جامعة العربي التبسي – تبـــسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير مشروع سد النهضة على العلاقات الإثيوبية المصرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم سياسية

تخصص : دراسات إستراتيجية

من إعداد الطالب :

عامـــــر منصوري

إشراف الأستاذ :

يـــوسف أزروال

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
إدريس عطية	أستاذ محاضر – أ –	رئيســـــــا
يـــوسف أزروال	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2017 / 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله – أولا وأخيرا – على ما أولاني به من نعمه الكثيرة ، وأشكره – سبحانه وتعالى – الذي بعونه تم إنجاز هذا العمل المتواضع وأن منا عليا بأساتذة أجلاء لم يدخروا جهدا في حسن توجيهينا وإرشادنا .

أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل " أزروال يوسف " والذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة ولما بذله من جهد وتوجيه رشيد ورأي سديد في كل ما أقدمت عليه من خطوات وأفكار ، لإتمام هاته المذكرة وإخراجها للوجود على النحو الذي إنتهت عليه ، فله عظيم الشكر والإحترام والتقدير .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص شكري وتقديري لكل من مد لي يد العون في إعداد هذا العمل من رأي ومشورة ونصحية و إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين ستثري ملاحظاتهم السديدة ومناقشتهم الحكيمة هاته الدراسة والتي نتمنى أن تكون إضافة حقيقية لطلاب البحث العلمي .

إهداء

الحمد لله الذي هداني وجعلني من المسلمين ، وأفضل الصلاة وأزكى السلام على نبينا مُحَمَّد " ﷺ " .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم الله سبحانه وتعالى : " وبالوالدين إحسانا " .

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه ، إلى أمي أطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية ، الغالية على قلبي والتي لولها لما وصلت لما أنا عليه اليوم .

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى إخوتي حمزة ورزيقة وعليمة وإلى الغالية ريتاج ، إلى قصي و أنيس إلى نور سين ، إلى تولين إلى أسيل وإسلام ، آدم ، هارون ، إلى كل العائلة من قريب أوبعيد .

أهدي هذا العمل إلى كل أصدقائي في الدراسة عامة ، خاصة منهم وليد ، شوقي ، توفيق ، مقداد ، سليم ، مُحَمَّد بوشكيوة ، سفيان ، بهاء الدين ، بلال بخوش ، مومن سايغي .

أهدي هذه الثمرة إلى سمية ، حياة ، مفيدة ، سناء ، وهيبة .

أهدي هاته الثمرة إلى الغالية حياة جاب الله .

مقدمة

رغم أن الفيضانات تغمر العالم إلا أن أزمة المياه وترشيد استخدامها من قضايا الساعة الهامة ، فهي تلعب دورا رئيسيا وحيويا في ربط العلاقات بين الدول المختلفة خاصة بين دول حوض النيل من جهة وإسرائيل من جهة أخرى ، حيث يعد ملف المياه في القارة الإفريقية من الملفات المستعصية الضاغطة بإتجاه نزاعات جدية ، مفتوحة على إحتمالات الحرب طالما أن تطور حاجات شعوب المنطقة تجعل أهمية قطرة الماء في أهمية قطرة النفط ، بل ربما أكثر منها أهمية في تحديد مصير أمنها الغذائي .

تشكل المياه جزءا هاما من الطموحات الإسراتيجية التي حددت خريطة التوسع الإسرائيلي منذ نهاية القرن الماضي ، بأنها تمتد من النيل إلى الفرات ، خالية من الحسابات المبكرة للأهمية الإستثنائية التي ستلعبها الثروة المائية في دعم وتأهيل المشاريع السياسية والعسكرية ، وإذا كانت هذه المشاريع لم تتحقق حتى الآن وهي لن تتحقق بحدودها المعلنة ، إلا أن ضغط إسرائيل وخططها للإستفادة من مياه نهر النيل دون الوصول المباشر إليه وهو ما أعلنت عنه غداة حرب أكتوبر" 1973 م " عندما تقدمت بطلب رسمي إلى الحكومة المصرية للإستفادة من مياه النهر ، في الوقت الذي تعمل فيه على خط مواز في التنسيق مع الحكومة الإثيوبية التي تتحكم في أهم منابع النهر حول مشروعات مائية تشكل تهديدا مباشرا لحياة شعبي مصر والسودان ، فنهر النيل ينبع من دول غير عربية " دول الجوار الجغرافي " مما يجعل لدول المنبع ميزة جيوبوليتيكية إستراتيجية في مواجهة دول المصب ، كما يتطلب الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية ومياه الأمطار استثمارات ضخمة لإقامة التجهيزات والمشروعات اللازمة لهذا الإستغلال ، كما أن مشروعات تحلية المياه تحتاج بالإضافة إلى الإستثمارات الضخمة تكنولوجيا متقدمة ، هكذا يصبح لكل مورد مشكلاته ، وتصبح المشكلة المائية مشكلة متعددة الأبعاد تحتاج إلى التعامل الناضج معها إلى آليات مؤسسية متقدمة قد لا تكون متوافرة حتى الآن .

فالموارد المائية إحدى بؤر الصراع الدولي الآن ومستقبلا ، بسبب الزيادة السكانية الكبيرة في عدد سكان العالم وزيادة إستهلاك المياه سواء للإستعمال اليومي للسكان ، أو للإستعمال الصناعي والزراعي وغيرها من الأنشطة ، إضافة إلى الإستنزاف الكبير في إستهلاك المياه بدون ترشيد وتنظيم ، ويزيد من حدة الصراع أن أحواض الأنهار ومجاريها تتوزع بين أكثر من دولة ، وإن إختلاف تلك الدول في طرق إستثمار المياه وخطط التوسع الزراعي ، يؤدي إلى زيادة حدة الصراع والمشكلات السياسية . ويعتبر النيل الذي يشكل المصدر الرئيسي للمياه في مصر ، إحدى بؤر الصراع المستقبلي في إفريقيا ، وإن المشاريع التي تقوم بها وتخطط لها دول المنبع يؤثر وسيؤثر على الأمن المائي المصري ، لأن أي إقتطاعات للماء في أعالي النيل ينجم عنها تقليص الماء المتاح لسد مطالب مصر الداخلية المتزايدة بإستمرار وإلحاق الضرر بتوليد الكهرباء في السدود الأخرى .

أثار الوضع القانوني لحوض النيل ، بإعتباره حوضا دوليا ، العديد من المشكلات منذ القدم ، وذلك نظرا لتعدد أوجه إستغلال المياه فيما بين دول الحوض ، وعلى الرغام من أن دول حوض النيل لم تصل بعد إلى إتفاق جماعي يشملها ، إلا هناك العديد من الإتفاقيات الدولية التي تحكم إستغلال مياه النهر أبرمت منذ العهود الإستعمارية ، خلقت المزيد من الضغوط على مياه النهر التي باتت محلا للتنازع السلمي الذي تغذيه قوى خارجية وتدفعه بإتجاه التصعيد الذي لا ينبغي ألا تسمح على مصر وباقي دول حوض النيل بحدوثه لأنه سيكون كارثة على الجميع ، بينما يمكن لمشروعات التعاون لتطوير إيرادات النهر أن تحقق إضافات هائلة للإيرادات المائية للنهر تلك الإضافات التي يمكن إقتسام تكاليف المشروعات الضرورية لتحقيقها ، وإقتسامها هي نفسها بصورة عادلة وأخلاقية ومحققة لمصالح الشعوب والدول التي يحتضنها حوض نهر النيل .

أولا : التعريف بالموضوع .

إنطلاقا من أهمية الموارد المائية والنيل بشكل خاص واستخدام مصادر المياه كورقة للضغط السياسي على الدول لتنفيذ المصالح والأهداف و زعزعة الإستقرار السياسي وفي ضوء المشاريع المطروحة لمقاسمة المياه ، فإن أزمة سد النهضة كانت من المشاكل التي ترهق كاهل كل من مصر والسودان نظرا لما يخلفه هذا السد من سلبيات على الأمن القومي المصري كتغير معدلات منسوب المياه الذي يكون عائقا أمام عمل المحطات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لتوليد الطاقة الكهربائية ، لهذا فسد النهضة الإثيوبي يمثل مخطط إستراتيجيا للنهوض بالاقتصاد الإثيوبي على حساب جيرانها من دول حوض النيل وهذا ما أثر على العلاقات بين الدول في الآونة الأخيرة .

كما يكمن أيضا في إبراز الدور الكبير الذي تلعبه دول منابع نهر النيل وبصفة خاصة إثيوبيا التي تمد نهر النيل بحوالي 85 % من الإيراد السنوي الذي يقدر بحوالي 84 مليار م^3 عند أسوان ، غير أن قيام إثيوبيا ببناء هذا السد الذي يعد ذا أهمية بالنسبة لها ونكسة بالنسبة للدول الشاطئية الأخرى مصر والسودان فعل نوع جديد من الأزمات في القارة .

ثانيا : دوافع إختيار الموضوع .

إنتظمت الدوافع البحثية وراء اختيارنا لهذا الموضوع في ثنائية الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية فنوجزها فيما يلي :

أ – الأسباب الموضوعية :

– الضرورة التي يفرضها تخصص الدراسة بوصفه ضمن حقل الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية والحاجة إلى تناول مواضيع ذات صلة وثيقة بتخصص الدراسة النظري ، حتى يثري الطالب رصيده.

– محاولة فهم التطورات المستجدة حول ملف سد النهضة من خلال التركيز على الجانب التنافسي لدول حوض النيل وذلك بالنظر إلى أهمية المنطقة في الساحة الدولية .

– الرغبة في معرفة تأثير الموارد المائية للمنطقة على الجانب الإقتصادي والأمني والسياسي لدول نهر النيل .

ب – الأسباب الذاتية :

– تنمية المدركات العلمية حول موضوع استراتيجيات دول القارة الإفريقية في مواجهات التحديات الأمنية للموارد المائية .

– محاولة إضفاء الجديد لما كتب حول أزمة سد النهضة كونها ذات أبعاد إستراتيجية وتأثيرها على العلاقات بين مصر وأثيوبيا .

ثالثا : إشكالية الدراسة .

تتمحور إشكالية الدراسة حول تأثير سد النهضة على العلاقات المصرية – الإثيوبية من جانب ومن جانب أخر على دول حوض النيل في ظل تنامي المشاريع الإنمائية ، وبالتالي فالإشكالية تحاول البحث في تطور أزمة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات بين دول حوض النيل وذلك بالإجابة على التساؤل التالي :

كيف ساهمت أزمة سد النهضة في التأثير على العلاقات المصرية الإثيوبية في ظل تنامي الأطماع الخارجية على موارد المياه ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

– فيما تتمثل أهم الأسباب التي أدت بإثيوبيا إلى إقامة السد ؟

– هل يعتبر سد النهضة خطر أمني أم تحد فرض على دول حوض النيل ؟

– ما مصير العلاقات المصرية الإثيوبية في ظل السياسات المتبعة لجعل منطقة دول حوض النيل مستقرة ؟

– ما هي الإستراتيجيات التي إعتمدت في تقسيم مياه النيل بين دول المنطقة ؟

الفرضيات :

– تناقص حجم التصريف المائي بسبب إقامة السدود يجعل من حصة مصر والسودان السنوية من المياه تنخفض ، مما قد ينذر بأخطار كاريثية غير مسبوقة تضر بالأراضي الزراعية والمواطن على حد سواء .

– التطور الصناعي والتكنولوجي الذي أدى إلى كثافة الإنتاج لتلبية حاجيات السكان التي زادت نسبة عددهم والنزوح من الأرياف إلى المدن وبالتالي تزايد في الطلب على المياه للإستعمالين المنزلي والصناعي .

– الضغوطات الداخلية والخارجية على دول حوض النيل والإستراتيجيات المتبعة في المنطقة من قبل إثيوبيا بدعم أجنبي قد تزيد من حدة التوتر في العلاقات بين دول حوض النيل .

وسنركز في هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير سد النهضة الإثيوبي على الأمن القومي المصري والسوداني نظرا لما يمثله نهر النيل من أهمية إستراتيجية لهما ، ففي هذه الدراسة سيتم التركيز على الفترة الزمنية الممتدة من " 2011 م " إلي غاية " 2018 م " وهي المدة المخصصة لبناء سد النهضة في إثيوبيا على بعد عشرين كلم من بحيرة تانا المنبع الأساسي لنهر النيل الأزرق .

رابعا : المناهج المستخدمة .

يعد المنهج القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية ، ونظرا لطبيعية الموضوع إعتمدنا على المناهج التالية:

1 – المنهج التاريخي :

يتعامل مع مغزى وأهمية المعلومات الكامنة في التاريخ ، البعيد منه والقريب ، وحيث أن التاريخ مجموعة من الظواهر والأنشطة الإنسانية والظواهر التاريخية ، و هو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع المعلومات والبيانات العلمية في دراسة موضوع ما ، وهو أكثر المناهج التقليدية شيوعا ، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع ولكن يقدم تصوره للظروف المحيطة بالموضوع من خلال الرجوع بدايات الأزمة محل الدراسة والمحطات التي مرت بها .

2 – منهج دراسة الحالة :

يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو جماعة أو مؤسسة وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للدراسة بإعتباره الأداة الأنسب لإقامة الترابط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي لأزمة سد النهضة نموذجا ومن جهة أخرى إلى الأمن القومي لدول الحوض وخاصة مصر والسودان .

خامسا : أهداف الموضوع .

يهدف إلى إبراز مايلي :

– محاولة إيجاد إجابة عن التساؤلات التي تطرحها أزمة سد النهضة الراهنة ، خاصة فيما يتعلق بإتخاذ كل من مصر والسودان مواقف متعارضة عند التعامل مع مجريات أحداث بناء السد ، وهذا ما يبرر إختيار أزمة سد النهضة كدراسة حالة لمحاولة فهم وتحليل الجانب التنافسي بين دول نهر النيل في المنطقة .

– تسعى هذه الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى توضيح الخلفيات التاريخية للمساعي الإسرائيلية في استعمال المياه لمحاربة مصر باستخدامه كورقة ضغط .

– البحث في تأثيرات إنشاء سد النهضة على الأمن القومي المصري ، حيث أن هذا السد سيكون عائقا أمام إنتاج الطاقة الكهربائية المولدة من المحطات المائية وتأثير ذلك علي الصناعات القائمة ، وفي حالة البحث عن البدائل لتوفير هذه الطاقة سوف يكون لذلك أثر كبير على الاقتصاد القومي المصري .

– البحث في تأثيرات الأزمة على معادلة التوازن الإقليمي حيث أن مصر كانت تنظر إلى نفسها كقوة إقليمية مهيمنة مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه في دول نهر النيل .

– معرفة الأبعاد الجيوستراتيجية لبناء سد الألفية الكبير .

سادسا : الدراسات السابقة .

1 – قدم د . زكي البحيري كتاب بعنوان : **مصر ومشكلة مياه النيل – أزمة سد النهضة** ، سنة 2016 ، يحوي ثلاثة عشر فصلا ، يتناول هذا الكتاب مسألة مياه النيل التي تمثل أهمية بالغة للدولة المصرية وقد أخذت تلك المسألة أبعادا جديدة في العقود الأخيرة .

ناقشت الدراسة مخاطر سد النهضة والسدود والمشروعات الأخرى على منابع النيل ، ومحاولات مصر في الوقت الحاضر معالجة تلك المخاطر ، والدفع بالبلاد نحو مستقبل أفضل رغم المخططات والحروب المحيطة بها .

2 – قدم أحمد على سليمان دراسة بعنوان : " **سد النهضة الإثيوبي ... ومستقبل الأمن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة** " ، سنة 2013 م ، تناولت هذه الدراسة سبعة محاور " شملت إتفاقيات المياه الموقعة بين مصر ودول حوض النيل ، مشروع إكس أو سد النهضة الإثيوبي الكبير – أبعاده ومخاطره ، بالإضافة إلى دور إسرائيل في اللعب بحصص مصر والسودان من مياه النيل وآثار إنشاء سد النهضة على مصر والسودان وإمكانية إستخدام الخيار العسكري في حال فشل الدبلوماسية في حل الأزمة عن طريق المنهجية المطلوبة للتعاطي معها مع تبني رؤى إستراتيجية لعلاقات جديدة بين مصر ودول حوض النيل .

3 – قدم هاني نبيل صبحي شراب دراسة بعنوان : " **الأمن المائي العربي : نهر النيل نموذجا** " ، سنة 2015 م ، يلقي هذا البحث الضوء على الأمن المائي العربي ومدى قدرة الدول العربية على المحافظة على مواردهم المائية وتطويرها في ظل وجود بعض العوامل التي ساعدت على عدم قدرة تلك الدول على مواجهة مشكلة المياه ومنها العامل الجغرافي وسياسة دول الجوار ومنها تركيا وإسرائيل وإثيوبيا . وهو يكشف دور إسرائيل وأطماعها بمياه النيل وخاصة في المنابع الإثيوبية ودعمها لإثيوبيا في بناء سد النهضة .

4 – قدمت شرمالي تسعديت دراسة بعنوان : " **أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية " دول حوض النيل نموذجا** " ، شملت هاته الدراسة على فصلين : الأول في نهر النيل كنموذج تطبيقي للنزاعات الدولية على مياه الأنهار وهو يتضمن بدوره ثلاثة مباحث تناولت فيهم العلاقات بين دول حوض النيل من منظور القانون الدولي وركزت فيه على الإتفاقيات المنظمة لإستخدمات مياه نهر النيل ومواقف دول الحوض منها ومواقف دول الحوض من محاولات دول منبع حوض النيل لبناء السدود .

سابعا : تقسيم الدراسة .

تم في هذه الدراسة تناول الموضوع في ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة و خاتمة ، يهدف الفصل الأول إلى معرفة ألية إدارة مياه حوض نهر النيل في القانون الدولي وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث تصف لنا القواعد القانونية لإستخدام مياه الأنهار الدولية وكذلك نظريات الإنتفاع بمياه الأنهار الدولية " نظرية السيادة الإقليمية المطلقة ، ونظرية الوحدة الإقليمية " ، وأيضا يصف لنا مدى أهمية عامل الحقوق التاريخية لدول حوض النيل في الإنتفاع بمياه الأنهار المشتركة ، ناهيك عن العوامل المتحكمة في تقسيم مياه الأنهار بالإضافة إلى الإتفاقيات الدولية التي تنظم عمليات الإنتفاع بالمياه حسب ما تضمنته من بنود .

أما الفصل الثاني فكان عن أهم الإشكاليات التي تواجه مسألة الإنتفاع بمياه حوض النيل وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول عالج أزمة المياه في منطقة حوض النيل بالإضافة إلى مبدأ جوليوس نيريري الرئيس التنزاني ، وكذلك الأطماع الخارجية في مياه النيل ، والمبحث الثاني عالج إشكالية تسعير مياه حوض النيل والموقف المصري من تسعير مياه النيل .

الفصل الثالث كان عن تأثير بناء مشروع سد النهضة على العلاقات الإثيوبية المصرية ، بحيث شمل ثلاث مباحث ، الأول كان عبارة عن دراسة في تاريخ العلاقات الإثيوبية المصرية والمصالح المشتركة بينهما وما ستؤول إليه التوجهات السياسية للعلاقات الإثيوبية المصرية ، والمبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مشروع سد النهضة وخلفيته التاريخية وكل الإجراءات المتخذة لأجل بناء هذا المشروع ، والمبحث الثالث شمل على مختلف مواقف دول حوض نهر النيل الإحدى عشرة دولة من مشروع بناء سد النهضة في إثيوبيا ، ومدى تأثيره على دول المصب .

الفصل الأول

الفصل الأول : إدارة مياه حوض نهر النيل في القانون الدولي .

المبحث الأول : القواعد القانونية لإستخدام مياه الأنهار الدولية .

المطلب الأول : القواعد القانونية في مؤتمر هلنسكي 1966 م .

المطلب الثاني : القواعد القانونية في إتفاقية الأمم المتحدة 1997 م .

المطلب الثالث : قواعد العرف الدولي التي تنظم إستعمال مياه المجاري المائية .

المبحث الثاني : نظريات الانتفاع بمياه الأنهار الدولية .

المطلب الأول : نظرية السيادة الإقليمية المطلقة .

المطلب الثاني : نظرية الوحدة الإقليمية .

المبحث الثالث : الحقوق التاريخية للإنتفاع بمياه حوض نهر النيل .

المطلب الأول : العوامل المتحكمة في تقسيم مياه الأنهار الدولية .

المطلب الثاني : الإتفاقيات الدولية التي تنظم الإنتفاع بمياه نهر النيل الدولي .

إن مسألة المياه ، خاصة مياه الأنهار الدولية المشتركة ، تعد من أكثر المسائل إثارة للجدل والإختلاف والصراع ، فإلى جانب إعتبارها مسألة إقتصادية وإجتماعية وقانونية ، هي مسألة تتعلق بحياة الشعوب ومستقبل أجيالها ، وبهذا صنف القانون الدولي العام الأنهار إلى نوعين ، أنهار وطنية وأنهار دولية ، ويعد نهر النيل من الأنهار الدولية ، حيث تؤكد الدراسات بأن هذا المصدر يتسم بكونه أكثر مصادر المياه عرضة للتلوث والإستنزاف وعليه فإن الطبيعة القانونية للأنهار بصورة عامة ونهر النيل بصفة خاصة تمكننا من إعطاء الوصف القانوني السليم للأنهار لكي يتسنى لنا تحديد طبيعة حقوق دول حوض النيل من مياه النيل وهذا يتطلب معرفة القواعد القانونية لإستخدام مياه الأنهار الدولية والحقوق التاريخية لكل من دول المصب والمنبع على حد سواء .

ينظم القانون الدولي ملكية الموارد الطبيعية ، والمادة الثالثة من ميثاق الحقوق والواجبات الإقتصادية لعام 1974 م ، تؤكد هذا المبدأ عندما نصت على أنه : " لدى إستغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، ينبغي على كل دولة أن تتعاون مع غيرها على أساس نظام للمعلومات والتشاور المشترك بغية تحقيق أمثل لإستخدام هذه الموارد ، من غير أن يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأية مشروعية للآخرين " . وفقا لهذه المبدأ فجميع الدول الواقعة على نهر دولي ، لها الحق في حصة متساوية في إستعمالات هذه المياه ولا يحق لأي منها أن تستغل المياه بصورة تضر بمصالح الدول المشتركة معها في المورد المائي .

وعليه فإن الدول النهرية لها أطر قانونية خاصة وأخرى عامة تستند إليها في شأن المياه وإستخداماتها والإنتفاع بها وحتى تقسيمها في إطار التعاون الدولي والمجتمعي في منطقة معينة على إختلاف الثقافات السائدة في هذه المجتمعات .

المبحث الأول : القواعد القانونية لإستخدام مياه الأنهار الدولية .

غالبا مايطلق إسم الأنهار الدولية في الفقه والتعامل على مجاري المياه الصالحة للملاحة ، بشكل طبيعي ، والتي تفصل " أنهار متاخمة " أو تجتاز " أنهار متتابعة " أقاليم تتعلق بعدة دول . ومن المسلم به ، على العموم أن الأنهار التي تتطابق مع هذا التعريف ، يجب أن تخضع لنظام قانوني خاص " نظام التدويل " ، لأن هذه المجاري ، وإن كانت جزءا من إقليم الدولة ، فهي أيضا وسيلة من وسائل الحياة الإقتصادية الدولية . غير أن هذا النظام لم يستقر إلا بعد تقلبات جمة . [1]

ومياه الأنهار عنصر متحرك كالرياح والسحب أو هي كما تعبر عنها المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية " **كالطيور المهاجرة في جماعات** " ، ومن ثم تتعلق بها مصالح أكثر من دولة ، والمياه قد تجري اليوم في دولة ما ثم تنتقل في اليوم التالي إلى دولة أخرى ، أو قد تصبح جزءا من البحار والمحيطات ، وإذا كان إختلاف أوجه إستغلال مياه الأنهار الدولية ، التي تعتبر أهم ما يشغل فقهاء القانون الدولي للمياه في العصور الحديثة من إستخدام في أعمال الملاحة إلى إقامة السدود لتوليد الكهرباء إلى إستخدام مياهها في الزراعة وغيرها . [2]

إصطلح الفقه الدولي التقليدي على تعريف النهر الدولي " وهو ذلك النهر الذي يشق مجراه بين دولتين متجاورتين أو عبر إقليم أكثر من دولة " ، ومن ثم ما يميز النهر الدولي عن النهر الوطني هو عبوره أو مجاوزته لإقليم أكثر من دولة ، بينما النهر الوطني لا يتجاوز حدود دولة واحدة ويخضع تماما لسيادة الدولة .

وفضلا عن ذلك يشترط لكي يكون النهر دوليا أن يكون صالحا للملاحة في جميع أجزائه ، فإن لم يكن كذلك فلا يعد النهر دوليا ، حتى لو كان النهر يعبر أو يجاوز إقليم أكثر من دولة .[3]

ومع النظر العلمي والتقني ومواكبة العلم القانوني لهذا التطور ظهر إصطلاح أحدث في الفقه والعمل الدولي يميل إلى الأخذ بإصطلاح " المجرى المائي الدولي " أو " شبكة المياه الدولية " وهذا الإصطلاح قد

1 – شارل روسو ، **القانون الدولي العام** ، (بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1979 م) ، ص 202 .

2 – زكي البحيري ، **مصر ومشكلة مياه النيل – أزمة سد النهضة** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2016 م) . ص ص 84 – 85 .

3 – حقي النداوي ، **النزاعات الدولية للمياه المشتركة في بلاد مابين النهرين** ، (بيروت : مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، 2013 م) ، ص ص 32 – 34 .

تضمنته الإتفاقية التي أقرتها الأمم المتحدة سنة 1997 م بشأن إستخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية وعرفته بأنه " شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها مع الطبيعة ببعضها البعض كلا واحدة نحو نقطة وصول مشتركة " . [1]

فقد سعى فقهاء القانون والمنظمات الدولية لدراسة كيفية إستغلال الأنهار الدولية ، ووضع القواعد التي تنظم أسلوب إقتسام وإستغلال المياه التي تجري فيها ، حفاظا على الحقوق المكتسبة والمشروعة للدول والمجتمعات ، وفي هذا المجال ظهرت الخلافات بين الدول بسبب تركيز كل دولة على مصالحها الخاصة ، وللشعور القومي المتزايد لدى بعض الدول التي تتصرف بمفردها للإستفادة الكاملة بمياه النهر المشترك دون النظر الى الأضرار التي تلحق بالدول الأخرى المتشاطئة للنهر الذي يمر بأراضيها .[2]

قواعد القانون الدولي مرتبطة مباشرة بالقوانين القومية حيث يتم التوافق مع المعايير الدولية ويختبر بالتناغم مع المعتقدات الأساسية لسيادة الدولة . وهكذا تكون الحدود المشتركة بين القوانين القومية والدولية للمياه هامة " بما في ذلك حقوق الملكية وإشغال الأرض " .

تطور القانون الدولي للمياه لا ينفصل عن تطور القانون الدولي على العموم ، فالمبادئ الأساسية والمفاهيم القاعدية مثل السيادة المتساوية للدول ، وعدم التدخل في المسائل ذات الصلاحيات القومية حصريا ، ومسؤولية خرق الدول لإلتزاماتها الدولية ، والحل السلمي للخلافات الدولية تنطبق أيضا على المجالات التي يحكمها القانون الدولي للمياه . [3]

تقول قواعد القانون الدولي أن كل دولة فيها مجرى مياه عابر للحدود مؤهلة لإستخدامه " وملزمة أن تقدم للبلدان المتشاطئة الأخرى " إستخداما عادلا ومعقولا لموارد المياه العذبة المشتركة . هذا الحق والواجب المترابطين يتم تحديدها على أساس كل حالة على حدة عبر الأخذ في الإعتبار كافة العوامل ذات الصلة بالموضوع " بما في ذلك مدى الأذى الحاصل " مع خلاصة حول شرعية الإستخدام المقترح يتم التوصل إليها

1 – حقي النداوي ، **المرجع نفسه** ، ص 34 .

2 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 85 .

3 – كريستوف براشيه وآخرون ، **كتيب الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أحواض الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود** ، (لبنان : مؤسسة **Publima Adevertising** ، 2012 م ، ص 28 .

على أساس الكل . قاعدة الإستخدام العادل والمعقول هذه قاعدة عالمية للقانون العرفي متضمنة في معظم المعاهدات المتعلقة بالمياه ، ومتبعة في ممارسات الدول .

وعلى الرغم من أنه لم تكن توجد إتفاقيات عامة تحكم عمل الأنهار الدولية بسبب إختلاف وضع كل نهر دولي عن الآخر ، فإن هناك معاهدات دولية مهمة أعطت إهتماما لهذا المجال كمعاهدة فيينا 1815 م ، وهي أول معاهدة تضمنت أحكاما عن الأنهار الدولية ، كذلك تضمنت معاهدة السلام المنعقدة في فرساي بباريس 1919 م بعد الحرب العالمية الأولى ، ومعاهدة برشلونة 1921 م ، ومعاهدة جنيف 1922 م بعض البنود والأحكام الخاصة بالأنهار الدولية وأساليب إستخدامها والملاحة فيها ، وهي من الدلائل الأولية للإهتمام بكيفية التعامل مع الأنهار الدولية .

ويوجد أكثر من 300 معاهدة ثنائية عن إستخدامات الأنهار الدولية ، فضلا عن حوالي 3600 إتفاقية دولية أخرى تعرضت في بعض بنودها للمسألة المائية ، مما يدلل على أن الدلو لديها إقتناع بأنها لا تستطيع أن تتصرف بشكل منفرد في مياه الأنهار التي تمر بها . [1]

وقد أكدت جمعية القانون الدولي في دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت في نيويورك 1958 م على " أن أي نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة ، وكل دولة مشتركة في نظام مائي دولي معين لها الحق في نصيب معقول من الإستخدامات المقيدة لمياه الحوض". [2]

إن النصوص الواردة في اتفاقية جنيف والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، لم تعد كافية لرفد القانون الدولي بالأحكام اللازمة لمواجهة النزاعات المائية. وبقي المفهوم القديم هو السائد إلى حين قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على الاتفاقية الدولية لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. ففي عام 1997 م . تبنت الأمم المتحدة قرارا بالموافقة على الاتفاقية الدولية حول استخدام المجاري المائية للإغراض غير الملاحية والتي تمثل الإطار القانوني الدولي الذي يحكم أمور المياه المشتركة . [3]

1 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 85 .

2 – محمد رشيد شنطاوي، " **الحقوق القانونية المتشاطئة للأنهار الدولية** " ، (الأردن : جامعة الأردن) ، ص 13.

3 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 87 .

المطلب الأول : القواعد القانونية في مؤتمر هلسنكي 1966 م .

من أهم المؤتمرات التي تم عقدها مؤتمر هلسنكي عام 1966 م ، و أهم النتائج التي خرج بها ويمكن إدراجها أو إعتبارها على أنها من أهم الأسس والمبادئ التي تنظم إستخدام مياه الأنهار الدولية والتي تنص على إعتبار النهر وحدة واحدة تشترك الدول في إستخدامها بما يحقق إكتفاءها .[1]

قواعد هلسنكي تقضي بتقيد سلطات الدول على الأنظمة المائية و أن إستغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها يكون شريطة عدم الإضرار بباقي دول الجوار الذي يمر بها النهر .[2]

تتضمن ستة فصول متعلقة بجميع الجوانب المعنية بعمليات إستخدام مياه الأنهار الدولية ، والمقسمة على ستة وثلاثين مادة ويمكن التطرق لقواعد هلسنكي فيما يلي :

– تطبيق القواعد العامة للقانون الدولي على إستخدام مياه حوض الصرف الدولي ما لم تتفق الدول بمقتضى معاهدة أو إتفاقية على غير ذلك .

– الإستخدام المنصف والمعقول لمياه النهر الدولي من طرف الدول المشتركة فيه بمقتضى نص المادة الرابعة والتي نصت على أن : " لكل دولة من دول الحوض الحق في أراضيها ، في حصة معقولة ومنصفة من الإستخدام المفيد لمياه حوض التصريف الدولي .

– تحديد المعايير الواجب مراعاتها في تحديد النصيب المنصف والمعقول عند إستخدام مياه المجرى المائي .

وقد ساهمت قواعد هلسنكي الصادرة عن رابطة القانون الدولي عام 1966 م في تدعيم مبدأ الإستخدام المنصف والعادل لإستخدام مياه الأنهار الدولية ودراسة الموضوعات الأخرى ذات الأهمية الكبيرة في مجال إستخدام مياه الأنهار الدولية كموضوع تلوث مياه الأنهار الدولية . [3]

---

1 – تسعديت شرمالي ، " **أزمة المياه وتأثيرها العلاقات الدولية : دول حوض النيل نموذجا** " ، رسالة ماجستير في القانون فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر – 1 : كلية الحقوق ، 2013م / 2014 م) ، ص ص 33 – 34 .

2 – داليا إسماعيل محمد ، **المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية** ، (مكتبة مدبولي : 2006 م) ، ص 120 .

3 – تسعديت شرمالي ، **المرجع نفسه** ، ص ص 33 – 34 .

وعلى الرغم من عدم تمتع قواعد هلسنكي بالطابع الإلزامي للدول على الصعيد الدولي في مجال إستخدام مياه الأنهار الدولية ما لم تدرج هذه القواعد ضمن إتفاقيات دولية ، فهي قواعد إسترشادية لأطراف النزاع بشأن المجاري المائية ، إلا أنها ساهمت في إبراز ملامح قانون إستخدام مياه الأنهار الدولية المشتركة .

وقد أصدرت رابطة القانون الدولي بعد قواعد هلسنكي 1966 م العديد من القرارات والتوصيات منها القواعد التكميلية الخاصة بالتطبيق على الموارد المائية عام 1986 م والتي تضمنت الإمتناع عن الأعمال التي تلحق ضررا بدول نهرية أخرى .[1]

المطلب الثاني : القواعد القانونية في إتفاقية الأمم المتحدة 1997 م .

أولا : أن الإتفاقية إطارية .

تمثل إطارا عاما يضم مجموعة من المبادئ العامة الرئيسية والأحكام المتعلقة بموضوع إستخدامات مياه الأنهار في غير شؤون الملاحة ، بحيث قد يلزم أن يتم وضع إتفاقية أو إتفاقيات جديدة بشأن نهر معين أو جزء منه ، وذلك تأسيسا على تنوع الأوضاع الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والسكانية الخاصة بأحواض الأنهار المختلفة.[2]

ثانيا : إحترام إتفاقيات المياه السابقة .

نصت المادة الثالثة من الإتفاقية على ألا يؤثر أي نص من نصوصها على حقوق دول أي مجرى مائي أو إلتزامات تلك الدول الناشئة عن إتفاقيات سابقة يكون معمول بها من قبل ، وذلك في اليوم الذي تصبح تلك الدلو طرفا في إتفاقية الأمم المتحدة للمياه ، ويعني ذلك أحقية مصر والسودان في إستمرار سريان الإتفاقيات المنعقدة سابقا بخصوص مياه النيل ، إذا ما كانت طرفا في هذه الإتفاقية .[3]

1 – تسعديت شرمالي، **المرجع نفسه** ، ص 34 .
2 – كريستوف براشيه وآخرون ، **المرجع نفسه** ، ص 24 .
3 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 91 .

ثالثا : الإنتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان .

نصت المادة الخامسة على أن تنتفع دول المجرى المائي المشترك ، كل في إقليمه بالمجرى المائي بطريقة منصفة ومعقولة وتشارك تلك الدول بعضها في إستخدام المجرى ، وواجب التعاون على حمايته .

رابعا : وضع جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الإعتبار .

نصت المادة السادسة على الإنتفاع بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة يتطلب أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة الخاصة بكل دولة على حدة في الحسبان .

خامسا : عدم التسبب في ضرر جوهري .

تتخذ دول المجرى المائي الدولي ، عند الإنتفاع به داخل أراضيها كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذو شأن لدولة أخرى ، وتتخذ الدول – التي تسبب إستخدامها هذا الضرر في حالة عدم وجود إتفاق على هذا الإستخدام – كل التدابير المناسبة مراعية أحكام المادتين الخامسة والسادسة بالتشاور مع الدول المتضررة من أجل تخفيف هذا الضرر أو إزالته ، والقيام عند الضرورة بمناقشة مسألة التعويض .[1]

سادسا : الإخطار المسبق .

يعتبر الإخطار المسبق إحدى صور مبدأ التعاون النهري بين دول الحوض الواحد ، بإعتباره من الإجراءات الواجب إتخاذها من قبل الدول التي ترغب في إقامة المشروعات المائية ومن بينها السدود ، بقصد تحقيق الإستخدام الأمثل ، وعد إلحاق الضرر بمصالح الدول الأخرى .[2]

ينشأ الإلتزام بالإخطار المسبق عندما تعزم إحدى دول الحوض المشترك على إدخال إستخدام جديد لمياهه أو إضفاء تعديل على إستخدام موجود فعلا يكون من شأنه التأثير سلبا على باقي دول الحوض أو أحدها ، فهنا يجب عليها إخطار تلك الدول بالأعمال والإجراءات التي تزمع إتخاذها ، كما يجب عليها في الوقت نفسه أن تزودها بكافة البيانات المرتبطة بها ، وذلك حتى يتسنى للدول محل التأثر دراسة هذه الأعمال

1 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 92 .

2 – مساعد عبد العاطي شتيوي ، " **الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية – دراسة تطبيقية على حوض النيل** " ، آفاق إفريقية ، م 11 ، العدد 39 ، (جامعة القاهرة : 2013 م) ، ص 86 .

بشكل واف في غضون فترة زمنية تمكنها من الوقوف على مدى ذلك التأثير على نحو مرض . ونصت المادة الحادية عشرة والثانية عشرة على ضرورة تبادل دول المجرى المائي المعلومات وأن تتشاور بعضها البعض وتتفاوض حسب الإقتضاء بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمع إتخاذها ، وقبل أن تقوم دولة من دول المجرى المائي أو تسمح بتنفيذ التدابير المزمع إتخاذها ، ويمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن على دول أخرى من دول المجرى المائي ، عليها أن توجه إلى تلك الدول إخطارها بذلك الوقت المناسب ، ويكون هذا الإخطار مصحوبا بالبيانات والمعلومات الفنية المتاحة ، بما في ذلك نتائج أي عملية لتقييم الأثر البيئي ، من أجل تمكين الدول التي تم إخطارها من تقييم الآثار الممكنة للتدابير المزمع إتخاذها .[1]

وقد قررت الإتفاقية أن على الدولة المقدمة على عمل إنشاءات معينة ، أن تبلغ الدولة أو الدول الأخرى قبل الإقدام على أعمال الإنشاء هذه بمدة ستة شهور على الأقل ، ويجوز مد المدة بوصفها مهلة للرد على الإخطار ، وألقت الإتفاقيات الإلتزامات – على عاتق الدولة التي تريد إقامة مشروع ما على النهر الذي يمر في أراضيها أثناء هذه المدة – وأهمها التعاون وعدم البدء في تنفيذ التدابير المزمع إتخاذها حتى يتم الإتفاق بين الأطراف ذات الصلة .

ويمكن القول إن إتفاقية الأمم المتحدة 1997 م في الواقع عبارة عن تقنين للعرف الدولي في التعامل مع الأنهار الدولية ، وهي متفقة مع كثير من الأسس القانونية الواردة في قواعد هلنسكي 1966 م.[2]

من جهة أخرى توجد قواعد عرفية ملزمة والتي قبلتها الدول ، وكشفت عنها الممارسات الدولية في هذا المجال.

المطلب الثالث : قواعد العرف الدولي التي تنظم إستعمال مياه المجاري المائية .

القاعدة الأولى : منع تغيير الأوضاع الطبيعية .

خصص ميثاق فيينا الأنهار الدولية بنظام قابل للتطبيق بصورة عامة وتم هذا التطبيق تدريجيا بواسطة إتفاقيات خاصة توزعت على مدى القرن التاسع عشر ، وتميز بالنزعة نحو التدويل .[3]

1 – مساعد عبد العاطي شتيوي ، **المرجع نفسه** ، ص 87 .

2 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 92 .

3 – شارل روسو ، **المرجع نفسه** ، ص 204 .

هناك شبه إجماع بين شرائح القانون الدولي العام ، على أن الأحكام العامة للقانون في الوقت الحاضر تشمل مبدأ رئيسي يقضي بأنه لا يجوز لدولة ما تغيير الوضع الطبيعي لإقليم دولة مجاورة لها ، ويترتب على ذلك أنه ليس للدولة أن توقف أو تغير مجرى النهر الدولي ، كما يمتنع على الدولة أن تستعمل مياه النهر على نحو يهدد إحتياجات دولة نهرية أخرى .

ويؤكد الفقيه أندريس " **Andrassyy** " على أنه بدراسة لنظام الجوار فيما يتعلق بالمياه نجد أولا قاعدة مستقرة تماما تحضر أي تغيير للظروف الطبيعية أو النظام القائم إذا كان هذا التغيير ضارا بالجار . أي إن كل دولة لا تستطيع القيام بتصرفات على إقليمها تؤدي إلى تغيير إتجاه المجرى المائي ، وذلك بتحويله تماما أو جزء منه أو تغيير نقطة دخوله في الأقاليم المجاورة .

وتعزيزا لذلك لا يجوز لدولة المنبع أن تغيير من مجرى النهر إذا كان هذا التغيير من شأنه الإضرار بدولة المصب كما لا يجوز إستعمال مياه النهر بطريقة تضرر بالدول المجاورة ، أو تمنعها من إستعمالها حسب حاجتها .

وبناءا على ذلك لا يجوز إحداث تغييرات جوهرية في نهر دولي سواءا كانت تلك التغييرات من حيث الكمية أو النوعية إلا بعد موافقة دول النهر الأخرى ، لأن الدول متساوية في الحقوق والواجبات ، ولا يحق لدولة الإنفراد بمزايا نهر دولي دون مراعاة حقوق بقية الدول الأخرى .

إذا كان يترتب على ذلك تغيير الوضع في أقاليم الدول المتجاورة ، ولم يغفل مجتمع القانون الدولي هذه القاعدة بل إعترف بها بالتوصية التي أصدرها في دورته سنة 1911 م بمدريد المتعلقة بإستعمال وتهيئة القوى المائية ، وقد أقرت أيضا هذه القاعدة في نصوص أخرى كثيرة . [1]

ويتعين التأكيد بهذا الخصوص على أن فقه القانون الدولي مجمع على مبدأ مفاده أن أي تحويل في النظام الطبيعي لمياه المجرى الدولي ينبغي أن يتم الإتفاق بين جميع الدول المعنية . ويعد هذا المبدأ من بين أهم الأحكام العامة في القانون الدولي التي أسفر عنها تواتر العمل المتبع بين الدول . [2]

---

1 – حقي النداوي ، **المرجع نفسه** ، ص ص 48 – 50 .

2 – نزار جاسم العنكبي ، **قواعد القانون الدولي بشأن إستغلال الموارد المائية المشتركة للأغراض غير الملاحية** ، الإتحاد البرلماني العربي ، (دمشق : 1997 م) ، ص 161 .

القاعدة الثانية : إحترام الحقوق المكتسبة .

جميع الحضارات القديمة نشأة على ضفاف الأنهار وبالقرب من مصادر المياه ، هذا الأمر يفسر تحول حيازة المياه وحسن التصرف فيها إلى أهم تحد يواجه الإنسان ولا سيما منذ بدأ تلك الحضارات . [1]

إن الحصص التاريخية أو الإستعمالات السابقة والدائمة ذات ثقل خاص ووزن خاص لأنها مرشحة لإعطاء الأولوية على غيرها من الإستعمالات طالما إنها كانت أدلة منذ البداية . وعلى الدول التي تجادل في مبدأ الحصص التاريخية أن تقيم الدليل على عدم عدالتها وعلى الدول التي تريد إقامة مشروعات جديدة وتجادل في الحصص التاريخية أن تقدم تعويضا مناسبا للدول التي إعتادت لهذا الإستعمال التاريخي للمياه .

ولقد طبقت لجان التحكيم والمحاكم الفيدرالية قاعدة إحترام الحقوق المكتسبة كثير من المنازعات التي عرضت عليها وإنتهت دائما في إحكامها إلى إحترام الحقوق المكتسبة والتوزيع العادل وعدم الإضرار بالدولة التي تقع أسفل جرى النهر .

قاعدة الحقوق المكتسبة كقاعدة تحكم الجوار المائي قد تأكدت من المؤتمرات العلمية فقد ترددت هذه القاعدة وجدت صداها في الآراء الفقهية التي تبناها مجمع القانون الدولي في دورته سنة 1911 م بمدريد ودورته المنعقدة في سالزبورخ سنة 1662 م وقد تبناه أيضا مؤتمر جماعة المحاماة الأمريكية سنة 1957م ، وقد إحتل مبدأ الإقتسام العادل المرتبة الثانية ، وإنحصر تطبيقه على حماية المياه الزائدة بعد حماية الحقوق المكتسبة .

مما تقدم يتضح مدى أهمية إحترام قاعدة الحقوق المكتسبة كعامل من عوامل تحقيق الإنتفاع العادل ، بوصفها قاعدة عرفية من قواعد نظام الجوار الدولي وقد أكدتها الممارسات الدولية . وهي قاعدة تتفق تماما مع معطيات حسن الجوار الذي يفرض أن تحترم قواعده فيما بين الدول المتجاورة في المجاري المائية . [2]

1 – حقي النداوي ، **المرجع نفسه** ، ص ص 52 – 53 .

2 – علي جبار كريدي القاضي ، " **النظام القانوني الدولي لإستغلال مياه الأنهار الدولية** "، (البصرة : مجلة الخليج العربي ، م 41 ، عدد (1 – 2) ، 2013 م) ، ص 03 .

القاعدة الثالثة : السيادة المقيدة على المجرى المائي الدولي .

بمعنى أن لكل دولة من الدولة المشاركة في حوض مائي الحق في ممارسة سيادتها على الجزء المار في أراضيها ، شريطة أن لا تتسبب هذه الممارسة في إحداث أضرار للدول الأخرى ، كأن تقوم مثلا إحدى الدول بإجراء تحويل في مجرى النهر لمنع المياه من الوصول إلى بقية الدول وتعريض مصالحا للخطر ، أو تلويثها وتغيير طبيعتها الفيزيائية والكيميائية .[1]

نظرا للأهمية الإقتصادية التي تتمتع بها الأنهار الدولية . من حيث الإستعمال والإستغلال ، فقد بات من الضروري تحديد مجال ممارسة الدولة لسيادتها على الأنهار والبحيرات الدولية ، وذلك لأن عدم التحديد يؤدي إلى إثارة مشكلات بين الدول لتعارض مصالحها في إستعمال وإستغلال الأنهار .وتعد قاعدة السيادة المقيدة على النهر الدولي من القواعد الجوهرية في نطاق القانون الدولي للجوار ، فإذا كان لدولة السيادة على جميع إقليمها بما في ذلك الأجزاء التي تشكل المجاري المائية الحدودية أو العابرة للحدود ، ومن ثم لها الحق في إستخدام أقاليمها كيفما تشاء ، في حدود القانون الدولي ، إلا إنه لا يجوز لها أن تستخدم هذه الأجزاء من أقاليمها بطريقة تسبب أضرارا جسيمة بأقاليم الدول المجاورة لها لأن كل دولة لها السيادة في نطاق حدودها .

ومن ثم فإن الدولة المتشاطئة لنهر دولي أو الذي يمر عبر أراضيها نهر دولي لها السيادة ولها الحق في الإستفادة في إستعمالات مياه الشبكة المائية الدولية الواقعة تحت ولايتها الإقليمية ، مع الإعتراف بالقاعدة نفسها لسائر الدول الأخرى المشتركة معها في النهر أو شبكة المياه الدولية .

ولذلك لا يجوز للدولة – في نطاق إقليمها أن تحول مجرى النهر ، أو أن توقف جريان مياهه إلى أقاليم الدول الأخرى التي يقع فيها حوض النهر ، ولا يجوز له أن يزيد من جريان المياه أو أ تقلل منه بوسائل صناعية . لأن الآثار التي تنتج عن مثل هذه التصرفات تسبب آثار ضارة للدول المجاورة مما يمثل خروج على قاعدة السيادة المقيدة على النهر الدولي ، وذلك يمثل إخلالا بالإلتزامات الناشئة عن قانون الجوار الدولي بصفة خاصة ، والإلتزامات الناشئة عن القانون الدولي بصفة عامة .[2]

---

1 – دلال بحري ، " **أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في إستقرار العلاقات المائية الدولية : دراسة حالة نهري دجلة والفرات** " ، المستقبل العربي ، ص 123 .

2 – حقي النداوي ، **المرجع نفسه** ، ص ص 53 – 54 .

المبحث الثاني : نظريات الانتفاع بمياه الأنهار الدولية .

مرت عملية تشكل الأسس النظرية للتعامل مع الأنهار الدولية المشتركة بين دولتين أو أكثر بمراحل وتغيرات إرتبطت بالأساس بمشاكل أو نزاعات واقعية على مياه الأنهار المشتركة ، علما بأن هذه النزاعات لم تظهر أصلا إلا على ضوء التطور التكنولوجي وما نتج عنه من قدرة البشر على إقامة خزانات المياه الكبرى والسدود ونقص المياه من الأحواض الطبيعية للأنهار إلى مناطق أخرى تتوافر بها الأراضي الزراعية وتفتقر إلى المياه . [1]

المطلب الأول : نظرية السيادة الإقليمية المطلقة .

يعني هذا المبدأ ، أو المفهوم حق الدولة – التي ينبع النهر من أراضيها – المطلق ، أن تتصرف فيه كما يحلو لها ، وهو ما أصطلح على تسميته بأسلوب الإدارة الفردية . [2]

الفكرة الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية هي أنه لا توجد ثمة قواعد قانونية دولية تحكم إستغلال الأنهار الدولية ، وتلك الفكرة أو النظرية التي يطلق عليها فقه " هارمون " " المدعي العام الأمريكي في 1895 م " الذي صاغ هذه النظرية ليضع أساسا للنزاع الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول نهر " ريوجراند "" Rio Grande " الذي يجري في الدولتين ، وتأتي منابعه من جنوب الولايات المتحدة ، ويتلخص مضمون هذه النظرية في " **حق كل دولة في ممارسة سيادتها المطلقة على الجزء الذي يجري في أراضيها من أي نهر دولي** " ، ومعنى ذلك أنه إذا كانت الدولة النهرية دولة منبع فإن هذه النظرية تعطيها الحق المطلق في السيطرة الكاملة على مياه النهر دون باقي دول النهر، وتم تطبيق هذه النظرية عند عقد معاهدة 1906 م بين المكسيك والولايات المتحدة رغم أن تطبيقها يضر بمصلحة الفلاحين المكسيكيين في دولة المصب ، ويرفض هذه النظرية معظم فقهاء القانون الدولي المشغولين بالشؤون المائية خاصة في مجمع ومعهد القانون الدوليين . [3]

1 – أحمد السيد النجار ، **مياه النيل القدر والبشر** ، ط 1 ، (القاهرة : دار الشروق ، 2010 م) ، ص 229 .
2 – نضال أحمد بدر بدر ، " **الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية** " ، رسالة ماجستير ، (جامعة الأزهر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2012 م) ، ص 79 .
3 – زكي البحيري ، " **المرجع نفسه** " ، ص 97 .

هناك نماذج أخرى لم تكتمل لمحاولة بعض الدول إعتماد نظرية السيادة المطلقة في تسوية نزاعاتها المائية مع دول شريكة لها في أنهار دولية مثل النزاع على نهر الجانج بين الهند وبنجلاديش الذي إنتهى بتسوية قائمة على أساس الإستغلال المشترك للمياه . ويمكن القول أن نظرية السيادة المطلقة أو " فقه هارمون " يفتقد لأي مقبولية دولية على المستوى النظري خاصة وأنه لا يتند لأي أسس عادلة يمكن قولها عقليا وضميريا وأخلاقيا ، لكن ذلك لم يمنع تطبيق بعض الدول له في الواقع العلمي .[1]

ونظرية السيادة الإقليمية المطلقة بدورها تشمل على :

أ – نظرية السيادة الإقليمية المشتركة .

ذهب بعض فقهاء القانون الدولي إلى المطالبة بتطبيق نظام السيادة أو الملكية المشتركة على الأنهار الدولية ، فالنهر الدولي ملك مشترك بين جميع دول حوض النهر الدولي ، بحيث تكون حقوق تلك الدول متساوية ومتكاملة ، لا تنفرد إحداها دون الأخرى بإستغلال المياه ، كما لا يحق لها التصرف في هذه المياه سوى بإجماع آراء الشركاء ، ومن حق أي دولة أن تعترض على تحويل مياه النهر عن مجراه الطبيعي أو إنقاصها ولو بإستخدام القوة ، وعليه فإن دول النهر المشترك لا تمتلك حقا أو سيادة خاصة على أجزاء النهر الداخلية في نطاقها الإقليمي ، وإنما تملك جميعا حقا مشتركا على النهر بوصفه وحدة طبيعية ذات كيان جماعي . وعلى الرغم من أن هذه النظرية تهدف أساسا إلى تحقيق المصلحة المشتركة لجميع دول النهر الدولي فإنها في الوقت نفسه تنطوي على نوع من التحكم الذي يصعب تبريره ، لأنها تبيح لأي دولة نهرية الإعتراض المطلق على مشروعات التنمية الإنفرادية لأية دولة أخرى من دول النهر حتى لوكان تأثيرها ضئيل على مياه النهر .[2]

ب – نظرية السيادة الإقليمية المقيدة .

وتقوم هذه النظرية على أساس التوفيق بين المصالح المائية لدول حوض النهر بشكل يتسم بالعدالة ، وتأخذ في الإعتبار إحتجاجات كل دول الحوض ، والحصص التاريخية الخاصة بها كعامل محدد لماهية التقسيم العادل للإيراد النهري على دول الحوض ، وتشير النظرية إلى " **أنه لا يجوز تحويل مجرى النهر إذا كان من شأن ذلك التحويل أن يلحق ضررا مهما بالحقوق المائية للدول التي يعبر النهر أراضيها** " ، وهذا يعني أن

1 – أحمد السيد النجار ، **المرجع نفسه** ، ص ص 232 – 233 .

2 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص ص 99 – 100 .

دول المنبع مقيدة في مسألة تحويل مجرى النهر حيث لا يحق لها ذلك ، لأنه يضر بمصلحة دول المجرى الأوسط ودول المصب ، في حين أن أي تصرف للدول الأخيرة لا يضر بمصالح دول المنبع بطبيعة الحال ، والواقع أن هذه النظرية تتيح لدول المصب حرية أكبر في التعامل مع النهر ومجراه طالما أنها ملتزمة بالتقسيم العادل لمياهه.

وتعتبر هذه النظرية وهي الأكثر واقعية وإنسانية وأخلاقية ، هي مصدر وأساس القانون الدولي المعاصر في مجال الأنهار ومجاري المياه الدولية المشتركة .[1]

المطلب الثاني : نظرية الوحدة الإقليمية .

بموجب هذه النظرية تسمح الدول المشتركة في نهر واحد أن يجري إختراق مجاري النهر وفروعه بصورة طبيعية ، على ألا تحدث أية عرقلة لسير مياه النهر ، ويترتب على الأخذ بهذه النظرية أن دول أعلى النهر لا يمكنها أن تستغل المياه أكثر من إستغلالها في الوقت القائم ، وحتى إذا كان النهر يمر في دول أعلى النهر دون إستغلال فإن دول أسفل النهر المستغلة له من قبل هي وحدها التي لها الحق في إستغلال مياه النهر دون غيرها ، وتعود نظرية الوحدة الإقليمية إلى مبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي هو مبدأ التكامل الإقليمي ، ومقتضى هذا المبدأ أن أي إعتداء على حقوق الدولة النهرية في جميع أقسام أقاليمها ممنوع قانونا ، وقد عبرت مجموعة كبيرة من الوثائق الدولية عن واجب الإمتناع عن أفعال التهديد أو العدوان ، وإستخدام القوة ضد التكامل الإقليمي الذي لا يجوز المساس به ، كقرارات باندوج 1954 م ، وتقرير لجنة التعايش السلمي المعروض في مؤتمر مجمع القانون الدولي في طوكيو 1964 م ، ونظرا للوحدة الطبيعية لحوض النهر ، فإن التصرف الإنفرادي في نطاق الوحدة الإقليمية يعتبر تصرفا غير لائق ، وغير ودي متى أضر بوحدة حوض النهر .[2]

وهو ما سبق وأعلن عنه العالم السويسري " سوسرهول " ، فبشكل عام يستند مبدأ " سوسرهول " أو المفهوم الواسع على أنه :

– لا يجوز لدولة المجرى الأعلى للنهر الدولي أن تتصرف بمياه النهر تصرفا من شأنه أن يخفض من كمية المياه لدولة المجرى الأدنى .[3]

1 – أحمد السيد النجار ، **المرجع نفسه** ، ص234 .
2 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص ص 97 – 98 .
3 – نضال أحمد بدر بدر ، **المرجع نفسه** ، ص 79 .

المبحث الثالث: الحقوق التاريخية للإنتفاع بمياه حوض نهر النيل .

من الطبيعي أن يتمركز جل النشاط البشري في المناطق العربية في أحواض الأنهار الدائمة الجريان وخاصة النيل ، فقد نشأت وإزدهرت عدة حضارات على ضفاف الأنهار وكان لها أثر بالغ الأهمية على تطوير المعرفة والحضارة الإنسانية ومازالت هذه الأنهار تشكل عصب الحياة وحجر الأساس للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول العربية في المشرق العربي وفي شمال شرقي إفريقيا ، فالحقوق المائية العربية في الأنهار الكبرى المشتركة هي إذن حقوق تاريخية توارثتها الأجيال المتعاقبة منذ فجر التاريخ . [1]

يفرض هذا الحق ضرورة إحترام حقوق الدول المشاركة في المجرى المائي الدولي ما دام تم هذا الإقتسام بين الدول ولفترة تاريخية طويلة ، إلى الحد الذي تصبح فيه حصة المياه التي تستخدمها كل دولة متواترة لفترة طويلة دون أي إعتراض من باقي الدول المتشاطئة للنهر ، وقد أكدت الإتفاقيات الدولية التي تناولت إقتسام المياه على إحترام مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة ، كما أكدت أن الإستعمالات التاريخية المكتسبة لمياه الأنهار الدولية تعتبر دائما ذات أولوية بصرف النظر عن الإنتفاع الحالي أو المتوقع .

تناول الفقه الدولي مبدأ الحق التاريخي المكتسب إستنادا إلى ماجرى عليه العمل فيما بين الدول المتشاطئة للأنهار الدولية ، وإعتبار القواعد العرفية الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية وإستخداماتها المتعددة تلزم دولة المجرى الأعلى بضرورة المحافظة على الحقوق التاريخية المكتسبة لدول المجرى الأوسط أو الأدنى .

وكان للفقيه " جيمس لوي بر إيرلي " رأي حدد أسس عامة تؤكد الحق التاريخي في الأنهار الدولية و هي :

أ – النهر المشترك بين دولتين أو أكثر ، يحق لكل دولة أن تأخذ مصالحها في الإعتبار مع مصالح الدول الأخرى .

ب – أن لكل دولة حق مساو لحقوق الدول النهرية الأخرى في الإستعمال الكامل للمياه في أراضيها. [2]

1 – هاني نبيل صبحي شراب ، " **الأمن المائي العربي : نهر النيل نموذجا** " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الأزهر – غزة : كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم العلوم السياسية ، 2015 م) ، ص ص 75 – 76 .

2 – جان خوري ، **دور العمل العربي في الحفاظ على الحقوق المائية العربية** ، الإتحاد البرلماني العربي ، (دمشق : 1997 م) ، ص 171 .

ت – عند تعارض المصالح المائية للدول المتشاطئة للنهر ، فمن الواجب تطبيق المبدأ الذي يقضي بحق كل الدول في إقتسام منافع النهر قسمة عادلة وبنسبة تتفق مع حاجتها .

ث – كقاعدة عامة لايجوز لأي دولة أن تقوم بإحداث أي تغيرات في مجرى النهر بشكل يؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بحق دولة أخرى مستفيدة من مياه النهر دون موافقة تلك الدول .[1]

ذهب البعض إلى القول إن الحقوق التاريخية مجرد عامل من العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند التوزيع المنصف والمعقول للمياه ، وقد ورد في نص المادة السادسة من إتفاقية الأمم المتحدة 1997 م ، أنه " يتطلب الإنتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة عادلة ومعقولة بالمعنى المقصود في المادة الخامسة ، بأخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الإعتبار بما في ذلك ... الإستخدمات السابقة للمياه ... " والواقع أن إحترام الحقوق التاريخية هي أحد البنود الأساسية التي تندرج تحت قاعدة الإستخدام المنصف والمعقول ، وليست مجرد عامل من العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند توزيع المياه ، وهذا يتفق مع مايقوله " ليبر " – وهو أحد فقهاء القانون الدولي – بأن " **أولوية الإقتسام السابق ليست فقط مجرد إتجاه إرشادي في الإقتسام العادل لمياه الأنهار الدولية ومنافعها ، ولكنها قاعدة من قواعد القانون الدولي تأكدت بإضطراد العمل بها**" .[2]

المطلب الأول : العوامل المتحكمة في تقسيم مياه الأنهار الدولية .

أولا : العوامل الطبيعية .

يعتبر النهر مصدرا للمياه العذبة وكونه مجرى مائي طبيعي سواءا كان وطني أو دولي فهو يتأثر بمجموعة من العوامل الطبيعية التي يجب أخذها بعين الإعتبار في تقسيم مياه الأنهار بين الدول المشتركة فيه والمتمثلة في :

1– المناخ السائد في الدول المتشاطئة على حوض النهر الدولي .[3]

1 – هاني نبيل صبحي شراب ، **المرجع نفسه** ، ص 76 .
2 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص ص 93 – 94 .
3 – شرمالي تسعديت ، **المرجع نفسه** ، ص 55 .

2 – حجم مساحة مجرى الحوض وطوله في الدول المتشاطئة عليه .

3 – إسهام الدول المتشاطئة في صرف مياه النهر .

4 – المناطق التي تصلح لإقامة المشروعات في الدول المتشاطئة على حوضه .

ثانيا : العوامل الإجتماعية .

بما أن المجتمع من مقومات الدول النهرية ويؤثر في حصص الدول من مياه الأنهار ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد مجموعة من العوامل التي يرتكز عليها توزيع حصص الدول المشتركة في الأنهار ومن بين العوامل نذكر :

1 – النمو الديمغرافي في الدولة .

2 – نسبة النمو السكاني والتركيبة السكانية والهجرة في الدول .

3 – نسبة سكان الحضر في الدولة .

4 – تاريخ الدولة في إستغلال مياه النهر الدولي .

ثالثا : العوامل الإقتصادية .

أهم العوامل التي ساهمت في ضرورة وضع قواعد قانونية دولية تحكم مياه الأنهار في غير الأغراض الملاحية نجد التطور الصناعي والتقدم العلمي الذي شهدته في الألفية الأخيرة ومحاولة هذه الأخيرة لتحقيق إكتفاءها الذاتي من المياه ، ما أدى بالضرورة إلى وضع مجموعة من العوامل الإقتصادية التي يتوجب مراعاتها في تقسيم المياه :

1 – إجمالي الناتج الوطني ومستوى دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي .

2 – مدى مشاركة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي .

3 – حجم الأراضي الزراعية التي تعتمد على مياه الأنهار .

4 – نظام إستخدام المياه في الزراعة و كذلك إستخدام المياه في توليد الطاقة الكهربائية . [1]

1 – شرمالي تسعديت ، **المرجع نفسه** ، ص ص 55 – 56 .

ومؤدى فكرة الحقوق التاريخية " الحقوق الطبيعية " " الحقوق المكتسبة " " الحقوق القديمة " " الحقوق القائمة " أن الدول النهرية يجب أن تحترم جميعها حق بعضها البعض في الحصول على المياه ، وإستخدام الحصة المائية السنوية التي جرى العمل بها لكل منها في السنوات السابقة ، إذ تلك الحصص تعبر في الواقع عن أسلوب الإنتفاع العادل الذي إرتضته الدول المتشاطئة لتوزيع حصص مياه النهر الدولي على مدار التاريخ ، لذلك سماها البعض بالحقوق التاريخية . [1]

ويترتب على ذلك أن سيادة الدولة على مجرى النهر المار بأراضيها مقيدة بالأوضاع الطبيعية والتاريخية ن وبإحترام حقوق كل دولة مشتركة في النهر في الحصول على ما كانت تحصل عليه دائما من إنتفاع بمياه النهر ، وبمراعاة المصالح المشتركة لدول الحوض النهري ، وقد حظيت هذه الآراء الفقهية بإهتمام المجتمع الدولي ، وعنيت الأمم المتحدة بها ، فتضمنت مذكرة لها في 1952 م " **مبدأ إحترام حقوق الدول النهرية** " ، وقد عنيت الإتفاقيات الدولية بإيجاد حالة من التوازن بين المصالح المتباينة للدول المشتركة في النهر الواحد خاصة مع وجود الأغراض المستحدثة للإستغلال النهري كتوليد الطاقة الكهرومائية .

ويرى د. مصطفى عبد الرحمن أن القانون الدولي لا يقبل مقولة الحقوق المكتسبة ، كما يرى البعض ، " قول مغلوط " ، لأن قاعدة الحقوق التاريخية هي إحدى القواعد الراسخة في القانون الدولي ، ومفادها لزوم إستمرار الكيفية التي يجري بها إقتسام مياه نهر دولي معين بين الدول المتشاطئة لذلك النهر طالما كان ذلك معمولا به .

الحقوق التاريخية لمصر في مياه نهر النيل تؤكدها الوثائق والإتفاقيات الدولية ، التي شكلت تنظيم إتفاق للإنتفاع بمياه نهر النيل والتي تؤكد على وجود إلتزام عام دولي بعدم القيام بأي أعمال تمس أو تغير من تدفق مياه النيل إلى مصر إلا بموافقة دولتي المصب .[2]

أيضا الحقوق التاريخية المصرية في إستخدامها لمياه النيل مدرجة ضمن إتفاقيات دولية نافذة وسارية بين عدد من دول حوض النيل ، وكمية المياه التي تصل إلينا في المتوسط هي حقوق مكتسبة . [3]

1 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 94 .
2 – هاني نبيل صبحي شراب ، **المرجع نفسه** ، ص 77 .
3 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 96 .

المطلب الثاني : الإتفاقيات الدولية التي تنظم الإنتفاع بمياه نهر النيل الدولي .

أولا : فيما يتعلق بالهضبة الإثيوبية :

هناك خمس إتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وإثيوبيا والتي من هضبتها نحو 85 % من مجموع من مجموع نصيب مصر من مياه النيل :

1 - بروتوكول روما الموقع في 15 أفريل 1891 م بين بريطانيا التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت – بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في إفريقيا الشرقية ، وتعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل .

وبما أن البروتوكول تم توقيعه في الفترة الإستعمارية للقارة الإفريقية فقد أخذ الصفة الإستعمارية ، والتي كانت مصر مستعمرة بريطانية فإن بريطانيا نابت عن مصر بإعتبارها وكيلا عنها ، وقام هذا البروتوكول بإقرار مبادئ التعاون بين الأطراف المتعاقدة والإعتراف بالحقوق المائية للدول .

2 - إتفاقية أديسا بابا الموقعة في 15 ماي 1902 م بين بريطانيا وإثيوبيا ، تعهد فيها الإمبراطور " منيليك الثاني " ملك إثيوبيا وقتذاك بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة " تانا " أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل .[1]

ولا يأتي هذا إلا بإتفاق مسبق بين الحكومة البريطانية وحكومة السودان وتمت المصادقة على المعاهدة في 28 أكتوبر 1902 م .[2]

3 - إتفاقية لندن الموقعة في 13 دسمبر 1906 م بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . وينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر .[3]

1 – أحمد علي سليمان ، " **سد النهضة الإثيوبي ... ومستقبل الأمن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة** " ، (القاهرة : جامعة الأزهر ، 2013 م) ، ص 04 .

2 – شرمالي تسعديت ، **المرجع نفسه** ، ص ص 60 – 61 .

3 – أحمد على سليمان ، **المرجع نفسه** ، ص 04 .

4 – إتفاقية روما وهي عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في 1925 م ، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما ، وتتعهد بعدم إجراء أي أشغال عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي . [1]

وتعتبر هذه الوثائق ذات أهمية بالغة كونها تتضمن وتعتبر هذه الوثائق ذات أهمية بالغة كونها تتضمن إعتراف إيطاليا بأولوية السودان على مياه كل من النيل الأزرق والأبيض وروافدهما . [2]

5 – إطار التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من أوت 1993 م بين كل من الرئيس المصري السابق ورئيس الوزراء الإثيوبي الراحل " ميليس زيناوي " ، وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وإثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل في النقاط التالية : عم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى ، وضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها ، وإحترام القوانين الدولية ، والتشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه .

ثانيا : فيما يتعلق بالهضبة الإستوائية :

تعد الهضبة الإستوائية المصدر الثاني لمياه النيل حيث يصل 15 % ممن مياهها إلى مياه النيل وتضم ستة دول : كينيا ، تنزانيا ، أوغندا ، الكونغو الديمقراطية ، رواندا ، وبورندي ، وتنظم العلاقات المائية بينهم وبين مصر عدد من الإتفاقيات :

1 – إتفاقية لندن الموقعة في ماي 1906 م بين كل من بريطانيا والكونغو : وهي تعديل لإتفاقية كان قد سبق ووقعت بين ذات الطرفين في 12 ماي 1894 م وينص البند الثالث منها على أن تتعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أي أشغال على نهر السمليكي أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت مالم يتم الإتفاق مع حكومة السودان . [3]

2 – إتفاقية 1929 م وهي عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصري آنذاك " مُحَمَّد محمود " وبين المندوب السامي البريطاني " لويد " ، وكلا الخطابين موقعين بتاريخ 07 ماي 1929 م ومرفق بهما

1 – أحمد علي سليمان ، **المرجع نفسه** ، ص ص 04 – 05 .
2 – شرمالي تسعديت ، **المرجع نفسه** ، ص 63 .
3 – أحمد علي سليمان ، **المرجع نفسه** ، ص 05 .

تقرير للجنة المياه الذي سبق إعداده في عام 1925 م ويعد هذا التقرير جزاء من هذه الإتفاقية ، وكان توقيع بريطانيا على هذه الإتفاقية نيابة عن كل من السودان وأوغندا وتنجانيقا " تنزانيا حاليا " وجميعها دول كانت تحتلها بريطانيا آنذاك وأهم ما ورد في هذه الإتفاقية :

أ – ألا تقام بغير إتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى أو أية إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

ب – حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل . [1]

3 – إتفاقية لندن الموقعة في 23 نوفمبر 1934 م : بهدف تنظيم الإنتفاع بمياه نهر " كاجيرا " والذي يعتبر من أهم روافد بحيرة فيكتوريا ، فقد تعهد الطرفين بإعادة كميات المياه الزائدة المسحوبة من نهر كاجيرا لتوليد الطاقة الكهربائية وضرورة إخطار الدولة للأخرى في حالة الإنتفاع بالمياه التي تعبر الحدود بينهما وذلك خلال مدة ستة أشهر السابقة للبدء بالإنتفاع للقيام بتقديم الإعتراضات ومناقشتها . [2]

4 – إتفاقية 1953 م الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان " أوين "عند مخرج بحيرة فيكتوريا ، وهي عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال 1949 م و 1953 م بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ومن أهم نقاط تلك الإتفاقية : أشارت الإتفاقيات المتبادلة إلى إتفاقية 1929 م وتعهدت بالإلتزام بها ونصت على أن الإتفاق على بناء خزان أوين سيتم وفقا لروح إتفاقية 1929 م ، كما تعهدت بريطانيا في تلك الإتفاقية نيابة عن أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شأنها خفض كمية المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أي ضرر بمصلحة مصر . [3]

1 – أحمد علي سليمان ، **المرجع نفسه** ، ص 05 .
2 – شرمالي تسعديت ، **المرجع نفسه** ، ص 64 .
3 – أحمد علي سليمان ، **المرجع نفسه** ، ص 05 .

5 – إتفاقية 1991 م بين كل من مصر وأوغندا التي وقعها الرئيس السابق " مبارك " والرئيس الأوغندي " موسيفيني " ومن بين ما ورد بها : أكدت أوغندا في تلك الإتفاقية إحترامها لما ورد في إتفاقية 1953 م التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد إعترافا ضمنيا بإتفاقية 1929 م ، كما نصت الإتفاقية على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على إحتياجات مصر المائية .

ثالثا : إتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان :

هناك إتفاقيتان لتنظيم العلاقة بين مصر والسودان وهما :

1 – إتفاقية 1929 م ، وتنظم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الإستوائية ، كما تضمنت بنودا تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو التالي في الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصري والمندوب السامي البريطاني : حيث جاء فيه : " إن الحكومة المصرية شديدة الإهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه ، وتوافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام 1925 م وتعتبره جزءا لا ينفصل من هذا الإتفاق ، وألا تقام بغير إتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى أو أية إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررا بمصالح مصر ، وتقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالإتفاق مع السلطات المحلية " . [1]

2 – إتفاق 1958 م : وقد تم إبرام هذا الإتفاق بين الإتحاد السوفياتي ومصر بتاريخ 27 ديسمبر عام 1958 م فيما يتعلق بالمعونة الفنية والمالية التي سيمنحها الإتحاد السوفياتي لبناء السد العالي ، وتم إبرام العديد من الإتفاقيات لتنفيذ خطوات إنشاء السد العالي .[2]

1 – أحمد علي سليمان ، **المرجع نفسه** ، ص 06 .

2 – شرمالي تسعديت ، **المرجع نفسه** ، ص 65 .

3 – إتفاقية 1959 م : وقد وقعت هذه الإتفاقية بالقاهرة 1959 م بين مصر والسودان ، وجاءت مكملة لإتفاقية عام 1929 م وليست لاغية لها ، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك ، وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان . وتضم إتفاقية الإنتفاع بمياه النيل على عدد من البنود أهمها :" إحتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار م^3 سنويا وكذلك حق السودان ب" 04 مليارات م^3 سنويا ، وموافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيص على النيل الأزرق وما يستعتبه من أعمال تلزم السودان لإستغلال حصته . كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالي والبالغة 22 مليار م^3 سنويا توزع بين الدولتين بحيث يحصل السودان على 14.5 مليار م^3 وتحصل مصر على 7.5 مليار م^3 ليصل إجمالي حصة كل دولة سنويا إلى 55.5 مليار م^3 لمصر و 18.5 مليار م^3 للسودان ، بالإضافة إلى قيام السودان بالإتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف إستغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وحوض النيل الأبيض ، على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة مناصفة بين الدولتين . [1]

4 – إتفاق عام 1967 م : بهدف مساعدة دول حوض النيل في التخطيط لصيانة وتنمية الموارد المائية عن طريق الإتفاق على عمل ميزان مائي لدول النيل لتدعيم التعاون بين حكومات الدول ، تم إبرام إتفاق بين مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنطمة الدولية للرصد البيئي بتاريخ ماي 1967 م وقامت بورندي وروندا بالإنضمام إلى الإتفاقية في عام 1972 م .

5 – إتفاق مصر وأوغندا 1991 م : تم إبرام هذا الإتفاق بقصد إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا ، والتي يكون تمويلها من طرف البنك الدولي ، وقد تضمن مذكرة شاملة للمشروع .

6 – الإطار العام للتعاون بين مصر وإثيوبيا : أبرمت هذه الإتفاقية بالقاهرة في 01 جوان 1993 م وأكدت فيها إثيوبيا بضرورة إستخدام المياه الجارية في أراضيها بما يقوم بإشباع إحتياجاتها بالدرجة الأولى ثم تأتي مصالح الدول في الدرجة الثانية . [2]

---

1 – أحمد علي سليمان ، **المرجع نفسه** ، ص 06 .

2 – شرمالي تسعديت ، **المرجع نفسه** ، ص ص 68 – 69 .

7 – إتفاق عام 1998 م تجمع الساحل والصحراء : بتاريخ 04 فيفري 1998 م وبهدف تأسيس إتحاد إقتصادي في مختلف المجالات الصناعية والإقتصادية ، لكل من ليبيا والسودان وتشاد ومالي والنيجر وبوركينافاسو بإعتبارهم أعضاء مؤسسين لها ، ووضعوا مجموعة من لأهداف المستقبلية والمتمثلة في التخفيف من حدة الأزمات المائية وتدعيم الإدارة المتكاملة للمياه وتحسين أوضاع المياه في المنطقة بصفة عامة ولم تكن مصر والسودان معنيتان بهذه الإتفاقية بإعتبارهما ملتزمتان بإتفاقية مع دول حوض النيل .[1]

رابعا : مبادرة حوض النيل 1999 م .

عقدت دول حوض النيل مباحثات في سويسرا 1997 م ، وفيها طرح مجلس وزراء الري لدول الحوض بالإتفاق مع البنك الدولي " Develoment Bank United Nations " تنسيق مساهمة الجهات الخارجية لتمويل وتنفيذ خطة عمل مبادرة جماعية لحوض النيل ، فلبى البنك الطلب مستعينا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ووكالة العون الدولي الكندية ، وفي مارس 1998 م إطلع مجلس وزراء الري على خطة العمل ، وقرر إقامة هيئة جديدة تخلف لجنة " **تكونيل** " تسمى مبادرة حوض النيل " Nile Basin Intiative " وشعار المبادرة " **أن يستخدم النيل للتعاون الإقليمي لا ليكون مصدرا للنزاع** " .

وكان معنى ذلك الإنتقال بمستوى التعاون الجماعي بين دول الحوض إلى درجة أكبر من مشاريع التعاون السابقة ، ومن ثم كان الإعلان عن قيام مبادرة حوض النيل في العاصمة التنزانية دار السلام في 1999 م بموافقة وزراء المياه بدول الحوض – الكونغو الديمقراطية ، بورندي ، ورواندا ، كينيا ، أوغندا ، وتنزانيا ، مصر ، السودان " على العمل لإيجاد المنافع المتبادلة والمشروعات المشركة لتنمية مياه النهر والمحافظة عليها لمصلحة الجميع ، وهو ما يطلق عليه " Win-Win " أي (الفائدة للجميع) ، وعلى أن تسعى المبادرة للعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ومحاربة الفقر ، وتوفير الأمن الإقليمي بين جميع دول الحوض .[2]

وعلى أية حال فقد قسمت المبادرة دول حوض النيل إلى حوضين فرعيين ، الأول : هو حوض النيل الشرقي ، ويشتمل على إثيوبيا ومصر والسودان ، ولم تنضم إريتريا للمبادرة حتى الآن ، والثاني : هو حوض النيل الإستوائي الجنوبي ، ويضم بورندي ورواندا وأوغندا و تنزانيا و كينيا والكونغو الديمقراطية ، والسودان

1 – شرمالي تسعديت ، **المرجع نفسه** ، ص 70 .

2 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص ص 373 – 374 .

ومصر ، وإنضمت للمبادرة جنوب السودان بعد الإستقلال ، وكان على دول الحوضين الموافقة على برنامج العمل الإستراتيجي لهما ، لتحقيق هدفين أساسين ، أولهما : دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلدان الحوض ، من خلال المشروعات المشتركة وأعمال التعاون بين هذه البلدان ، وثانيهما : العمل على تأسيس إتفاق إطاري قانوني يمكنه تنظيم وإدارة شؤون المياه بين جميع دول الحوض .

وقد أصبحت مبادرة حوض النيل منذ 1999 م ، هيئة إقليمية تعبر عن مصالح دول الحوض ، على أن يتم من خلالها حل المشاكل المتعلقة بالمسألة المائية التي تواجه بعض الدول .

وقد تم وضع بنود مبادرة حوض النيل والتوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء ، ومن أهم مشروعاتها العمل العابر للحدود " Subsidiary Action Program " ويتعلق بالمشروعات المقترح تنفيذها بالأحواض الفرعية " الأول في الهضبة الإثيوبية (حوض النيل الشرقي) ، والثاني في منطقة البحيرات العظمى (حوض النيل الجنوبي) . [1]

خامسا : الإتفاقية الإطارية 2010 م .

بعد وصول المفاوضات بين دول المنابع ودولتي المصب إلى طريق مسدود بخصوص الإتفاقية الإطارية قامت بعض دول المنبع بالإجتماع في مدينة عنتيبي في 14 ماي 2010 م للتوقيع على الإتفاقية حسب البنود التي وافقوا عليها وحدهم ، رغم معارضة مصر والسودان لها ، حيث قام بالتوقيع عليها كل من إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا وروندا ، وقامت كينيا بالتوقيع عليها بعد ذلك ، وتركوا الباب مفتوحا لمن يريد الإنضمام خلال عام كامل من بدء عملية التوقيع ، حيث إنضمت بورندي في أول مارس 2011 م إلى مجموعة الدول الموقعة ، ولم يكن من الممكن لكل من مصر والسودان التوقيع على الإتفاق الإطاري لحوض النيل ببنوده القائمة ، لأن ذلك يسبب ضررا بليغا لمصالحهما المائية ، وحقوقهما التاريخية الطبيعية والقانونية في مياه النيل .[2]

وعلي أية حال فإن إتفاقية عنتيبي لم تشر من قريب ولا من بعيد للبنود التي أرادت دولتا المصب تضمينها فيها – والتي إعتبرتها الدولتان شرطا أساسيا لتوقيعها عليها – والمتعلقة بالإعتراف بالحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل ، التي حددتها الإتفاقيات السابقة بـ 55.5 مليار م^3 سنويا لمصر ، و18.5

1 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 376 .

2 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 401 .

مليار م^3 للسودان ، مع العلم أن عدد سكان مصر وقت عقد إتفاقية 1959 م التي حددت مقدار الحقوق المائية السابقة كان يزيد قليلا عن 20 مليون نسمة ، وقد تزايد عدد سكان مصر في سنة 2015 م لبلغ حوالي 90 مليون نسمة ، وهذه الزيادة السكانية الكبيرة تتطلب توفير كميات إضافية من المياه لزوم عمليات الزراعة والصناعة والتوسع العمراني لسد حاجيات السكان الجدد . (1)

حيث صرح الدكتور " مفيد شهاب " وزير الدولة للشؤون القانونية والنيابية بـ " أن قضية المياه قضية أمن قومي ، ومسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر ، وأنه لا يمكن التفريط في حقوق مصر التاريخية في مياه النيل بأي حال من الأحوال " . (2)

وفي غياب مفاوضات مباشرة لتحقيق الإستخدام المعقول والمنصف للمياه ، فإن بلدان أدنى النهر " مصر والسودان " سوف تختار موقف الدفاع ، وتصر على الحقوق الطبيعية والتاريخية " في مياه النيل ، لذلك فإن دول أعالي النيل ودول أدناه تحتاج إلى مفاوضات مباشرة للوصول إلى صيغة مقبولة لإتفاقية الإنتفاع بمياه النيل على قاعدة المنافع المشتركة .

ويضيف " أرسانو " أنه إذا إستمرت بلدن الحوض تدافع عن مشاريعها التنموية الوطنية بعيدا عن البلدان الأخرى ، فهناك إحتمال لأن تصل تلك البلدان إلى حالة من الصراع الشديد في المستقبل غير البعيد . (3)

سادسا : إتفاقية سد النهضة 2015 م .

في 23 مارس 2015 تم التوقيع على " إتفاق المبادئ الإطاري " – الذي وضعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاث – من جانب رئيس وزراء إثيوبيا " هيلا مريام ديسالجين " بخصوص سد النهضة في العاصمة السودانية الخرطوم ، وقد شمل الإتفاق على عشرة مبادئ خلاصتها :

1 – الإلتزام بمبادئ القانون الدولي ، والتعاون على فهم الإحتياجات المائية لدول حوض النيل . (4)

1 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 408 .
2 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 416 .
3 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 426 .
4 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 550 .

2 – أن التنمية والتكامل الإقليمي من أهم أسس الإتفاق ، وأن سد النهضة هدفه توليد الكهرباء للمساهمة في تنمية إثيوبيا ، والترويح للتعاون بين بلدان حوض النيل .

3 – تجنب الدول الثلاث التسبب في ضرر ذي شأن خلال إستخدامها لمياه النيل .

4 – الإستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية المتاحة مع الأخذ في الإعتبار كافة العناصر الإسترشادية الخاصة بكل بل من بلدان الحوض كالعوامل الجغرافية والمناخية والمائية والبيئية .

5 – تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية ، والإتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة ، وإستمرار التعاون والتنسيق حول تشغيل ذلك السد ، وعلاقة ذلك بخزانات دول المصب .

6 – العمل على بناء الثقة .

7 – تبادل المعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين .

8 – إستكمال إثيوبيا للتوصيات الخاصة بأمان السد .[1]

تمسك مصر بحقوقها المائية تاريخيا ليس مرده ما ورد بشأن هذه الحقوق في إتفاقيات نهر النيل لاسيما إتفاقيتي 1929 م و 1959 م فحسب وإنما هو أبعد من ذلك بكثير . فمرده أساسا إلى إستعمال ظاهر لمياه النيل لآلاف السنيين لا يعوقه عائق على الإطلاق ، قامت عليه أقدم حضارة في التاريخ دون وجود بديل حقيقي له ، و بالتالي فإن تمسك مصر بهذه الحقوق ليس تمسكا بما ورد في شأنها في إتفاقيات النهر وإنما هو تمسك بمجمل تاريخ مصر ووجودها .

كذلك فإنه ليس من المنطق في شيء أن تتفق الدول الإفريقية حديثة العهد بالإستقلال في أوائل الستينيات من القرن الماضي عند إنشائها لمنظمة الوحدة الإفريقية على التسليم بالحدود المتوارثة عن الإستعمار بالرغم مما بها من عيوب وتشوهات حفاظا على الإستقرار في العلاقات الدولية .[2]

1 – زكي البحيري ، **المرجع نفسه** ، ص 550 .

2 – عبد المعطى ذكى إبراهيم ، " **مصر وسد النهضة التاريخ والقانون والسياسة** " ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، (مصر : 2016 م) ، ص 07 .

أضحت الممارسات الخاصة بتقييم المشروعات المائية ، معترفا بها من جانب القانون الدولي إلى الحد الذي يمكن القول معه بأنه أصبحت أحد المتطلبات الضرورية ، عملا بمبادئ وقواعد القانون الدولي بوجه عام ، منها إحترام الحقوق التاريخية ، وعدم الإضرار وضمان وصول حصص المياه التاريخية التي تحصل عليها الدول ، فإرتباط تطبيق ضوابط بناء المشروعات المائية بعدة مبادئ قانونية راسخة في وجدان وضمير الجماعة الدولية مثل حسن النية وحسن الجوار وعدم التعسف في إستخدام الحق وهي مبادئ متفق عليها في كافة النظم القانونية الرئيسية على المستوى الدولي والتي تخدم الصالح العام والتي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في حالة عدم التفاهم حول نقاط عقد الإتفاقيات والنتائج المتوصل إليها لخدمة مصالح الدول .

قيام بعض الدول ببعض الممارسات العملية لمبادئ الإخطار المسبق ، والتسوية السلمية للخلافات حول إستخدامات مياه النهر في تعاملاتها مما يشكل سوابق علمية وليدة إرادة قانونية وسياسية حرة من قبل الدول الأمر الذي يزيد من قوة الدول الأخرى في عمليات التفاوض للحصول على حقوقها التاريخية في الإنتفاع من مياه الأنهار الدولية في ظل تزايد الطلب على هذا العنصر ذو الأهمية البالغة في حياة البشرية .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : أهم الإشكاليات التي تواجه مسألة الإنتفاع بمياه حوض النيل .

المبحث الأول : إشكالية تقاسم مياه حوض نهر النيل .

المطلب الأول : أزمة المياه في منطقة حوض نهر النيل .

المطلب الثاني : مبدأ جوليوس نيريري .

المطلب الثالث : الأطماع الخارجية في مياه النيل .

المبحث الثاني : إشكالية تسعير مياه حوض نهر النيل .

المطلب الأول : مفهوم تسعير المياه تسعير المياه لدى البنك الدولي .

المطلب الثاني : الموقف المصري من إشكالية تسعير المياه .

ظهرت جوانب متعددة للصراع بين دول حوض النيل يمكن حصرها في مجالات هي الصراع حول مشروعية الإتفاقيات السابقة ومدى مرجعيتها كإطار قانوني وهناك أيضا صراع حول تقاسم المياه المشتركة والدعوة إلى إعادة توزيع الحصص والأنصبة المائية ، فالنسب التي أقرتها الإتفاقيات الماضية أصبحت غير كافية نظرا لزيادة الطلب على هذه المادة .

فلقد تحولت المياه في ظل تزايد معدلات النمو السكاني ومعدلات الإستهلاك إل محور من أهم محاور الصراع في الربع الأخير من القرن الماضي وقد تنبأ الباحثين بنشوب الحروب بين الدول المتشاطئة بسبب المياه خلال القرن الحالي داعمين آرائهم بصدور العديد من الدراسات والتقارير الدولية التي تحذر من شحة المياه وندرتها كتقرير البنك الدولي والمجلس العالمي للمياه ، وإن أغلب الدول كإثيوبيا وكينيا وأوغندا تتحكم بأغلبية منابع الموارد المائية في القارة الإفريقية ، زيادة إلى ذلك أنها أصبحت تفكر في تحسين معيشة السكان المحليين واللحاق بركب التقدم الحضاري من خلال مشاريع الطاقة الكهربائية التي تعد ذات نفع بالنسبة للفرد والدولة على حد سواء عن طريق إنشاء محطات توليد الكهرباء على مسار نهر النيل .

" برميل بترول مقابل برميل مياه "

فكرة تدعو إلى تأميم النيل والسيطرة عليه . شقيق الرئيس التنزاني الأسبق " جوليوس نيريري "

المبحث الأول : إشكالية تقاسم مياه حوض نهر النيل .

إن كان الصراع على مصادر المياه نوعا من أنواع الصراع الطبيعي الذي بدأ مع بداية الخليقة ، فإنه لم يكن في يوم من الأيام يمثل هذه الخطورة التي يشهدها حاليا ومستقبلا ، ولم تتعقد أبعاده وتتداخل أطرافه بمثل هذه الصورة من قبل حيث حمل أبعادا سياسية وإقتصادية على درجة كبيرة من التأثير على الأمن القومي .

المطلب الأول : أزمة المياه في منطقة حوض النيل .

إذا الأزمة في جوهرها صراع على مصدر مائي واحد هو مياه الأنهار الدولية ، وتكمن طبيعة هذا الصراع في محاولة بعض الأطراف إستعادة ما تدعي أنه حقها أو نصيبها في كمية المياه التي تستخدمها سواء للإستهلاك السكاني أو في مشروعات الري والزراعة من ناحية ومحاولة البعض الآخر الإستيلاء على كميات أمطار الدول المجاورة لها من ناحية أخرى . وبطبيعة الحال وفي إطار عدم وجود إجراءات قانونية ثابتة لتنظيم حقوق إستغلال مياه الأنهار في بعض الحالات ، فإن المشكلات والمنازعات باتت هي السمة الغالبة عندما يفتح ملف المياه في المنطقة ، وتباين مصالح وأهداف دول حوض النيل بين تمسك طرفين هما مصر والسودان بحقوقهما التاريخية والتي أقرتها إتفاقية مياه النيل لعام 1929 م وتم تدعيمها وتنقيحها بإتفاقية مياه النيل لعام 1959 م وأهداف ومصالح الدول الأخرى وعلى رأسها إثيوبيا التي تطالب بنصيبها في مياه النيل خاصة أن 95 % من منابعه تقع في أراضيها .[1]

حيث إكتسب نهر النيل أهمية خاصة بالنسبة لمصر فظل عبر التاريخ عصبا للحياه فيها ، وإقترن وجودها بإسمه ، كما قامت على ضفافه واحدة من أقدم الحضارات في العالم وأكثرها عراقة ... فضلا عن أنه يعبر المورد الوحيد للمياه في مصر وأهم طرق النقل فيها ، كما أنه ظل في التاريخ المعاصر موضوعا رئيسيا في علاقات مصر الخارجية مع مختلف دول شرق إفريقيا ومع كل من السودان وإثيوبيا بصفة خاصة .[2]

1 – عايدة العلي سري الدين ، **السودان والنيل بين مطرقة الإنفصال والسندان الإسرائيلي** ، ط 1 ، (بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة ، 1997 م) ، ص ص 27 – 28 .

2 – رمزي سلامة ، **مشكلة المياه في الوطن العربي إحتمالات الصراع والتسوية** ، (مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية) ، ص 34 .

إن من أهم التحديات التي تواجه منطقة وادي النيل هي الموازنة بين الموارد المائية المتاحة والإحتياجات الحالية والمستقبلية ، وهناك بعض التحديات السياسية من قبل دول الجوار التي تؤثر على الموارد المائية في المنطقة .[1]

بدأت المشكلات المائية مع إستقلال دول حوض النيل ، حيث أعلنت كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا عدم إعترافهم بالإتفاقيات المنظمة للإنتفاع بمياه النيل ، وبخاصة إتفاقيتا 1929 م و1959 م ، وإستندت تلك الدول إلى أن الإتفاقيات المذكورة تم توقيعها من جانب الدول الإستعمارية نيابة عن دول حوض النيل التي لم تكن دولا مكتملة السيادة آنذاك ، وأن تلك الإتفاقيات جاءت متحيزة لمصر .[2]

عملية إستخدام المياه كسلاح سياسي وورقة ضغط لحل المشكلات الأخرى . وقد إهتمت القوى الأوروبية بالفكرة التي تقول " بقدرة حكام الحبشة على تحويل مياه النيل " وإستغلتها بحيث أصبح هناك تراث فكري ديني وثقافي يجعل من إثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل .

هذا الفكر دعمته السياسية الخارجية المصرية في فترتي الستينات والسبعينات . ففي السيتينات ساعدت الحركة الإريترية وشجعت فكرة الصومال الكبير وطالبت مسلمي أثيوبيا بالثورة حتى تضعف من قوة أثيوبيا وتمنعها من إستخدام مياه النيل مما يضر بمصر " وذلك أثناء معارضة إثيوبيا لبناء السد العالي " ، وفي السبعينات ثارت مشكلة النيل بين مصر وإثيوبيا كإنعكاس للصراعات الدولية التي سادت القارة الإفريقية ، فقد كان هناك مشروع مصري لتحويل جزء من مياه النيل لري " حوالي 15 ألف هكتار " في سيناء ، وقد أثار هذا المشروع رد فعل قويا في إثيوبيا التي أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح إثيوبيا ، وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الإفريقية ، وأعلن الرئيس المصري أنور السادات أن بلاده ستحارب لو إتخذت إثيوبيا أي إجراء للتدخل في مياه النيل .

ويعد هذا ترجمة فعلية لإستخدام إثيوبيا لمياه النيل كسلاح ضغط سياسي على مصر والسودان للجوء إلى الأساليب السلمية والدبلوماسية لتحسين العلاقات مع البلدين .[3]

---

1 – هاني نبيل صبحي شراب ، **المرجع السابق** ، ص 45 .

2 – السيد فليفل ، " **الأزمة المائية في حوض نهر النيل ... المسيرة والمصير** " ، قراءات إفريقية ، العدد 06 ، (السعودية : 2010 م) ، ص 52 .

3 – عايدة العلي سري الدين ، **المرجع نفسه** ، ص ص 30 – 31 .

يتمثل الصراع أساسا في ما تقدم عليه إثيوبيا ودول المنبع الأخرى من إقامة مشروعات تؤثر على كل من السودان ومصر ، و أيضا المشروعات البديلة التي أقترح إقامتها للإستفادة من فاقد المياه في دول المنبع .[1]

أصبحت جنوب السودان الدولة رقم 11 في حوض النيل ، وبالتالي سيتم إعادة توزيع حصص مياه النهر بين الدول الأعضاء في ضوء الواقع الجديد ، حيث أشار " ماثيو " الناطق الرسمي بإسم الحركة الشعبية في السودان ، إلى أن الجنوب سيطالب بتعديل إتفاقية حوض النيل إستعدادا لإنضمام دولة جديدة ، ويمكن القول أنه وبإنفصال جنوب السودان ستظهر عدة تعقيدات منها :

أ – نسبة للعلاقات المتميزة للحركة الشعبية في جنوب السودان بدول المنبع ، فإن الدولة الوليدة في جنوب السودان ستجد الدعم الكامل من تلك الدول في مطالبتها بحصة من مياه النيل وستجد دول المنبع في ذلك سانحة لخلخلة الإتفاقيات القائمة والتي دعت في عدة مناسبات لإلغائها وإعادة توزيع المياه .

ب – كل مشاريع زيادة إيراد نهر النيل " جونقلي 1 ، جونقلي 2 ، بحر الغزال ومشار " توجد في جنوب السودان " بحر الغزال ، بحر الجبل والسوباط " .

جـ – المصدر الوحيد لتغذية مياه نهر النيل في السودان منطقة بحر الغزال " 0.5 مليار " سيكون ضمن حدود الدولة الوليدة وبذلك تكون جميع مصادر تغذية مياه النيل خارج المنطقة العربية " شمال السودان ومصر " وبذلك تكون إسرائيل قد تمكنت من التحكم في مياه نهر النيل " منطقة البحيرات ، إثيوبيا " مما يسهل لها حلمها وإستراتيجيتها في خنق العالم العربي مائيا .

د – بظهور الدولة الوليدة في جنوب السودان تكون دول الحوض إزدادت عضوا جديدا غير راض عن الإتفاقيات القائمة مما يصعب أمر المفاوضات المستقبلية بشأن المياه .

ومما لا شك فيه أن الأمر سيزداد تعقيدا وسيفتح الباب لكل الإحتمالات وسيكون التوتر بين الدولة الوليدة وشمال السودان ومصر وسيد الموقف وهذا ما سعت وهيأت إليه بعض الدول الأجنبية وخاصة إسرائيل .[2]

1 – عايدة العلي سري الدين ، **المرجع نفسه** ، ص 31 .

2 – سيف الدين يوسف محمد سعيد ، " **البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل** " ، (2010 م) ، ص 10 – 12.

كانت العلاقة طيبة في الستينيات من القرن العشرين ، بين مصر وإثيوبيا بسبب حسن العلاقة بين " عبد الناصر وهيلاسلاسي " وإهتمام عبد الناصر بالملف الإفريقي وخضوع الكنيسة الإثيوبية للكنيسة الأم في مصر منذ القرن الرابع الميلادي ولكن بعد الناصر بدأت العلاقة تضعف لأنها لم تكن قائمة على المصالح .

ثم بدأت تتوتر في عهد مبارك خاصة بعد محاولة إغتياله في إثيوبيا وبدء إثيوبيا في بناء السدود وتأليب دول المنبع ضد مصر والسودان إعتراضا على حصة مصر من مياه النيل وكانت إتفاقية عنتيبي التي زادت التوتر لأنها لم تعترف بالإتفاقيات السابقة الموقعة وطالبت بإعادة التوزيع .

إن هناك ميراث من الحروب بين مصر وإثيوبيا لأسباب سياسية ودينية حتى أن أعلى وسام عسكر بإثيوبيا " كوندت " يؤرخ لإنتصار إثيوبيا على مصر في عهد الخديوي إسماعيل عام 1875 م ، هذا الميراث العدائي ساهم مع عدم وجود مصالح مشتركة قوية وإهمال الملف الإفريقي ، بعد عبد الناصر ثم بداية التغلغل الإسرائيلي بقوة بعد توقيع مصر إتفاقية السلام مع إسرائيل ، وقيام إسرائيل بممارسة سياسة شد الأطراف ضد مصر خاصة بعد فشل محاولاتها في التزود بالمياه من نهر النيل من خلال ترعة السلام ، ودورها في توتر العلاقة مع إثيوبيا إلى أن وصل الوضع إلى مرحلة خطيرة تهدد الأمن المائي المصري .[1]

مع قدوم عام 1995 حدثت قطيعة تامة في العلاقات بين القاهرة وأديسا بابا بعد محاولة الإغتيال التي تعرض لها الرئيس الأسبق " حسني مبارك " في العاصمة الإثيوبية خلال حضور مؤتمر الوحدة الإفريقية ، الأمر الذي أدى إلى بعد تصاعد لهجة التصريحات الرسمية والإعلامية العدائية المتبادلة بين البلدين ، وإستمرت هذه القطيعة حتى قيام ثورة 25 جانفي إستغلت إثيوبيا قيام الثورة والإرتباك السياسي والأمني في مصر وحالة القطيعة في العلاقات ، وبدأت في تعزيز نفوذها في دول حوض النيل وصناعة علاقات إقليمية ، وتنفيذ مشروع بناء السد الذي طورت تصميمه القديم مع تسارع الأحداث السياسية في مصر بدأت إثيوبيا أيضا في تسريع وتيرة البناء في السد حتى أنهت حوالي 25 % من إجمالي العمل فيه تقريبا . وفي الفترة الأخيرة منذ وصول الرئيس " عبد الفتاح السيسي " إلى سدة الحكم بدأت الزيارات والمؤتمرات والمشاورات والمحادثات التي لم تثمر حتى الآن عن موقف واضح وصريح سوى " التأكيد على قوة العلاقة بين البلدين " .[2]

1 – عبد المعطي ذكى إبراهيم ، **المرجع السابق** ، ص 03 .

2 – مركز هردو للتعبير الرقمي ، " **أتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة** " ، القاهرة ، 2015 م ، ص 23 .

المطلب الثاني : مبدأ جوليوس نيريري .

توحدت تنزانيا عقب الإستقلال ، أفريل عام 1964 م ، وإنتهجت المنهج الإشتراكي وإتجهت للنهوض بالزراعة وتنميتها فإزداد إحتياجها للمياه ، خاصة من بحيرة فيكتوريا ، حيث يقع الجزء الأكبر من البحيرة في أراضيها .

لهذا أعلن الرئيس " جوليوس نيريري " موقف تنزانيا السياسي والقانوني حيال التعامل مع إتفاقيات الحقبة الإستعمارية ، وذلك أثناء إلقاء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة ن في 30 نوفمبر 1964 م ، وقد عرف ذلك الموقف بما يسمى " مبدأ نيريري " .

وأورد المبدأ أن تنزانيا ستلتزم بإتفاقية عام 1929 م ، لفترة سماح لا تتجاوز العامين ، وخلال هذه الفترة ينبغي إبرام إتفاقية بديلة ، وإذا لم يحدث ذلك خلال فترة العامين ، فإن تنزانيا تعد إتفاقية عام 1929 م لاغية من جانب واحد .

أدى هذا الموقف إلى توتر العلاقات بين مصر وتنزانيا ، زاد منها إعلان تنزانيا أنها لن تنتظر أحد لإستغلال النيل وفقا لرؤيتها ، في ظل غياب الإطار القانوني الذي ينظم المحاصصة ، فضلا عن موقفها المعروف " بمبدأ نيريري " وما صاحبه من عدة دعاوي تعالت بين دول أعالي النهر بضرورة مواءمة مواقفها لتتسق مع السياسات المائية التي نادى بها البنك الدولي ، وإقتراحات بعض الدول بضرورة تسعير وبيع المياه لمصر والسودان ، وأيدت أوغندا تنزانيا ذلك في إجتماع " التكونايل " عام 1996 م ، والذي طلبت فيه تنزانيا رسميا بأن تدفع مصر مقابلا ماليا لقاء المياه التي تتلقاها .[1]

في 21 أفريل 1977 م ، وفي مذكرة من قبل وزارة الخارجية التنزانية في ستوكهولم جاء أن إتفاقية عام 1929 م عند مياه النيل ، وطبقا لنظرية " جوليوس نيريري " ، لا تملك أي آثار قانونية على تنزانيا . ونظرية " جوليوس نيريري " تتلخص في أن تنزانيا رفضت توقيع إتفاقية " Trans - National Agreement " مع إنجلترا بعد الإستقلال ، بخصوص الإتفاقيات التي عقدتها إنجلترا بإسم تنزانيا ، ومن بينها إتفاقية عام 1929 م . والواضح مما تقدم أن الإتفاقيات المذكورة عالية جميعها تثير كثيرا من المسائل

1 – علاء الدين حمدي شوالي ، " **مصر وسد النهضة ... ضبابية الواقع وتخوفات المستقبل** " ، تم تصفح الموقع يوم : 2018/02/06 م : **Http://www.arabrenewal.info .**

القانونية ، ومن أهم هذه المسائل والموضوعات ، في إعتقادنا بمفهوم الإستخلاف القانوني للدول والذي دون معاهدة فينا التي أبرمت في 1978 م .

عند تناول هذا الموضوع من قبل الفقهاء المحدثين ، أمثال بروفيسور " أفاكوف " ، فإننا نجد التحليل يقول : أن الدول المستعمرة كانت تحت السيطرة الإستعمارية وهذه الأقاليم فاقدة السيادة ونسبة لهذا الظرف القاهر لم تشرك في عقد هذه الإتفاقيات أو إبداء وجهة نظرها حولها ، أما مهمة عقد الإتفاقيات الدولية ، فقد كانت تقوم بها الدول المسيطرة والتي كانت لا تكترث للمصالح الوطنية لتلك الشعوب ، بل كانت تهتم بمصالحها الذاتية فقط . ويغلب على نوعية هذه الإتفاقيات طابع التسلط ، أو هي لا تتوافق مع الظروف الجديدة بعد نيل الإستقلال . أن تطبيق هذه الإتفاقيات يعرض الإستغلال الإقتصادي والسياسي للدول المستقلة حديثا للخطر . لذا فإتخاذ قرار صائب خصوص الإستخلاف القانوني للإتفاقيات ، يعد أمرا بالغ الأهمية من الناحية النظرية والعلمية .

أما تنزانيا فإنها رفضت توقيع إتفاقية التحويل من بريطانيا ، ووجهت بهذا المفهوم خطابا للسكرتير العام للأمم المتحدة . وقد أبدت تنزانيا دوافع رفضها ، متمثلة في أن تنزانيا حاولت التخلص من إتفاقيتين بعينهما ، الأولى إتفاقية بريطانيا وبلجيكا المتعلقة بإستغلال بلجيكا لموانئ " كيقوما ودار السلام " ، وهي إتفاقية بليس ، إضافة لإتفاقية عام 1929 م الخاصة بتنظيم مياه النيل ، وقد صدر إعلان مشابه لأوغندا بنفس المحتوى عام 1962 م .[1]

تميزت المرحلة التالية لنظام نهر النيل – وهي الفترة المحددة منذ عام 1925 م إلى عام 1959 م – بإزدياد أهمية نهر النيل الإقتصادية بالنسبة لمصر والسودان . أما من الناحية القانونية فقد شهدت تلك الفترة الإعتراف بحق السودان والذي كان يقبع تحت الإستغلال البريطاني في إستغلال مياه النيل . وفي هذه المرحلة ظهر أمام الدولتين (مصر شبه المستعمرة والسودان المستعمرة) ، سؤالان مهمان يعكسان خصوصية النهر الجغرافية ، فالمسألة الأولى هي تقسيم الحصص المائية ن والثانية تتعلق بجوانب ضبط الموارد المائية للنهر . هذه

1 – مأمون مصطفى عطا المنان ، " **إتفاقية النيل بين بريطانيا ومصر عام 1929م** " ، (جامعة النيلين : كلية القانون ، قسم القانون الدولي) ، ص ص 48 – 50 .

المسائل لم تواجه بقية الدول الحوضية ، نسبة لأنها وقعت قبل ذلك إتفاقيات تنص على عدم القيام بأي أعمال على نهر النيل .[1]

لكن مواقف دول حوض النيل من إتفاقيات مياه النيل لم تثمر عن أية نتائج فعلية لتغيير تلك الأطر القانونية أو إعادة النظر في الحصص المائية لكل من مصر والسودان ، ويعود ذلك إلى جملة من الأمور أبرزها : إرتباط إتفاقيات المياه بالإتفاقيات الحدودية ، ومن ثم كان من الصعب جدا نقض تلك الإتفاقيات ، خصوصا مع صدور قرار منظمة الوحدة الإفريقية بشأن قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار .

كما كان للسياسة المصرية النشطة في إفريقيا دور فاعل في إجهاض تحركات دول المنابع ، خصوصا في ظل الدعم القوي الذي قدمته مصر لحركات التحرر الوطني في القارة ، بما في ذلك دول حوض النيل ، بالإضافة إلى نقص خبرة تلك الدول بالمسائل الهيدروليكية ، ومن ثم عجزها عن إدارة عمليات التفاوض في هذا الشأن ، فضلا عن أن بعض دول حوض النيل الأخرى مثل الكونغو الديمقراطية ورواندا وبورندي لم تكن معنية بالأمر ، وذلك لإنشغالها بمشكلات الداخل ، ووفرة المياه البديلة ، وعم إعتمادها على مياه نهر النيل .

غير أن هذا الإستقطاب أدى إلى شيوع مناخ من عدم الثقة بين دول حوض النيل ، ومن ثم ظل التعاون فيما بينها محدودا للغاية ، سواء في إطار مشروع هيدروميت أو تكونايل أو تجمع أندوجو .[2]

تخلل هذه الحقبة عدة محاولات لتدعيم التعاون بين دول الحوض بداية بمشروع " الهيدروميت " لإجراء دراسات لمشروعات في البحيرات الإستوائية عام 1964 م ومرورا بتجمع " الأندوجو " لعام 1983 م والذي إستهدف تنفيذ مشروعات للتنمية في دول الحوض ، ومشروع التيكونيل " عام 1995 م والذي تبلورت من خلاله فكرة التوصل إلى إتفاق يحكم التعاون بين دول الحوض ، ووصولا إلى مبادرة حوض النيل والتي يتم طرحها من قبل البنك الدولي بهدف دعم التعاون بين دول الحوض .[3]

1 – مأمون مصطفى عطا المنان ، **المرجع نفسه** ، ص 51 .

2 – السيد فليفل ، **المرجع نفسه** ، ص ص 52 – 53 .

3 – أحمد أبو الغيظ ، **السياسة الخارجية المصرية 2004 – 2011 م** ، دار نهضة مصر للنشر، (مصر) ، ص 235 .

إن العلاقات المستقرة بشان مياه النيل بين مصر والسودان من جهة و أوغندا من جهة أخرى ، لم تخل من التعرض لبعض محاولات التصعيد الفردية أو الرسمية . ففي عام 1995 م هدد الحاكم في السودان آنذاك ، قبل الإطاحة به ، بعدم الإلتزام بإتفاقية عام 1959 م الموقعة بين مصر والسودان بشأن مياه النيل .لكن رد الفعل المصري كان من السرعة والقوة بما كان كافيا لتراجع الحكم في السودان عن تلك التصريحات ، حيث أكد وزير الري السوداني آنذاك يعقوب أبو شورى ، إلتزام بلاده بإتفاقية مياه النيل كإحدى الإتفاقيات التي تنظم العلاقة بين البلدين ، وأكد د . مصطفى عثمان إسماعيل وزير الدولة السوداني والأمين العام لمجلس الصداقة الشعبية العالمية على الشيء ذاته مشيرا إلى بلاده لا يمكن أن تمس حصة مصر من مياه النيل ، مهما كانت العلاقة بين البلدين .

وفي نفس الإتجاه الذي سار فيه "الترابي " ، إقترح نائب برلماني أوغندي أن تبيع بلاده المياه لمصر والسودان . وهو تصريح لا قيمة له خاصة أنه لم يتحول إلى أي شكل رسمي يبرر الإهتمام به ، لكن شبكة " C.N.N " الأمريكية ، حاولت أن تخلق منه موقفا هاما وأن تقدمه بإعتباره تعبيرا عن موقف نابع من الشعب الأوغندي بصدد هذه القضية ، وهي الطريقة المعتادة للإعلام الأمريكي في خلق القضايا وإثارة الفتن وتحويل الإهتمام في إتجاهات يتم تشكيلها إعلاميا بالأساس حتى لو لم تكن لها جذور قوية في الواقع . [1]

عادت المشكلة المائية مجددا إلى الظهور بقوة منذ العام 2003 م ، حيث صدرت تصريحات عن مسؤولي دول منابع النيل تطالب بإعادة توزيع الحصص المائية بين دول الحوض .

ومثال ذلك التصريحات التي أطلقها بعض الوزراء ونواب البرلمان في كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا في ديسمبر 2003 م ، والإعلان الإثيوبي عن بدء دراسات الجدوى لإنشاء سد لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق ، وقد وصل الأمر إلى حد أن بعض دول المنبع سعت لطرح تلك القضية ضمن إجتماعات الإتحاد الإفريقي في ليبيا ، كما طرحتها أيضا خلال إجتماع دول حوض النيل في العاصمة الأوغندية كمبالا . [2]

1 – أحمد السيد النجار ، **المرجع نفسه** ، ص ص 223 – 224 .

2 – السيد فليفل ، **المرجع نفسه** ، ص 53 .

المطلب الثالث : الأطماع الخارجية في مياه النيل .

تتميز منطقة الحوض الشرقي بأهمية جيو- سياسية لإمتدادها من شرق القارة الإفريقية إلى شمالها ، ووقوعها في مداخل المحيط الهندي ، الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، مما جعلها محط أنظار وأطماع القوى الخارجية الكبرى التي تسعى منذ أمد طويل في إيجاد موطأ قدم فيها .[1]

فالخلاف حول إمكانية إستغلال مياه النيل بين حوض النيل ، يرجع مرد هذا التوتر لرغبة دول حوض النيل لتأمين حاجياتها المائية من جهة ، وتلبية مطالب الدول الأجنبية التي تقوم بالضغط على دول حوض النيل من أجل تأمين حاجياتها المائية والمستخدمة في الطاقة والزراعة من جهة أخرى .[2]

وحاليا تشهد المنطقة عدة توترات سياسية وصراعات تاريخية في داخل وبين دول الحوض تركزت حول الحدود ، الموارد الطبيعية أو حروب إستقلال في حالة الصراع الإثيوبي – الإريتري ، المصري - الإثيوبي ، بين شمال وجنوب السودان وبين السودان ومصر . الأمر الذي يهدد الأمن والإستقرار والتعاون بين دول الحوض إضافة إلى زيادة فرص التدخل الدولي في الإقليم .

فيما يخص التنافس الدولي حول المياه في الحوض الشرقي وسياسة القوى الخارجية في الإقليم يبرز الدور الأمريكي والإسرائيلي أكثر وضوحا في شكل مصالح مشتركة مع دول الحوض أو في شكل إستراتيجية كلية ترتبط بالهيمنة والنفوذ الدوليين .

أولا : الوجود الأمريكي .

الوجود الأمريكي في الإقليم نابع من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع وجودها وهيمنتها على إمتداد البحر الأحمر والمحيط الهندي وإفريقيا .[3]

1 – النذير محمد التوم شاع الدين ، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2013 – 2014 م** ، (الخرطوم ، جامعة إفريقيا العالمية : مركز البحوث والدراسات الإفريقية) ، 2014 م ، ص 130 .

2 – حسين سالم أبو شويشة ، " **حوض النيل والأطماع الصهيونية** " ، مجلة الساتل ، (ليبيا : جامعة 07 أفريل : كلية الآداب) ، ص 147 .

3 – النذير محمد التوم شاع الدين ، **المرجع نفسه** ، ص 130 .

لذلك عملت الولايات المتحدة على إقامة علاقات وشراكات ثنائية مع الدول التي تساهم بشكل مقدر في مياه النيل ، كإثيوبيا ، أوغندا ، وكينيا متضمنا شراكة بين الجانبين في المستويات الإقتصادية ، السياسية والعسكرية . الوجود المباشر للولايات المتحدة في هذه الدول يمكن أن يفهم أيضا إلى حد ما بمحاولة الولايات المتحدة لإضعاف النفوذ المصري في حوض النيل ومحاصرة مصر عبر ورقة المياه وإضعاف وتفتيت السودان كما حدث في مساندة القضية الجنوبية وميلاد دولة جنوب السودان الشريك القادم في مياه النيل ، إضافة إلى إمكانية المساعدة في إيجاد حلف من دول المنبع والدول الصديقة لها لمحاصرة السودان . " فالولايات المتحدة تستثمر قضايا المياه بالمعنى السياسي والإستراتيجي في منطقة حوض النيل وليس التنافس حول المياه .

ثانيا : الوجود الإسرائيلي .

إلى الآن لا توجد وثائق مؤكدة توضح نوايا الدولة الإسرائيلية في مياه النيل أو محاصرة دولتي المجرى والمصب " السودان ومصر " ، لكن كل الدلائل تشير إلى الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أصبح أمرا واقعا . فعلى مر السنين تزايد الوجود الإسرائيلي خاصة في دولة إثيوبيا ، إريتريا ، أوغندا ، تنزانيا ، روندا ، الكونغو ، وجنوب السودان . توضح قراءة المشهد في حوض النيل ككل والحوض الشرقي على وجه الخصوص ، أن الوجود الإسرائيلي يهدف إستراتيجيا إلى وضع قدم في إفريقيا لتأمين وجود الدولة اليهودية عبر العمق الإفريقي وإيجاد سوق تجاري وتبادلي مع الدول الإفريقية ومراقبة الممارات المائية في البحر الأحمر والمحيط الهندي . [1]

مع تأسيس إسرائيل سنة 1948 م والإعلان عن قيامها ، عملت على إقامة علاقات تعاون وتحالف مع دول إفريقية لا سيما إثيوبيا من أجل التغلغل فيها وكسب أكبر عدد من الدول المحيطة بالمنطقة العربية ، ومحاصرة مصر عند منابع حوض النيل ، قصد خلق كيان موازي لقوة مصر بإفريقيا ، أي المساعدة في تحويل قوة إثيوبيا الإقتصادية والعسكرية إلى قوة مضادة لمصر . فالأهداف التي وضعتها الإستراتيجية الإسرائيلية 1950 م – 1967 م نجحت في تحقيقها ، أهمها توثيق علاقاتها بأغلب دول العالم الثالث ، خاصة دول حوض النيل ، حيث صمنت حرية الملاحة في خليج العقبة والبحر الأحمر إثر إنسحابها من سيناء سنة 1957 م .[2]

1 – النذير محمد التوم شاع الدين ، **المرجع نفسه** ، ص 131 .

2 – ليلى لعجال ، " **الدور الإسرائيلي في النزاعات المائية بحوض النيل – النزاع الإثيوبي المصري نموذجا** " ، دراسات دولية ، العدد 68 ، ص 201 .

لذلك سعت إلى كسب الدول الإفريقية ، ومن ضمنها دول حوض النيل غير العربية ، وتهدف الإستراتيجية المائية الإسرائلية إلى السيطرة على مياه دول حوض النيل من خلال قيامها بوضع اللبنات الأساسية في الهندسة المائية للفكر الإستراتيجي الإسرائيلي ، وفي علاقتها الهيدروبوليتيكية مع دول حوض النيل وتجسد ذلك عبر قيامها بتنفيذ المشاريع المائية على حوض النيل . (1)

ومحاولات إسرائيل لتوصيل مياه النيل إليها لا تنتهي ، فبعد حرب أكتوبر 1973 م حاولت الضغط على صانع القرار المصري ، ولعب دور مؤثر في صراع المياه بين دول حوض النيل ، وإستغلال الدعم الأمريكي الواضح لها ، لدفع البلدان للموافقة على تمرير المياه إليها عبر مصر . ويكشف الخبير الإستراتيجي " أزبون شوفير " في كتابه الصادر حديثا : " أن بلاده تقوم بدور مهم في أزمة مياه النيل ، مؤداه التأثير على أمن مصر المائي ، لأهداف سياسية وإستراتيجية ، عن طريق مخططات صهيونية في منطقة حوض النيل " ، ويذهب ذلك الخبير إلى التصريح بأن " نسب توزيع المياه بين دول حوض النيل لها تأثير مباشر على إسرائيل " ، فمن أهم المشاريع الإسرائلية :

1 – مشروع اليشع كالي سنة 1974 م : توسيع قناة السلام " ترعة الإسماعيلية التي تتغذى من روافد دمياط في الدلتا " وقناة سيناء المصرية المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل المطلوب ، وستتراوح القدرة بين 100 مليون م^3 سنويا في حال إقتصر التزويد على قطاع غزة ، ونحو 500 مليون م^3 في حال تزويد مستهلكين آخرين محتملين . (2)

وقد بلغ طول القناة بدء من قناة السويس " التي سيجتازها الأنبوب " حتى حدود إسرائيل بنحو 200 كلم ، قسمت القناة إلى أقسام بطول 25 كلم في الجزء الغربي المبسط و 05 كلم في الجزء الشرقي الأكثر إنحدارا ، وتم نقل مياه المشروع في أنبوب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية ، ومنها في قناة مبنية من الإسمنت إلى الشمال الغربي ، إلى أن تقترب من طريق العريش غزة حتى خان يونس ، وتتفرع القناة إلى فرعين ، يتجه أحدهما إلى قطاع غزة ، والآخر إلى النقب الغربي في إتجاه أوفاكم وبئر السبع . (3)

1 – ليلى لعجال ، **المرجع نفسه** ، ص201 .
2 – زكي البحيري ، **المرجع السابق** ، ص 263 .
3 – ليلى لعجال ، **المرجع نفسه** ، ص 202 .

2 – مشروع أرلوزوف أو مشروع بيئور : طرح المشروع سنة 1977 م من قبل مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية " شاؤول أرلوزوف " ، عبارة عن ثلاث قنوات تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل إلى نقطة ضخ رئيسية في سيناء بالقرب من مدينة بالوظة . وطبقا لهذا المشروع يتم تحويل 850 مليون $م^3$ لمشروع الري في صحراء النقب ، ويحول 150 مليون $م^3$ للري في قطاع غزة ، ويتضمن المشروع الإسرائيلي بناء عدة خزانات داخل النقب يتم فيها تخزين كميات كبيرة من المياه كإحتياطي في حالة إنقطاع المياه المصرية . [1]

مما لاشك فيه أن الإهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا لا يأتي من فراغ ، وإنما هنالك دوافع إقتصادية وسياسية وإستراتيجية وجيوإستراتيجية ، منها وجود أقليات يهودية فيها خاصة تلك المعروفة بالفلاشا ، وقد تم تفويح أعداد من هذه الأقلية إلى إسرائيل في فترات سابقة ، كما يأتي هذا في سعي إسرائيل إلى توطيد علاقتها مع الدول الإفريقية التي لها تأثير مباشر على الدول العربية المجاورة لإثيوبيا كالسودان والصومال ، أو التي تربطها مصالح إستراتيجية مثل مصر والسودان .[2]

في إثيوبيا التي تمثل ثقل الوجود الإسرائيلي فقد قامت إسرائيل بإنشاء ثلاثة سدود مائية كجزء من برنامج أمثل يستهدف بناء 26 سدا على النيل الأزرق لري 400 ألف هكتار ، وإنتاج 38 مليار كيلو وات ساعي من الكهرباء ، مقابل قيام إثيوبيا بتسهيلات لإسرائيل في جزيرة " دهلك " و " فاتيما " لإقامة قواعد عسكرية .

إذا مانظرنا إلى التوتر الحالي في دول حوض النيل حول إقامة المشاريع على النيل يمكن أن نقر أن إسرائيل تلعب دورا غير مباشر في صراع المياه بين دول الحوض عبر الإستفادة من وجودها الكبير وعلاقتها الطيبة بدول المنبع إثيوبيا ، كينيا ، روندا وإريتريا ، الأمر الذي يمكن أن يفهم كمسعى لمحاصرة دولتي المصب السودان ومصر ومواقفهما غير المرضية لإسرائيل ، كما أن شروع هذه الدول في إقامة عدد من المشاريع المائية على النيل وإمكانية تمويلها من قبل إسرائيل والتي تتم دون إخطار أو الرجوع إلى دولتي السودان ومصر يمكن أن يفهم كتهديد بإنخفاض حصصهما المائية . [3]

---

1 – ليلي لعجال ، **المرجع نفسه** ، ص 203 .

2 – عبد النور معلم محمد ، " **قراءة حول زيارة نتنياهو إلى إفريقيا " أوغندا – كينيا – إثيوبيا – رواندا** " ، صدى الأسبوع ، مركز مقديشيو للبحوث والدراسات ، العدد 23 ، جانفي 2016 م ، ص 09 .

3 – النذير محمد التوم شاع الدين ، **المرجع نفسه** ، ص ص 131 – 132 .

وهناك شراكة حقيقية مهمة بين إسرائيل و إثيوبيا في مجالات متعددة مثل الري والتعاون في مجال الفضاء وتوطيد العلاقة في المجالات التكنولوجية والأكاديمية ، ويبلغ رأس المال الإسرائيلي المستثمر في إثيوبيا نحو مليار و 57 مليون دولار أمريكي في 281 مشروعا منها 11 تحت التنفيذ .[1]

إن توجه إسرائيل نحو دول إفريقيا ظل دائما يشكل جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي ، وجزءا من نظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري وإكتساب الشرعية والهيمنة والتحكم في المنطقة وتطويق الدول العربية – خاصة مصر – وحرمانها من أي نفوذ داخل القارة الإفريقية . لذلك يحاول الكيان الصهيوني دائما إستغلال الخلافات العربية مع بعض الدول الإفريقية وتعميقها ، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه ن مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا ، إلى جانب قيامها بتشجيع الحركات الإنفصالية في جنوب السودان ، كما تسعى إلى خلق تيار مناهض للعرب خاصة في المناطق المطلة على الساحل الشرقي في إفريقيا ، وفقا للدراسة المنشورة في الجزيرة نت للكاتب " غازي دحمان " تحت عنوان " التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا ومخاطره على الأمن العربي " وهكذا تولي إسرائيل أهمية خاصة للقرن الإفريقي لإعتبارات عديدة منها وجود السودان بإعتباره دولة إسلامية لها نشاط إسلامي في الدول الإفريقية ، وتخوف إسرائيل من أن يتحول القرن الإفريقي – خصوصا على إمتداد الساحل البحري – منطقة نفوذ إيرانية سودانية .[2]

وتأمل إسرائيل أن يتم الإعتراف بها كدولة شرق أوسطية وهو الأمر الذي يعطيها الحق في تقاسم مياه النيل . وتعمل إسرائيل بالفعل على قدم وساق في قطاعات المياه والزراع الخاصة بكثير من دول حوض النيل مثل كينيا وإثيوبيا . وهناك خبراء إسرائيليون يقيمون في هذه البلدان فضلا عن إحتفاظ إسرائيل بقواعد عسكرية في إريتريا ، ومن المعلوم أن إسرائيل وقعت إتفاقا مع إثيوبيا ، يتعلق بتوزيع الكهرباء التي سيتم إنتاجها من سد النهضة . وقد بدأت بإنشاء خط لنقل الكهرباء إلى كينيا وخط آخر إلى جنوب السودان ولا شك أن عقود الكهرباء تظهر أن إسرائيل جزء أساسي من عمليات وسياسات التشغيل بسد النهضة .[3]

---

1 – عبد النور معلم محمد ، **المرجع نفسه** ، ص 09 .

2 – أحمد علي سليمان ، **المرجع السابق** ، ص 09 .

3 – حمدي عبد الرحمن ، **الإختراق الإسرائيلي لإفريقيا** ، ط 1 ، (الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2015 م) ، ص 114 .

أولا : إسرائيل في العلاقات الإثيوبية المصرية .

باتت الأهمية الكبرى للمياه واضحة في الإستراتيجية الصهيونية التي إنبثقت منها سياسة تعمل ضمن مخطط في إطار عقائدي على تحقيق حلم إسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات ، من هنا بدأت تظهر جنبا إلى جنب مع الحدود . (1)

وفيما يتصل بمياه النيل يذهب الكثير من الخبراء خاصة في مصر والسودان للقول بأن إسرائيل تقف وراء إشعال الموقف بين دول حوض النيل ، وذلك لإدراكها لأهمية المياه ، وأنها بوجودها بالقرب من حوض النيل تريد أن يكون لها نصيب من هذه المياه ، وهي المتعهد الأساسي بإنشاء السدود والخزنات في إثيوبيا عبر شركاتها وخبرائها ، ومن خلال تأثيرها على إثيوبيا التي ينبع منها النيل الأزرق المصدر الأساسي لمياه النيل .

إن علاقة مصر مع إسرائيل لا تحسن علاقة مصر مع إثيوبيا إنما العمل المباشر مع إثيوبيا هو الذي يؤدي إلى تحسين العلاقات معها وبالتالي إبعاد الشبح الإسرائيلي في العلاقات المصرية الإثيوبية ، وإستغلال إسرائيل لوجودها في إثيوبيا للتأثير على مصر وكل دول الحوض الشرقي .

ثانيا : إسرائيل في العلاقات السودانية الإثيوبية .

تضمر إسرائيل من العداء للسودان وذلك بسبب أنها ترى فيه :

1 – دولة راعية للإرهاب وتتفق معها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

2 – أنها ترى المخزون النفطي والمعدني والزراعي والمائي في السودان مخزونا رئيسيا للحرب ضد إسرائيل في المستقبل .

3 – ثبات الموقف السوداني المعادي لإسرائيل في الخطاب الرسمي السوداني ، ووقوفه مع مصر في موضوع مياه النيل . (2)

---

1 – عليان محمود عليان ، " **المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار** " ، المستقبل العربي ، ص 16.

2 – أسامة عبد الرحمن الأمين ، " **التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا " إثيوبيا نموذجا " وأثره على دول حوض النيل الشرقي** " ، دراسات إفريقية ، (جامعة الزعيم الأزهري ، السودان : كلية التربية) ، ص ص 195 – 196 .

وعليه عندما ظهرت حركة التمرد الأخيرة 1983 م في جنوب السودان من قبل الدكتور " جون قرنق " بادرت بالإتصال بإسرائيل لإدراكها لمواقفها المعادي للسودان. ومن جانبها رحبت إسرائيل بهذه العلاقة والتي تعززت بوصول الإنقاذ إلى الحكم .

لقد إنحصر التغلغل الإسرائيلي بعد توقيع إتفاقية أديسا بابا 1972 م ، بيد أن إنهيار هذه الإتفاقية وظهور الدكتور " قرنق " جعل إسرائيل تقدم له الدعم بواسطة إثيوبيا . إذ قدمت له الدعم ، وفي فترة التسعينيات " 1991 م " توقف الدعم من خلال إثيوبيا لسقوط نظام منقستو والمصالحة السودانية الإثيوبية ، وكذلك الإنقسامات التي شهدتها الحركة الشعبية ، إضافة إلى إندلا ع الحرب بين إثيوبيا وإريتريا .

لقد كان الهدف من الدعم الإسرائيلي لجنوب السودان والذي تعتبر إثيوبيا أهم معابره هي :

1 - إحباط الدعم الإسلامي للحكومة السودانية .

2 - تعليق العمل على قناة جونقلي .

3 - إثارة المخاوف من هجرة الفلاحين المصريين إلى جنوب السودان ، للحفاظ على الهوية الإفريقية لجنوب السودان .

وبعد توقيع إتفاقية " نيفاشا 2005 م " والتي أدت إلى إنفصال الجنوب ، والذي أصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، واصلت إسرائيل دعمها المباشر لهذه الدولة ، حيث قدمت وتقدم لها المساعدات العسكرية والتدريب والخبراء . إضافة إلى بناء قاعدة تجسس لها في جنوب السودان .

ثالثا : إسرائيل في العلاقات الإثيوبية الإريترية .

منذ العام 1958 م بدأت في الظهور التنظيمات الإريترية العاملة على إستقلال إريتريا من أثيوبيا وقد ظهرت أول قواعد هذه التنظيمات في مدينة بور تسودان السودانية ، ورغم العراقيل والتصدي الإثيوبي الشرس لهذه الحركات إستمرت في نضالها وكفاحها إل أن تحقق لهم النصر . [1]

1 - أسامة عبد الرحمن الأمين ، **المرجع نفسه** ، ص ص 196 - 197 .

لقد تحالفت الجبهة الشعبية بزعامة أسياسي أفورقي مع المعارضين الإثيوبيين بزعامة ميلس زيناوي تحت رعاية الإدارة الأمريكية في مؤتمر لندن وقد نسق له وليام كوهين – اليهودي مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية – وذلك لإسقاط نظام منقستو .

ولعل عمل إسرائيل على خلق علاقات تجارية وإقتصادية جعلها تحافظ على علاقات متميزة مع الطرفين الإثيوبي والإريتري ، وهي تدرك أنها تحتاج للطرفين ، وتكمن أهمية إريتريا بالنسبة لإسرائيل في :

1 – إريتريا جزء من أمن البحر الأحمر .

2 – الإستفادة منها في محاصرة الدول العربية التي يمكن أن تهدد أمن إسرائيل مثل السودان ومصر .

3 – ضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر .

وقد إشترطت إسرائيل على إريتريا عند إستقلالها ألا ترتبط بالأمن العربي في منطقة البحر الأحمر وأن لا تدخل في أحلاف ضد إسرائيل وقد إحتفظت معها بعلاقات طيبة .

مما سبق هناك نفوذ إسرائيلي قوي ومؤثر في دول حوض النيل الشرقي وهو يصب في الإستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية تجاه إفريقيا .[1]

فمع قطع معظم الدول الإفريقية علاقتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني إلا أن إسرائيل ظلت على علاقة وثيقة ولو بشكل غير رسمي مع معظم تلك الدول .[2]

لإثيوبيا أيضا مطامع إقليمية في دول الجوار الجغرافي العربي ، فقد إحتلت أراضي عربية مثل إرتيريا وخاصة حربا ضد الصومال منذ السيتينات ، وتمارس ضغطا على السودان وتهدد وحدته الوطنية بدعمها الحركة الإنفصالية في الجنوب ، وتطمع أيضا في فصل أراضي ممن السودان وضمها إليها ، وقد مارست إثيوبيا تهديدا خطيرا على الأمن الإقتصادي لمصر والسودان ، ذلك أن إثيوبيا تتحكم في حوالي 95 % من مياه النيل .[3]

---

1 – أسامة عبد الرحمن الأمين ، **المرجع نفسه** ، ص ص 197 – 199 .

2 – عبد النور معلم محمد ، **المرجع نفسه** ، ص 05 .

3 – بيان العساف ، " **إنعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2005) ، ص 72 .

المبحث الثاني : إشكالية تسعير مياه حوض نهر النيل .

ترجع الجذور الفكرية لنظرية تسعير المياه " أي إعتبارها سلعة إقتصادية " إلى مقولات وطروحات الفلسفة اللبيرالية – الرأسمالية ، كما عبر عنها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي من خلال كتابات " آدم سميث – وديفيد ريكاردو " و" جان باتست ساي " وتنهض الأسس الفلسفية لهذا الفكر على إعلاء قيمة الحرية ومن ثم ، الإيمان بحرة التجارة ، وحرية الفكر ، وحرية التداول وغيرها من الحريات .

ويعد بيان " دبلن " 1992 م الصادر عن الإجتماع التحضيري لمؤتمر قمة الأرض " ريو دي جانيرو " 1992 م بمثابة نقطة البداية فيما يسمى " الفكر المائي الجديد للبنك الدولي " فقد نص المبدأ الرابع من إعلان دبلن على إعتبار المياه سلعة إقتصادية .

المطلب الأول : مفهوم تسعير المياه لدى البنك الدولي .

يقصد بعملية تسعير المياه – كما عرفها البنك الدولي – أنها العملية التي بموجبها يتم تحديد سعر للمياه يحقق توازن العرض والطلب ، ويساوي التكاليف الحقيقية لإستخراجها بالنظر إلى قيمتها في الإستعمالات المختلفة ، وعلى ذلك يشمل تسعير المياه : تكلفة نقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية . [1]

وفي بعض الأماكن فإن أسعار المياه تعبر عن الشكل الأساسي لتخصيص توزيع المياه ، وفي أماكن أخرى فإن هذه الأسعار يجري توحيدها ودمجها وتضمينها مع أشكال مختلفة من التراخيص والحصص والمحددات والقيود على الإستعمال والإستهلاك وغير ذلك من الممارسات التي تحدد كيفية إستعمال وإستهلاك المياه وتحدد أين يتم إستعمالها وإستهلاكها وبأية تكاليف . [2]

لا نجد إذن في ممارسات الدول ولا في معاهداتها أية إشارة إلى مبلغ من المال يدفع مقابل المياه التي تجري من أراضي دولة إلى أراضي دولة أخرى .[3]

---

1 – دعاء زكريا ، **تنمية المارد المائية في الوطن العربي** ، (الدار الثقافية للنشر) ، ص 114 – 115 .

2 – عبد السلام غيلاني ، " **تسيير الموارد المائية في الجماعات المحلية : دراسة حالة بلدية باتنة** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، (جامعة تلمسان : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم تسيير المالية العامة ، 2012 م / 2013 م) ، ص 109 .

3 – بدر الكسم ، " **وجهة نظر القانون الدولي في إقتراح تسعيرة المياه الدولية** " ، ص ص 226 – 227 .

وقد يظن البعض أن الدول حرة في أن تعقد المعاهدات المائية التي تريد بما في ذلك المعاهدات التي تنص على تسعير المياه .

نشدد على وجود قانون دولي عرفي للمياه الدولية ، كرسته الممارسات الدولية بوصفها تعبيرا عن القانون ، فضلا عن قضاء المحاكم الدولية والداخلية وآراء كبار القانونيين ، ومواقف الدول الدبلوماسية بل ومعاهداتها الثنائية . [1]

ويرتكز تسعير المياه وفقًا لمفهوم البنك الدولي على مبدأين:

الأول : مبدأ المستهلك يدفع القيمة الحقيقية لاستهلاكه.

الثاني : مبدأ الملوث يدفع الثمن لإزالة التلوث والأضرار الناجمة عنه ، والسعر الذي يتم تحديده لابد أن يتضمن بالإضافة إلى التكلفة الفعلية ، تكلفة الفرصة البديلة ، التي ربما حال دون تحقيقها عوائق سياسية . [2]

تشير " ورقة السياسة العامة للبنك الدولي 1993 م " إلى أن الفكر المائي الجديد للبنك الدولي هو ذلك الفكر الذي يعتمد على إدارة جانب الطلب كبديل للفكر السائد الخاص بإدارة العرض وذلك من خلال تسعير المياه وإنشاء أسواق للمياه وبنك للمياه وبورصة للمياه .[3]

وإن قيمة المياه وإستخداماتها شديدة التأثير بعوامل إجتماعية وإقتصادية وسياسية ، ولقد كانت المياه يتم الحصول عليها لأغراض مختلفة ، إما مجانا أو بسعر أقل من تكلفتها وتسود الآن على مستوى الدول مستويات شديدة التنوع إن لم نقل متباينة لمعدلات أسعار المياه .[4]

---

1 – بدر الكسم ، **المرجع نفسه** ، ص 227 .

2 – إسلام جمال شوقي ، " **مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي** " ، تم تصفح الموقع : 2018/02/08 م : **Http : // qoll.net/ archives/22192 .**

3 – دعاء زكريا ، " **المرجع نفسه** " ، ص 115 .

4– عقون شراف وآخرون ، " **تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة إستخدامها بالجزائر دراسة تحليلية** " ، مجلة إقتصاديات المال والأعمال **JFBE** ، (الجزائر : 2017 م) ، ص 296 .

1 – طرق تسعير المياه :

تشير بعض الدراسات إلى عدة طرق لتسعير المياه ، ومنها:

الطريقة الأولى : تحديد تكاليف نقل المياه إلى المستهلك سواء لاستخدامها في الأغراض الزراعية أو إرسالها للشركات الصناعية أو المستهلكين المحليين ، وهناك حالات يسهل فيها حساب قيمة المياه التي يتم نقلها .

الطريقة الثانية : تحسب تكلفة الوصول إلى الموارد المائية المتاحة ، وهو أمر بالغ الصعوبة ، ولا يمكن تطبيقه على منطقة كالمنطقة العربية ، ففي حين تشهد بعض الدول أمطارًا غزيرة ، تعاني الأخرى من الجفاف فضلًا عن أن بعض الدول لا تتمكن من استخدام وسائل متطورة لاستغلال مواردها المائية بشكل أمثل ، وبالتالي فإن تقدير قيمة المياه سوف يختلف من قطاع لآخر .

الطريقة الثالثة : هي معرفة تكاليف السلع الغذائية المستوردة ، فعلى سبيل المثال تقوم مصر بإستيراد الحبوب بتكلفة تقدر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار سنويًا ، وتتطلب زراعة مثل تلك الكمية من الحبوب في مصر 30 مليار متر مكعب من المياه سنويًا ، وبافتراض التكلفة الحقيقية للمياه ، تقدر بحوالي ثلث تكلفة هذا المنتج المستورد ، إذا ما تم إنتاجه داخل مصر ستقدر حجم المياه المستوردة بأقل من 10 سنتات لكل متر مكعب ، وهذا السعر قد يكون هو السعر الحقيقي للمياه لبلد يعاني من الجفاف . [1]

2 – نظريات تسعير المياه:

لتسعير المياه عدة نظريات ، وهي:

الأولى : وهي تسعير النفقة الحدية ، بمعنى أن تسعر المياه وفقًا للنفقة الحدية التي هي أقل من التكلفة الحقيقية ، وهذا يعني تدخل الدولة لدعم سعر المياه الذي يدفعه المستهلك.

الثانية : تسعير النفقة المتوسطة ، بمعنى أن يدفع من يتمتع ويستخدم المياه تكلفتها كاملة ، ويدخل ضمنها تسعير المياه وقت الذروة " Peak Load Pricing" أي أن سعر المياه يتفاوت من وقت لآخر ، خاصة في أوقات الذروة والمواسم الزراعية مثلًا.

1 - إسلام جمال شوقي ، " **مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي** " ، تم تصفح الموقع : 2018/02/08 م : **http : // qoll.net/ archives/22192** .

الثالثة : تسعير الكارتل ، ويعني أن تتفق الدول التي بها منابع المياه على أسعار معينة للمياه تتيحها للدول التي في حاجة إليها مثل كارتل الأوبك (O.P.E.C) بعد عام 1974, وهنا ينظر للمياه كسلعة استراتيجية ، مثلها مثل البترول.

الرابعة : تسعير شرائح متعددة وفقًا لنوع الاستخدام ، مثل الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي . [1]

3 – أهداف تسعير المياه :

بشكل عام تتجه نية معظم دول العالم إلى فرض نوع من التعريفة على المياه للإستعمالات المختلفة ، ويعزى السبب في ذلك بعض الدول إلى نقص في موازناتها المالية أو لضعف التحصيل أو لتدهور البنية التحتية أو لزيادة الطلب على المياه . [2]

إن تحديد أسعار المياه يمكن أن يحقق مجموعة من الأهداف المتنوعة ، وفي حالات كثيرة فإن كل سعر يمكن أن يحقق هدف واحد فقط ، ومن هنا تبرز الحاجة إلى وضع وتحديد الأوليات المطلوبة تحقيقها لوضع الأسعار المناسبة التي تنجح في تحقيق هذه الأوليات :

وأهم أهداف تسعير المياه مايلي :

– تطوير وتعزيز العدالة الإقتصادية في توزيع المياه بين القطاعات المختلفة في المجتمع .

– إستخدام التسعير كأداة ترويجية لتحقيق الكفاءة الإقتصادبة في إستهلاك المياه وإستعمالاتها المختلفة .

– السعي المستمر من خلال التسعير إلى تحقيق الكفاءة الإقتصادية في إستهلاك المياه وإستخدامها .

– تحقيق الإيرادات الكافية من عمليات توريد المياه " بيع وتوزيع المياه) بحيث تتم تغطية التكاليف . [3]

---

1 – إسلام جمال شوقي ، " **مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي** " ، تم تصفح الموقع : 2018/02/08 م : **Http : // qoll.net/ archives/22192** .

2 – سالم اللوزي ، " **دراسة تطوير أساليب إسترداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية** " ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ص 65 .

3 – عبد السلام غيلاني ، **المرجع نفسه** ، ص ص 110 – 111 .

4 – مخالفة إقتراح التسعير لقواعد القانون الدولي :

1 – مخالفة الإقتراح لحق الإستخدام المنصف :

يفترض تسعير المياه الدولية وبيعها حق التملك الكامل لهذه المياه من قبل الدولة البائعة ، إذ من البديهي أن البائع لا يستطيع ، حسب القانون بيع ما لا يملك .

والتملك يجد تعبير له في نظرية السيادة المطلقة على المياه التي تمر في أراضي دولة ما ، بحيث تستطيع هذه الدولة أن تتصرف بمياهها كما تشاء ، أي أن تخزنها أو تحولها عن مجراها الطبيعي أو أن تبيعها .

كذلك أثبتت تقارير لجنة القانون الدولي أن لجميع الدول المتشاطئة لمجرى مائي دولي في حق إستخدام مياه المجرى بشكل منصف ومعقول ، ومن الطبيعي أنه لا يترتب على هذا الإستخدام دفع أي مبلغ ثمنا للمياه .

ونظرية السيادة المطلقة لا تصل في الواقع إلى درجة طلب ثمن المياه الدولية التي تذهب إلى جارة الدولة التي تأخذ بهذه النظرية ، وكانت هذه الدولة تكتفي بالقول بأن النهر الذي ينبع عندها هو نهر وطني عابر للحدود وليس نهرا دوليا .

2 – مخالفة إقتراح التسعير والبيع لمبدأ عدم التسبب بضرر للدول المتشاطئة للمجرى المائي الدولي :

عندما تطلب دولة ما ثمنا لمياهها التي تمر عبر حدودها إلى دولة أخرى . فإنها تضر إقتصاديا بالدولة المجاورة بدفع ثمن ما كان يجب أن تحصل عليه مجانا . وإذا حاولت الدولة ، التي ينطلق الماء منها إلى الدول المجاورة ، وقف مرور الماء بتحويله أو تخزينه ، وذلك بسبب عدم رغبة الدولة المجاورة بدفع ثمن الماء أو عدم إمكانها على ذلك فيكون أشد وأبلغ . [1]

كان قد جرى خلاف حول الأولوية التي يجب أن تعطى في القانون الدولي ، هل هي لمبدأ الإستخدام المنصف أم لمبدأ عدم الإضرار بالغير . إذ يمكن تصور تنازع بين القاعدتين فيكون إستخدام منصفا بالنسبة للحاجة الإقتصادية لبلد ما ولكنه مضر ببلد آخر . وقد غلب الإتجاه إلى الأخذ بالقاعدة الثانية التي تعتبر أن الإستخدام لا يكون منصفا تماما إذا أضر بالغير . أما مبدأ بيع المياه فإنه يخالف القاعدتين معا إذ أنه يلغي حق التقاسم المنصف .

1 – بدر الكسم ، **المرجع نفسه** ، ص ص 228 – 230 .

3 – مخالفة الإقتراح لمبدأ حسن الجوار :

مبدأ حسن الجوار ليس مجرد قاعدة أخلاقية ، أو سلوك تقتضيه العلاقات الدولية الطبيعية ، بل إنه مبدأ من مبادئ القانون الدولي ، وقد نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مقدمة الميثاق وفي المادة 74 منه .

ومبدأ حسن الجوار في العلاقات المائية بين الدول أهم منه في العلاقات الأخرى ، على سبيل المثال التسهيلات للسكان والعمال والمقيمين في المناطق الحدودية ، ويتمتع مبدأ حسن الجوار في مجال المياه بالأهمية القصوى نظرا لدور المياه في حياة الناس لا سيما الشرب والغذاء ، وليس هناك أي شك في إلزامية المبدأ في العلاقات المائية وهو لا يقل أهمية في القانون الدولي ، عن المبادئ الأخرى مثل المساواة ، السيادة .

ولئن كان يجوز في القانون الدولي ، قطع العلاقات الإقتصادية أو التجارية بين دولتين متجاورتين ، لأسباب يعود تقديرها إلى كل منهما ، فلا يجوز قطع المياه عن الدولة المجاورة أو وضع شروط مالية وغيرها ثمنا لمرور هذه المياه ، كما لايجوز لدولة تحتل موقعا جغرافيا مميزا أي دولة الجزء الأعلى للمجرى المائي الدولي ، أن تفرض شروطها ، لأن القانون الدولي يحمي الدولة الأضعف أي دولة المجرى الأسفل .

على الرغم من وجود قواعد عامة في القانون الدولي تحكم المياه الدولية ، فإن الوضع الخاص لكل نهر دولي بما في ذك قلة المياه أحيانا وإختلاف الحاجات الإقتصادية والتقدم التكنولوجي من الدول المتشاطئة وقدرتها على إقامة المشاريع والإستخدام الأفضل ، عدا الخلافات على صعد أخرى غير مرتبطة مباشرة بالمياه .

يخالف إقتراح تسعير المياه مخالفة صريحة مبادئ القانون الدولي في هذا المجال ، ويشكل سابقة خطيرة لو أريد تعميمها على كل الأحواض الدولية الموجودة في العالم لقلب القانون الدولي للمياه رأسا على عقب ، إذ أن ذلك يستطيع إعادة النظر في المعاهدات في هذا المجال . [1]

5 – دوافع البنك الدولي بشأن اطلاق مفهوم التسعير .

هناك مؤشرات عديدة تؤكد أن البنك الدولي لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف وسيط بشأن قضايا المياه ، حيث إنه ينحاز لطرف على حساب آخر ، وخصوصًا في ظل شغل الإسرائيليين فيه لمناصب مهمة مثل "

1 – بدر الكسم ، **المرجع نفسه** ، ص ص 231 – 232 .

نائب مدير البنك " مينحال بروند ، ورئيس قسم السياسات الزراعية في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية ، " جريشون فيدير " الذي يعد من كبار مروجي النهج الجديد " إدارة الطلب."

وبالتالي فإنه على الرغم من أن البنك الدولي هو مؤسسة مالية تهدف إلى مساعدة الدول المختلفة في مشروعات التنمية ، وتقديم المعونات لتطوير المشروعات الاقتصادية الكبرى في هذه الدول ، فإنه يخضع منذ نشأته للسيطرة والهيمنة الدولية من قبل الدول الكبرى ، والمثال الواضح على ذلك موقف البنك الدولي من تمويل مشروع بناء السد العالي في مصر (1953 م – 1956 م) ، وتطور مواقف هذا البنك باختلاف مواقف الدول الكبرى (الولايات المتحدة – بريطانيا) من تمويل هذا المشروع ، وسحب عرضه بالموافقة على تمويل المشروع ، بعد سحب الولايات المتحدة عرضها في 19 / 7 / 1956 م . [1]

وبالتالي فإن البنك الدولي بمفاهيمه وبدائله التي يعرضها (أسواق المياه ، الإدارة المائية ، تسعير المياه) ، لا يمكن أن يعد طرفًا محايدًا في أزمة المياه ، حيث يتبنى وجهات نظر بعض الأطراف (إسرائيل و تركيا) ، ويهمل الأطراف الأخرى (الدول العربية) لأن تسعير المياه وتحويلها إلى سلعة اقتصادية ، من شأنه أن يهدد الحقوق المكتسبة عبر التاريخ ، حيث ستطالب دول المنابع بحقوقها المالية كثمن لكل متر مياه يذهب للدول الأخرى .

مما سبق يتضح أن المنظمات الدولية لا تقترح تسعير المياه فقط ؛ لتجعل منها مجرد قيمة اقتصادية يلزم الحفاظ عليها وزيادة كفاءة تشغيلها وحسن إدارة مواردها وتدبير النفقات اللازمة لصيانتها ، ولكن أيضًا حتى تصبح سلعة قابلة للتداول محليًا ودوليًا ، فيتاح لدول أخرى أن تحصل عليها بالمخالفة لأحكام القانون الدولي التي استقرت لمدة طويلة من الزمن ، والتي تجعل مياه الأنهار شركة بين دول حوض النهر . [2]

المطلب الثاني : الموقف المصري من إشكالية تسعير المياه .

منذ عقود طويلة مضت كان يسود مصر نظام ضريبة الأراضي الزراعية والذي كان يدخل من ضمنه تكلفة إتاحة الري وقد كان يتم الصرف على مشروعات الإحلال والتجديد والصيانة وإدارة شبكات الري من هذه

1 – بدر الكسم ، **المرجع نفسه** ، ص 232 .

2 – إسلام جمال شوقي ، " **مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي** " ، تم تصفح الموقع : 2018/02/08 م : **Http : // qoll.net/ archives/22192** .

الضريبة . ولكن نسبة لضآلة هذه الضريبة لم تعد تكفي للمتطلبات المتزايدة من التكاليف المذكورة فضلا عن إحداث النقلة النوعية المطلوبة لرفع كفاءة إستخدام المياه وإستعمال الأساليب الحديثة في الإدارة . [1]

وبالنظر لنظام استخدام مياه النهر بمصر ، نجد أن الحكومات المصرية على طول تاريخها ، كانت تعطي الحق للمستخدم في أن يستخدم مياه النهر أساسًا في الزراعة ، مقابل دفع ضريبة سنوية عن الأرض (Land Tax) ، وتتلخص وجهة نظر الحكومة المصرية عند النظر لوضع قيمة أو سعر للمياه ، بأن المياه ليس لها سعر ، ولكن لها قيمة اقتصادية واجتماعية .

وقد أثير جدل في كثير من المحافل الدولية حول هذه القضية ، وكان أهم ما تم التوصل إليه في مؤتمر المجلس العالمي للمياه ، والذي عقد في مارس 2000 م بمدينة لاهاي بهولندا ، يتلخص في أهمية استعاضة التكاليف لنقل وإدارة المياه لمستخدميها ، مما يكفل إمكانية الاستمرار في هذه الخدمة بالكفاءة المطلوبة ، وتشمل هذه التكاليف الأجزاء الثلاثة الآتية:

أ- تكاليف المنشآت والبنية الأساسية (سدود ، قناطر، ترع ، مصارف) المطلوبة لتوفير ونقل المياه ، ويمكن حساب هذه التكاليف بصورة مباشرة وسهلة .

ب – وضع قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية للمياه تراعي فيها جميع الاعتبارات الاجتماعية والدينية ، ولكل دولة الحرية لوضع هذه القيمة أو إلغائها تمامًا .

ج – وضع نظام دعم لضمان وصول المياه المطلوبة للفقراء بأقل تكلفة ، وضمان مشاركة القادرين في التكاليف السابقة ، ولكل دولة حق وضع النظام المناسب لها وللظروف والتشريعات الموجودة بها . [2]

1 – سالم اللوزي ، **المرجع نفسه** ، ص 97 .

2 – إسلام جمال شوقي ، " **مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي** " ، تم تصفح الموقع : 2018/02/08 م : **Http : // qoll.net/ archives/22192** .

التوتر بين الدول حول المياه في الحوض الشرقي ليس إستثناء ، وبالرغم من تصاعده إلا أنه لا ينفصل من الصراع الدولي القائم أو المستقبلي حول الأنهار المشتركة . وإن دور المياه يتنامى كمهدد للأمن القومي للدول بسبب العوامل الإنسانية والزيادة السكانية وحاجة الناس المتزايدة للمياه كمصدر حياتي لا غنى عنه . في الحوض الشرقي ونهر النيل ككل ، فسوء الإدارة في جانب المياه وعدم الإتفاق على حصص المياه الموزعة بين الدول ورغبة الدول الملحة في إستغلال مواردها المائية إضافة إلى الأطماع الخارجية في المنطقة ساهمت في إشعال التوتر حول مياه النيل كما في حالة النزاع بين إثيوبيا ومصر مما قد يؤدي إلى أوضاع أكثر سوء في المستقبل . لذا الوصول إلى صيغة مرضية لتقاسم مياه النيل ، و تطوير المشاريع المائية المشتركة تمثل عوامل جوهرية وضرورية لمعالجة أزمة المياه في الإقليم لهذا إقترحت مسألة تسعير المياه كبرنامج لمحاولة التخفيف من الفاقد اليومي للمياه من قبل الدول النهرية وكأسلوب لمعالجة تبذير المياه سواء بالنسبة للفرد أو حتى لمواجهة ظاهرة البخر التي تستهلك الكثير من المياه في ظل تطور الأساليب الحديثة لمعالجة المياه وكذلك الحماية من التلوث .

الفصل الثالث

الفصل الثالث : تأثير مشروع بناء سد النهضة على العلاقات الإثيوبية المصرية .

المبحث الأول : دراسة في تاريخ العلاقات الإثيوبية المصرية .

المطلب الأول : العلاقات التاريخية من منطلق تأمين المصالح المشتركة .

المطلب الثاني : التوجهات السياسية للعلاقات الإثيوبية المصرية .

المبحث الثاني : مشروع سد النهضة .

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لسد النهضة الإثيوبي .

ا لمطلب الثاني : إجراءات بناء سد النهضة الإثيوبي .

المبحث الثالث : موقف دول حوض نهر النيل من مشروع بناء سد النهضة .

المطلب الأول : موقف دول المنبع من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي .

المطلب الثاني : موقف دول المصب من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي .

المطلب الثالث : آفاق أزمة سد النهضة في العلاقات الإثيوبية المصرية .

نظرا للأهمية المتزايدة والطلب المتعاظم على المياه والتوسع في أوجه إستخداماتها المعتادة لغير أغراض الملاحة بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي أصبحت مشكلة المياه من بين أهم المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي ، فقد خلقت هذه التطورات أفقا جديدة للإنتفاع بالمياه تتعدى إستخدامات أساسية لأغراض الملاحة و الأغراض المنزلية والزراعية ودخلت الصناعة كميدان أساسي من ميادين إستخدمات المياه لأغراض توليد الطاقة والكهرباء فضلا عن أن توليد الطاقة الهيدرولوجية قد وسع كثيرا من ميادين إستغلال المياه للأغراض الزراعية بفضل الأشغال الهندسية وبناء المشاريع والسدود ومنظومات الري المختلفة .

فلا ينبغي التهوين من خطورة أزمة مياه النيل التي تواجه مصر بمناسبة إقدام إثيوبيا على بناء سد النهضة في الوقت الحالي دون مراعاة ما ينبغي عمله بين دول أحواض الأنهار الدولية ، ومياه النيل تمثل الوجود بالنسبة للمصريين فأية مخاطر بخصوص مجيئها إلى مصر كما هو معتاد منذ القدم يشكل أزمة حقيقية لا يمكن تحمل عقباها ، لأن تأخر قدوم تلك المياه إلى مصر أو نقصانها يضر بحياة المصريين ضررا بليغا ويوقف مشروعات مصر الزراعية والصناعية ، ويهدد وجود الإنسان المصري الذي بنى أعرق حضارة على مياه النيل .

فتعقد ملف أزمة سد النهضة بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة إنما يدل على التخطيط المحكم الذي دبر منذ عقود تجاه مصر بغرض تجويعها وهي الجائزة الكبرى في نظر مخططي الإستراتيجية الغربية نظرا لثقلها الحضاري وكثافتها السكانية وموقعها الفريد وثرواتها اللامتناهية ، خاصة وأن الكيان الصهيوني سيواجه أزمة مياه طاحنة خلال عقدين على الأكثر ولذلك تسللت إسرائيل إلى إفريقيا بمعاونة من أمريكا وبدأت في شد أطراف الدولة المصرية وتأليب دول المنبع عليها .

المبحث الأول : دراسة تاريخ العلاقات الإثيوبية المصرية .

كان للعلاقات الإثيوبية المصرية عبر مختلف العصور ناتج عن السياسات المتخذة من قبل الدولتين لتحقيق مصالح كل دولة على حدى ، وكان العامل الوحيد والمهم هو المياه الذي إستخدم كورقة للضغط وما تملكه الدول من حقوق تاريخية نصتها إتفاقيات جمعت دول على حساب دول أخرى في ظل تغيرات طفيفة على علاقاتها فيما بينها .

المطلب الأول : العلاقات التاريخية من منطلق تأمين المصالح المشتركة .

تشكل مسألة مياه نهر النيل أحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية عبر مختلف العصور ، وقد حرصت مصر على إتباع سياسة متوازنة تجاه دول حوض النيل ، حيث تأكدت فكرة إقامة تعاون وثيق بين دول حوض النيل .

ومن أبرز خصائص الصراع على المياه ، إستخدام المياه كسلاح سياسي وورقة ضغط لحل المشكلات الأخرى ، فالراصد لتطور العلاقات السياسية بين مصر ودول حوض النيل بشكل عام ، وإثيوبيا بشكل خاص ، يلاحظ أن ثمة محاولات عديدة من جانب بعض الدول لإستخدام المياه كسلاح سياسي ترفعه بوجه مصر بين الحين والآخر . [1]

فنجد من الضروري عرض تاريخ العلاقات والحروب التي قامت بين مصر والحبشة وأسبابها والدول التي تحرضها على معادة مصر ولعل أبرز ما يؤيد ذلك هو إتصال ملكة الحبشة بالبرتغال لمساعدتها في طرد العرب ، وهناك أمثلة عدوانية أخرى قائمة على أسباب عرقية ودينية متعصبة .[2]

لكن كثيرا ما إعترضت تلك السياسة العقبات ، وخاصة من الجانب الإثيوبي ، وهو ما يمكن ربطه بالتنافس التاريخي بين البلدين في منطقة القرن الإفريقي ، فإثيوبيا لا تعترف بأي إتفاقية قائمة أو إلتزامات أخرى تمنعها من التصرف كما تشاء في مياه النيل في أراضيها ، وإستطاعت أن تكون جبهة معارضة مكونة

---

1 – محمد دياب ، " **العلاقات المصرية الإثيوبية وتداعيات سد النهضة** " ، سياسات ، العدد 24 ، (رام الله – فلسطين : 2013 م) ، ص ص 74 – 75 .

2 – إبراهيم يسري ، " **النيل وسد النهضة رحلة عبر التاريخ والجغرافيا** " ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ج 2 ، (مصر : 2016 م) ، ص 01 .

من " كينيا ، أوغندا ، تنزانيا ، إريتريا " وتؤيدها في موقفها ، بل وترفض جميعها نظرية الواجب الأبدي الذي تتضمنه إتفاقية عام 1929 م بعدم التدخل في تدفق مياه نهر النيل بما يلحق الضرر بمصر دون موافقة الأخرى ، كذلك رفضت إتفاقية عام 1959 م الموقعة بين مصر والسودان وأعلنته في الساحات الدولية والإقليمية .

تتمسك مصر بمفهوم الحقوق التاريخية وإثيوبيا تعرض ذلك على أساس أن دولة المصب التي كانت أول من إستغل مياه النهر الدولي لا يحق لها أن تمنع دول المنبع من إستغلال المياه ، وأن الحقوق التاريخية يجب ألا تظل هي العامل المحدد لإستخدام مياه النيل ، وأن البلدين يتفقان حول مبدأ المساواة ويتفقان حول مبدأ عدم قيام دول المنبع بإلحاق الضرر بدول المصب .

فقد سعت دول حوض النيل إلى تنظيم الإنتفاع بموارد النهر وفق نظرية " الملكية المشتركة " والتي تذهب إلى أن النهر الدولي من منبعه إلى مصبه يعد مملوكا ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يجري النهر في أقاليمها ، بحيث تكون حقوقها متساوية ومتكاملة ، فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للإنتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يجري في إقليمها ، ما دام هذا الإنتفاع يؤدي إلى إحداث أي تأثير في جريان مياه النهر سواء بالزيادة أو النقص .

البداية كانت في عهد " مُحَمَّد على " والي مصر ، وذلك مع حملات " سليم قبطان الثالث " خلال الفترة " 1839 م إلى 1842 م " لإستكشاف المنابع الإستوائية للنيل ، فيما واصل " الخديوي إسماعيل إبراهيم بن مُحَمَّد " المسيرة بالإستعانة بالمستكشفين الأوربيين ، وإنشاء الجمعية الجغرافية عام 1875 م ، فتمكنت مصر في عهده من الوصول إلى منابع النيل الإستوائية حتى بحيرة فكتوريا ، وسميت مدينة " غندكرو " في الجنوب السوداني بإسم " الإسماعيلية " وأطلق على بحيرة كيوجا إسم بحيرة إبراهيم ، كما بسطت مصر سيطرتها على سواكن ومصوع عام 1865 م ، وزيلع عام 1875 م ، وتوغلت بعثاتها الكشفية في شمال الحبشة وشرقها ، وهو ما أدى في النهاية إلى نشوب الحرب المصرية الحبشية " 1875 م – 1876 م " . [1]

تلا ذلك توقيع عدد من الإتفاقيات والمعاهدات لإقامة أطر تعاونية ومشروعات مشتركة بين دول حوض النيل ، وتأمين إنتفاع دول حوض النيل بموارد النهر ، ولا سيما مصر والسودان " دولتي المصب " وقد

1 - محمد دياب ، **المرجع نفسه** ، ص ص 74 – 75 .

خلصت هذه الإتفاقيات والمعاهدات إلى عدم إقامة أي مشروعات على المجرى الرئيس لنهر النيل أو روافده ، من شأنها التأثير سلبا في التصريف المائي للنهر .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أكثر من عشر وثائق دولية جرى توقيع بعضها خلال العهد الإستعماري ، حيث وقعتها الدول المستعمرة نيابة عن مستعمراتها في ذلك الوقت .

وبالعودة إلى علاقة مصر بإثيوبيا فهي عبارة عن مزيج من الروابط التاريخية القديمة والمصالح المشتركة ، وتعتبر الروابط الدينية والنيلية من أوثق روابط مصر بإثيوبيا ، وهي في الوقت نفسه كانت هناك عوامل ممن عدم الثقة والإدعاءات المشتركة بالمطامع التي تتعارض مع مصالحها وتشكل خطرا على أمنها الوطني . وفي ظل العلاقات المتوترة التي تسود منطقة القرن الإفريقي ، فقد تميز موقف مصر بدرجة كبيرة من التأثير فيما يتعلق بالعلاقات المباشرة بين مصر وإثيوبيا ، وهي علاقات ذات أبعاد حضارية وثقافية مشتركة بالإضافة إلى كونها مصدر تهديد مباشر لموارد مصر من مياه نهر النيل ، وهي علاقات قديمة بدأت منذ دخول الديانة المسيحية عن طريق مصر وإلتحام الكنيسة الإثيوبية بالكنيسة القبطية في الإسكندرية .

تعد الكنيسة المصرية إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا بشكل عام وإثيوبيا بشكل خاص ، ويرجع ذلك إلى الروابط التاريخية التي تجمع بين الكنيسة المصرية والإثيوبية منذ النصف الأول من القرن الرابع الميلادي ، وقد عملت الكنيسة المصرية على توطيد علاقاتها بالكنيسة الإثيوبية والحفاظ على علاقاتها بالكنيسة الإثيوبية والحفاظ على علاقات تعاونية بين البلدين في تجاوز كل الخلافات بالطرق الدبلوماسية. ولعل القراءة المتأنية لواقع العلاقات المصرية الإثيوبية ، خلال النصف الثاني من القرن الماضي ، تكشف لنا حقيقة مفادها أن إثيوبيا دائما ما كانت تهدف إلى تشكيل جبهة معارضة لمصر في دائرتها الإفريقية ، الأمر الذي دفع مصر في كثير من الأحيان إلى تصعيد خطابها ، وفقا للحقب الرئاسية التي مرت بها بعد ثورة جويلية 1952 م . [1]

ولا شك في وجود رابطة وثيقة بين الأمن المائي وبين الإستقلال الإقتصادي والسياسي ، فتحقيق الأول يعود إلى تحقيق الثاني وإن دولة لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر السيطرة على مصادر المياه .

1 – محمد دياب ، **المرجع نفسه** ، ص ص 75 – 76 .

المطلب الثاني : التوجهات السياسية للعلاقات الإثيوبية المصرية .

أ – حقبة الرئيس جمال عبد الناصر :

ففي حقبة مصر الثورية إبان حكم الرئيس عبد الناصر ، تجاوزت الإهتمامات المصرية دائرة حوض النيل ، لتشمل الدائرة الإفريقية إجمالا لاسيما التحرر من الإستعمار ، ولم تخرج العلاقات المصرية الإثيوبية عن هذا الخط ، فقد تطورت العلاقات الشخصية بين الرئيس عبد الناصر والإمبراطور " هيلا سيلاسي " بما تلاشى معه إستخدام قضية مياه النيل كورقة ضغط سياسي على مصر ، بيد أن هذا الوفاق لم يستمر طويلا ، فسرعان ما نشبت الخلافات بين البلدين على خلفية قيام مصر ببناء السد العالي دون أن تستشير دول المنبع ، وهو ما عارضته إثيوبيا .

ب – حقبة الرئيس أنور السادات :

مع رحيل الإمبراطور " هيلا سيلاسي " وتولي " منجستو هيلا ماريام " إشتعلت قضية مياه النيل بين مصر وإثيوبيا ، خاصة بعد أن أعلن الرئيس السادات عن مشروع لتحويل جزء من مياه النيل لري أجزاء من الأراضي الزراعية في سيناء ، وهو ما رفضته إثيوبيا بإعتباره خطر يهدد مصالحها المائية ، وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الإفريقية في ذلك الوقت تتهم فيها مصر بإساءة إستخدام مياه النيل ، وإحتدم الخلاف إلى حد تهديد الرئيس الإثيوبي " منجستو " مصر بتحويل مجرى نهر النيل.

جـ – حقبة الرئيس حسني مبارك :

ومع بداية الثمانينيات ، وتولي الرئيس السابق حسني مبارك مقاليد الحكم في مصر بدأت مرحلة جديدة من العلاقات المصرية الإثيوبية ، خفت فيها حدة الخطاب السياسي بين البلدين ، وسادت علاقات من التعاون والتفاهم ، توجها تكوين تجمع " الأندجو " الذي نشأ عام 1983 م ، وهو يعني " الإخاء " باللغة السواحلية ، وذلك كإطار إقليمي للتشاور والتنسيق . [1]

وعلى الرغم من حرص الرئيس السابق مبارك على وجود علاقات طيبة لمصر في محيطها العربي والإفريقي ، ووجود زيارات متبادلة له في عقد الثمانينيات من القرن الماضي مع الجانب الإثيوبي ، فإن ثمة

1 – محمد دياب ، **المرجع نفسه** ، ص 77 .

خلافات برزت بين الجانبين بشأن خطط نظام " منجستو " لإقامة مشروع كبير في منطقة " تانا بليز " لمضاعفة الإنتاج الكهربائي الإثيوبي ، وهو مشروع بدأت مرحلته الأولى عام 1988 م، وبلغت ميزانيته 300 مليون دولار أمريكي ، وكان من المقرر أن يتم خلاله إقامة خمسة سدود لتوفير المياه لحوالي 200 ألف مزارع في إثيوبيا ، فعارضت مصر وتصدت لمحاولة حصول إثيوبيا على قرض من بنك التنمية الإفريقي ، ما زاد من توتر العلاقات بين الطرفين وصولا إلى مرحلة الفتور .

وفي 1995 م إنقلب الفتور إلى قطيعة مع محاولة الإغتيال التي تعرض لها الرئيس السابق مبارك أديسا بابا إبان زيارته لحضور مؤتمر الوحدة الإفريقية المنعقد هناك ، بعد تصاعد لهجة التصريحات الرسمية والإعلامية العدائية المتبادلة بين البلدين ، وقد إستمر الفتور في العلاقات بين الجانبين طوال العقد الأخير من حكم الرئيس المخلوع ، وهي الفترة التي تصاعدت فيها حدة الخلافات بين مصر ودول المنبع بشأن إعادة النظر في إتفاقيات تقاسم مياه النهر . [1]

د – حقبة الرئيس عبد الفتاح السيسي :

شهدت الأنشطة المصرية على هامش القمة الأفريقية الأخيرة بأديس أبابا العديد من الفعاليات، من أهمها لقاء الرئيس السيسي برئيس الوزراء الإثيوبي، " هايلي ماريام ديسالين " ، حيث أكد الرئيس " عبد الفتاح السيسي " ورئيس الوزراء الإثيوبي، " هايلي مريام ديسالين " على الأهمية القصوى لتعزيز العلاقات الثنائية بين مصر وإثيوبيا، والبناء على ما تحقق من إنجازات حتى الآن ، سواء على المؤسسة أو القيادة . وصرح السفير علاء يوسف، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة، بأن الزعيمين أصدرا بيانًا مشتركًا عقب لقائهما على هامش مشاركتهما في قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، حيث شددا على أهمية توسيع وتعميق نطاق التعاون بمختلف مجالات العلاقات الثنائية والإقليمية، بما في ذلك المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية .[2]

وأشار الزعيمان إلى أنهما يتابعان عن كثب المحادثات الفنية الثلاثية بشأن سد النهضة الإثيوبى ، وأكدا التزامهما بروح التعاون السائدة في هذا الصدد. حيث شدد الزعيمان على ضرورة تعزيز التواصل الوثيق

1 – محمد دياب ، **المرجع نفسه** ، ص ص 77 – 78 .

2 – جوزيف رامز ، " **العلاقات المصرية الإثيوبية نقاط فوق الحروف** " ، تم تصفح الموقع يوم : 28 / 02 / 2018 م . الرابط : **www. Almasryalyoum.com .**

والتشاور المستمر على مستوى القيادة وعلى المستوى المؤسسي ، بالنسبة لمختلف جوانب العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وأكدا كذلك أهمية تعزيز العلاقات بين مواطني البلدين من أجل تعزيز الثقة المتبادلة على المستوى الشعبي ، كما نوها بأهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام ومؤسسات الرأي العام .

المعروف أن الزعيمين قد إلتقيا العديد من المرات بداية من قمة " مالابو " 2014 م ، وحتى القمة الأخيرة في 2017 م ، وشهدت الفترة تقاربا أحيانا وتوترا أحيانا أخرى .

ففي إطار إهتمامه بقضايا – يذكر أن معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل التابعة لجامعة الفيوم قد عقد العلاقات المصرية مع دول حوض النيل والتحديات التي تواجه الأمن المائي ، الأمن القومي المصري – ورشة عمل مهمة بعنوان " مبادرة حوض النيل – مستقبل العلاقات " وذلك يومي : 04 – 05 فيفري 2017 م حيث قدمت فيها ورقتي عمل إحداهما بعنوان " المصرية الإثيوبية وآثارها على الأمن المائي " ، أما الورقة الثانية فكانت حول د . حسام مغازي والسفير " مُحَّد إدريس " وقد حضر المناقشات عدد من وزراء الري السابقين والسفراء الحاليين والسابقين والخبراء والباحثين وبعض أعضاء مجلس النواب المعنيين والإعلاميين وأساتذة جامعة الفيوم وآدلو بالعديد من الآراء والمقترحات . [1]

لقد تضاعف نشاط الدبلوماسية الإثيوبية المائية ، منادية بإعتماد إتفاق جديد في قسمة المياه وحشدت دول حوض النيل ، وقد تبع ذلك النشاط العديد من الإجتماعات لوزراء مياه دول حوض النيل كإجتماع كنشاسا ماي 2009 م ، ثم أعقبه إجتماع آخر في أفريل من العام التالي في مدينة شرم الشيخ ، وجميعها فشلت نتيجة تمسك مصر والسودان بالحقوق التاريخية لإتفاقية مياه النيل عام 1929 م والخلاف حول المادة المتعلقة بالأمن المائي ، وفي خضم الخلاف لجأت دول الحوض إلى الإنفراد بإنشاء ما عرف بمبادرة النيل " إتفاقية إطار العمل التعاوني " .[2]

1 – جوزيف رامز ، " **العلاقات المصرية الإثيوبية نقاط فوق الحروف** " ، تم تصفح الموقع يوم : 28 / 02 / 2018 م . الرابط : **www. Almasryalyoum.com .**

2 – هاشم علي حامد ، " **سد النهضة ومستقبل العلاقات المصرية الإثيوبية** " ، المعهد المصري للدراسات ، (مصر : 2017 م) ، ص 03 .

وتم التوقيع عليها من أربعة دول من دول المنبع في ماي 2010 م " إثيوبيا ، روندا ، أوغندا ، تنزانيا " ولحقت بهم كينيا ثم بورندي في فيفري 2011 م ، ليتسنى للإتفاقية أن تكون في إطار الشرعية حسب ما نص عليه إطارها القانوني " توقيع ستة أعضاء من الدول الأعضاء لحوض النيل " .

الحكومة الإثيوبية التي تعتبر القائد في مجموعة دول المنبع في زخم نشاطها الذي إستمر طيلة سنوات للترويح لحقوق دول المنبع ، ربما وجدت الأحداث الأخيرة على الساحة العربية " ثورات الربيع العربي " والتي شهدتها مصر وأدت إلى خلع الرئيس مُحَمَّد حسني مبارك من السلطة ظرفا مناسبا للتحرك عبر عدة مستويات . [1]

المبحث الثاني : مشروع سد النهضة الإثيوبي .

يعتبر سد النهضة بمثابة تحول جوهري في قواعد اللعبة في منطقة حوض النيل التي خضعت طويلا لما يمكن تسميته الهيمنة المصرية ، إنطلاقا من أوضاع منطقة حوض النيل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي سادتها خلال العقود الماضية العديد من الإضطرابات تضافرت مع الصعوبات التمويلية والفنية .

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لسد النهضة الإثيوبي .

إن التفكير في التخزين في أعالي النيل الأزرق فكرة قديمة ، ففي عام 1902 م تقدم المهندس البريطاني " رسل آيتكن " بطلب للإمبراطور " منليك آل ثاني " ملك ملوك إثيوبيا للحصول على إمتياز لمدة خمسين عاما لإقامة خزان على بحيرة تانا يرفع منسوب المياه بها بما لا يزيد عن 08 أمتار لكن طلبه رفض ، على إثر ذلك كانت المذكرات المتبادلة بين " جون هارينجتون " المعتمد البريطاني في إثيوبيا " وألفريد إلق " مستشار إمبراطور إثيوبيا والتي تمخضت عنها المعاهدة الشهيرة بين إثيوبيا وبريطانيا عام 1902 م . الجدير بالذكر أن المذكرات تلك قد أكدت بوضوح إحتفاظ الإمبراطور لنفسه بالحق في أي ترتيبات لإستخدام مياه النيل الأزرق كقوة محركة مما يعني إستخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية المائية .[2]

1- هاشم علي حامد ، **المرجع نفسه** ، ص 03 .

2 – مبارك الأمين حامد ، " **الأمن المائي وأثره الإقتصادي على السودان ومصر: دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي**" ، رسالة ماجستير ، (جامعة النيلين – الخرطوم : كلية الدراسات العليا ، قسم الإقتصاد ، 2017 م) ، ص 76 .

لاحقا أشار تقرير خطة وادي النيل الذي نشرته وزارة الري السودانية في العام 1958 م إلى الإستفادة القصوى من التخزين في البحيرات الإستوائية وبحيرة " تانا " بدلا من التخزين شمال الخرطوم أو في أسوان حيث الفواقد هي الأعلى في العالم . وقد دعت الخطة لإقامة سلسلة من الخزانات في فم بحيرة تانا وأعالي النيل الأزرق لأغراض التخزين المستمر . تتوافق هذه الخطة مع خطة الحفاظ المستقبلي للنيل التي وضعتها لجنة " هيرست وآخرون " في عام 1946 م لوزارة الأشغال العمومية المصرية .[1]

سد النهضة يعتبر بمثابة تحول جوهري في قواعد اللعبة في منطقة حوض النيل التي خضعت طويلا لما يمكن تسميته الهيمنة المصرية ، إنطلاقا من أوضاع حوض النيل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي سادتها خلال العقود الماضية العديد من الإضطرابات .[2]

1 – الموقع الجغرافي للسد :

معروف أن نهر النيل ينبع من مصدرين رئيسيين هما :

1 – الهضبة الإثيوبية التي تشارك بنحو 71 مليار م^3 عند أسوان " 85 % من إيراد نهر النيل " ، من خلال ثلاثة أنهر رئيسية : النيل الأزرق 50 مليار م^3 ، السوباط " بارو – أكوبو " 11 مليار م^3 ، ونهر عطبرة " تيكيزي " 10 مليار م^3 .

2 – هضبة البحيرات الإستوائية التي تشارك بنحو 13 مليار م^3 " 15 % من إيراد النهر " تشمل بحيرات فيكتوريا ، وكيوجا ، وإدوارد ، وجورج ، وألبرت .

ويقع سد النهضة " الألفية " في نهاية النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز وعلى نحو 20 إلى 40 كلم من الحدود السودانية ، خط عرض 11 درجة 6 شمالا ، طول 35 درجة 9 شرقا ، على إرتفاع نحو 500 إلى 600 متر فوق سطح البحر . ويصل متوسط الأمطار في منطقة السد إلى حوالي 800 مم سنويا .[3]

1 – مبارك الأمين حامد ، **المرجع نفسه** ، ص 76 .

2 – محمد عاشور ، " **سد النهضة تحولات وتحديات** " ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، العدد 01 ، (2016 م) ، ص 16 .

3 – محمد هزاغ خالد العتيبي ، " **مشكلة مياه النيل بين المعاهدات التاريخية والتداعيات الحالية** " ، مشروع بحث التخرج ، (جامعة الملك فيصل : كلية الآداب ، قسم الدراسات الإجتماعية ، 2014) ، ص ص 26 – 27 .

التخزين الميت يقع في المجرى الرئيسي للنهر حيث السد الخرساني بين جبلين . يقع التخزين الحي ، وهو 60 مليار م^3 في المجرى الجانبي الغربي أمام السد الرخامي والذي يعرف بسرج السد على بعد 05 كلم من الحدود السودانية .[1]

2 – الموقع الجيولوجي لسد النهضة :

يقع السد في منطقة تغلب عليها الصخور المتحولة لحقبة ماقبل الكمبري ، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة مثل : الذهب والبلاتين والحديد والنحاس بالإضافة إلى محاجر الرخام .[2]

تلعب نوعية الصخور أيضا بالنسبة لمشروعات تخزين المياه في إثيوبيا ، كما تسود الصخور البركانية " البازلتية " التي تنتمي أساسا للعصر الحديث أجزاء كبيرة من غرب إثيوبيا " حوض النيل الأزرق " ، وهي تشكل حوالي 35 % من مساحة السطح ، وتوجد الصخور الروسوبية التي تنتمي للعصر ين الوسيط والحديث في الجزء الشرقي من البلاد بمساحة 25 % و 17 % على الترتيب ، والتي يكثر فيها الحجر الجيري ، وتغطي الوادي الأخدودي رواسب البحيرات وبعض الصخور البركانية الحديثة ، حيث يعد البازلت من أقل الصخور تحملا للأثقال أو الأحمال أو أجسام السدود ، خاصة إذا ماتكونت من تتابع طبقي نتيجة أنشطة بركانية متتالية يفصلها فجوات ، وهذا ما يجعل إنشاء السدود الكبرى في حوض النيل الأزرق أمرا بالغ الخطورة ، نتيجة إنهيار تلك الفجوات مع زيادة الحمل الصخري أو الخرساني ، بالإضافة إلى التكلفة المادية المضاعفة للتغلب على هذه المشاكل ، ومزيد من زمن البناء كما حدث في مشروع جيبي الثاني .[3]

1 – مبارك الأمين حامد ، **المرجع نفسه** ، ص 77 .

2 – محمد هزاغ خالد العتيبي ، **المرجع نفسه** ، ص 27 .

3 – عباس محمد شراقي ، " **جيولوجيا سد النهضة الإثيوبي وأثرها على أمان السد** " ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2014 م ، ص ص 03 – 05 .

المطلب الثاني : إجراءات بناء سد النهضة الإثيوبي .

عرف سد النهضة الإثيوبي بسد بوردر " Border " في الدراسة الأمريكية التي أجريت على حوض النيل الأزرق " أباي " في إثيوبيا ، أعلنت الحكومة الإثيوبية في الثاني من أفريل 2011 م تدشين إنشاء مشروع سد النهضة . (1)

أسندت مهمة بناء سد النهضة إلى شركة ساليني " Salini " الإيطالية بالأمر المباشر ، وأطلق عليه مشروع إكس " Project X " ، وقررت تغيير الإسم إلى سد الألفية الكبير " Grand Millennium Dam " ، ثم تغير الإسم للمرة الثالثة ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير " Grand Ethiopian Renaissance Dam " . (2)

فيبلغ إرتفاع السد 145 م ، بينما تبلغ كمية المياه التي سوف يحتجزا السد 62 إلى 74 مليار $م^3$. وهذه الكمية تساوي أكثر ممن ضعف كمية مياه بحيرة تانا " 32 مليار $م^3$ ، وأقل بقليل من نصف مياه بحيرة السد العالي " التي تبلغ سعتها 162 مليار $م^3$ " ، ويتوقع أن يقوم هذا السد بتوليد 6000 ميغا واط من الطاقة الكهربائية عند إكتماله من أربع إلى خمس سنوات من بدء التنفيذ ، أي أكثر من مرتين ونصف من كهرباء السد العالي . (3)

وتبلغ تكلفة إنشاء سد النهضة حوالي خمسة مليار دولار ، وتقول إثيوبيا إنه سينجز في عام 2017 م وسيصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية ، والعاشر عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء ، حيث تخطط الحكومة الإثيوبية لتصدير حوالي 2000 ميغا واط إلى دول الجوار (جدير بالذكر أن الطاقة التوليدية للسد العالي المصري تبلغ حوالي 2100 ميغا واط) .(4)

---

1 – هاني نبيل صبحي شراب ، **المرجع السابق** ، ص 112 .

2 – أحمد علي سليمان ، **المرجع السابق** ، ص 07 .

3 – حزب التحرير ، " **سد النهضة ونذر حرب المياه تفريط الحكام وواجب الأمة** " ، (ولاية السودان ، 2017 م) ، ص 33 .

4 – خالد فؤاد ، **" سد النهضة مصر وأزمة الخيارات الصعبة "** ، تقديرات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 04 جانفي 2016 م ، ص 02 .

شكل رقم 01 : خريطة توضح موقع سد النهضة الإثيوبي . [1]

شكل رقم 02 : صورة فضائية لموقع سد النهضة الإثيوبي . [2]

1 – المصدر ، أنظر الموقع : **Http://cms.shorouknews.comnewsview.aspxcdate .**

2 – المصدر ، أنظر الموقع : **Http://shawkat-elbialy.blogspot.com .**

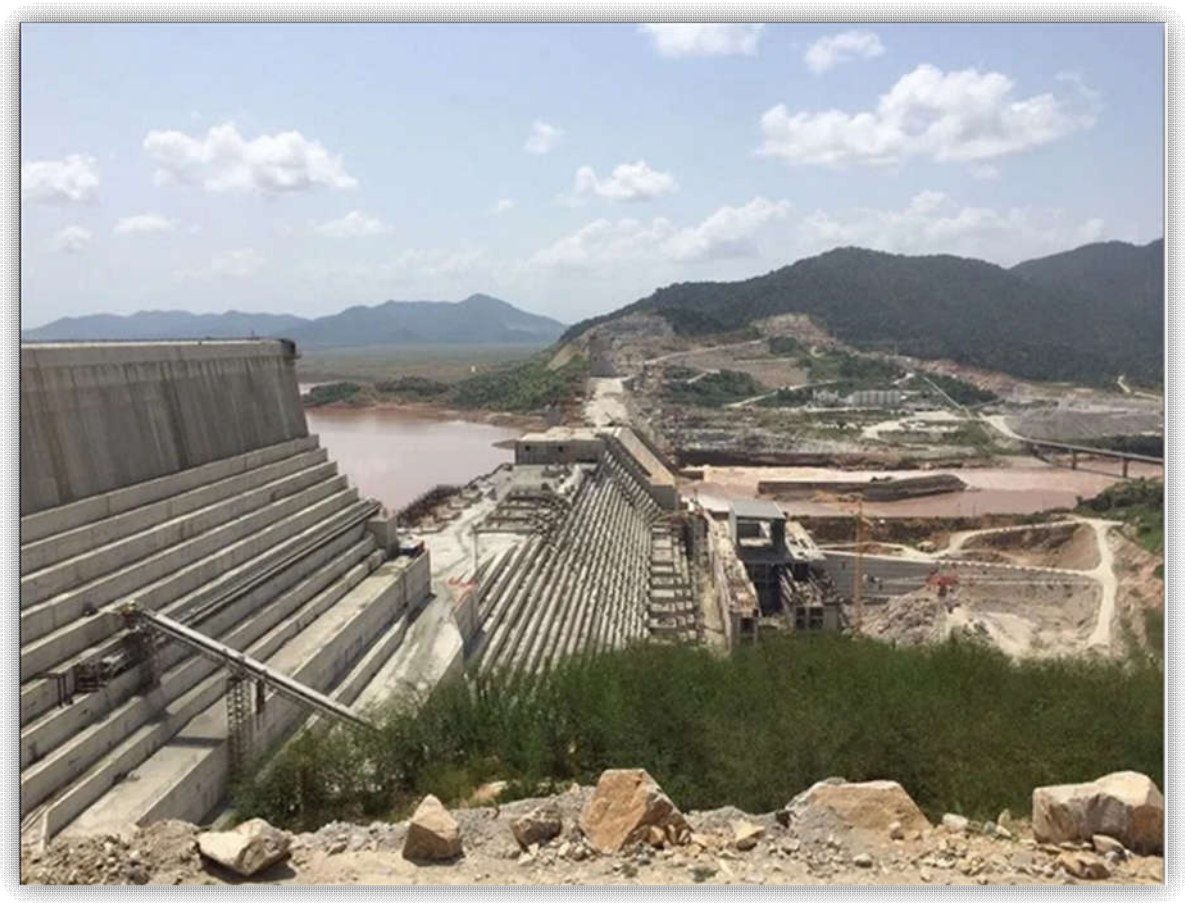

شكل رقم 03 : منظر جانبي لسد النهضة في إطار تواصل أشغال البناء .[1]

أ – الخصائص الفنية لسد النهضة .

الدراسات الحديثة المتعلقة بالسد غير معلنة ، وذكرت الحكومة الإثيوبية أنها لن تكشف عن تلك الدراسات إلا بعد توقيع مصر الإتفاقية الإطارية لدول حوض النيل ، لكن المعلومات العلمية المتاحة هي من خلال الدراسة الأمريكية التي أوضحت أن إرتفاع نحو 84.5 م ، وسعة تخزينه 11.1 مليار م^3 عند مستوى 575 م للبحيرة ، وقد يزداد إرتفاع السد ليصل إلى 90 م بسعة 13.3 مليار م^3 ، عند مستوى 580 م للبحيرة ، وفي سيناريوهات أخرى ، تصل سعة التخزين إلى 16.5 مليار م^3 عند مستوى 590 م للبحيرة ، أو 24.3 مليار م^3 عند مستوى 600 م للبحيرة .[2]

1 – المصدر ، أنظر الموقع : **http// : www.agri2day.com** .

2 – هاني صبحي شراب ، **المرجع السابق** ، ص 119 .

وطبقا لتصريحات وزير الري الإثيوبي فإن إرتفاع السد يصل إلى 145 م بسعة 62 مليار م^3 ، إزدادت إلى 67 مليار م^3 في تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي ، التي لا توجد أي دراسة علمية منشورة تؤكد تلك التصريحات حتى الآن .[1]

من خلال دراسة نماذج خرائط الإرتفاعات يمكننا الإستنتاج أن طول البحيرة يصل إلى 100 كلم بمتوسط عرض 10كلم .

يحتوي تصميم السد على 15 وحدة كهربائية ، قدرة كل منها 350 ميغا واط ، عبارة عن توربينات على الجانب الأيسر من قناة التصريف ، وخمس توربينات على الجانب الأيمن بإجمالي 5225 ميغا واط مما يجعل السد في المرتبة الأولى إفريقيا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء .

ب – التكلفة والتمويل لسد النهضة الإثيوبي :

تبلغ تكلفة سد النهضة حوالي 4.8 مليار دولار أمريكي ، والتي من المتوقع أن تصل في نهاية المشروع إلى حوالي 08 مليار دولار أمريكي للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي سوف تواجه المشروع ، كما هو معتاد في جميع المشروعات الإثيوبية السابقة ، ويرفض البنك الدولي في تمويل السدود المائية بصفة عامة نظرا لعدم إقتصاديتها في الوقت الحالي ، بالإضافة إلى المشكلات السياسية التي تنبثق من جراء هذه المشروعات . كما أنه إتهم الخطة الإثيوبية للتوسع في توليد الطاقة بأنها غير واقعية .

وذكرت الحكومة الإثيوبية أنها تعتزم تمويل المشروع بالكامل بعد إتهامها مصر بأنها تحرض الدلو المانحة بعدم المشاركة ، وبعد أن شحنت الشهب الإثيوبي بأنه مشروع الألفية العظيم والذي يعد أكبر مشروع مائي يمكن تشييده في إثيوبيا . ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإثيوبية تعجز منذ عام 2006 م في تكملة سد " جيبي 03 " على نهر " أومو " المتجه نحو بحيرة " توركانا " كينيا بسبب عدم توفر المبلغ المطلوب والذي يصل إلى حوالي 02 مليار دولار أمريكي . ليصبح المطلوب توفيره حوالي 07 مليار دولار أمريكي للسدين . [2]

1 - محمد هزاغ خالد العتيبي ، **المرجع نفسه** ، ص ص 29 – 30 .

2 – هاني نبيل صبحي شراب ، **المرجع السابق** ، ص ص 119 – 120 .

جـ – فوائد سد النهضة الإثيوبي :

1 – الفائدة الكبرى لإثيوبيا من سد النهضة هو إنتاج الطاقة الكهرومائية .

2 – التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان ، خاصة عند سد الروصيرص .

3 – توفير مياه قد يستخدم جزء منها لأغراض الزراعة المروية .

4 – تخزين طمي النيل الأزرق الذي يقدر بنحو 420 مليار م^3 سنويا ، مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي .

5 – قلة البخر ، نتيجة بحيرة السد على إرتفاع نحو 570 إلى 650 م فوق سطح البحر ، إذا ما قورن بالبخر في بحيرة السد العالي " 160 – 176 م فوق مستوى سطح البحر " .

6 – تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي ، والتي تسبب الزلازل الضعيفة .[1]

د – أضرار سد النهضة على مصر والسودان وإثيوبيا .

1 – إغراق حوالي 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية القابلة للري والتي تعد نادرة في حوض النيل .

2 – إغراق بعض المناطق التعدينية لكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس .

4 – تهجير نحو 30 ألف مواطن من البحيرة .

5 – قصر عمر السد والذي يتراوح بين 25 إلى 50 عاما نتيجة الإطماء الشديد 420 ألف م3 سنويا ، وما يتبعه من مشاكل لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجيا .

6 – زيادة فرص تعرض السد للإنهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة إندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض أيام سبتمبر إلى مايزيد على 0.5 مليار م3 يوميا ومن إرتفاع 2000 م نحو 600 م عند السد .

7 – زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظرا لوزن المياه .[2]

---

1 – محمد هزاع خالد العتيبي ، **المرجع نفسه** ، ص 32 .

2 – هاني نبيل صبحي شراب ، **المرجع السابق** ، ص 122 .

المبحث الثالث : موقف دول حوض النيل من مشروع بناء سد النهضة .

وصلت محادثات سد النهضة الإثيوبي بين مصر والسودان وإثيوبيا إلى مرحلة حرجة بإصرار حكومة أديسا أبابا ، على مواصلة أعمال البناء دون إنتظار الدراسات الفنية التي من شأنها تحديد آثار بناء السد على مصالح دولتي المصب على الرغم من أن التقارير والدراسات الفنية الأولية تلمح إلى أنه يحمل في طياته العديد من المخاطر والتداعيات السلبية على الأمن المائي المصري .

المطلب الأول : موقف دول المصب من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي .

تشكل مساحة نهر النيل داخل الأراضي السودانية " السودان وجنوب السودان " " 62.7% " من إجمالي المساحة الكلية لحوض نهر النيل ، بينما تشكل مساحة نهر النيل " إثيوبيا (21.1 %) ، مصر (9.9 %) ، أوغندا (7.7 %) ، تنزانيا (3.8 %) ، كينيا (1.8 %) ، الكونغو الديمقراطية (0.8 %) ، روندا (0.7 %) ، بورندي (0.5 %) " من إجمالي المساحة الكلية لحوض نهر النيل . وتسعى كل الدول لتعظيم حصتها .[1]

فنظرا لخطورة وموقع سد النهضة الإستراتيجي فقد إتسمت قضية سد النهضة العديد من المواقف من قبل دول حوض النيل وكانت هاته المواقف بين المؤيد والمعارض لبناء هذا السد .

1 – الموقف المصري من إنشاء إثيوبيا لمشروع سد النهضة .

كانت مصر من أوائل الدول المشاركة في بناء السدود في حوض النيل وخير دليل على ذلك هي التجربة المصرية في بناء خزان " أوين " في أوغندا ، وتخزين المياه في بحيرة فيكتوريا لصالح مصر ، وذلك إنطلاقا من إعتبارات التعاون في ضوء مبدأ المنفعة والمكسب للجميع ، وفي ذات الوقت يدل على عدم إعتراض مصر محاولات دول منابع النيل في وضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة مما يعود بالنفع على مواطنيها ، وهو ذات المنهج الذي تتبناه مصر في مشاركتها في بناء سد " واوا " على نهر سيوي بجنوب السودان ، والحرص المصري على المشاركة في بناء هذه السدود يأتي أيضا من واقع الخبرة الفنية المصرية في إنشاء السدود .[2]

1 – سعد عبد الله سيد أحمد الكرم ، " **التعاون المائي بين السودان ومصر وجنوب السودان – قناة جونقلي** " ، (جامعة النيلين ، كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية : قسم الإقتصاد) ، ص 95 .

2 – هاني نبيل صبحي شراب ، **المرجع السابق** ، ص 142 .

مما يؤكد عدم وقوف مصر ضد مشروعات التنمية بدول حوض النيل ، طالما كانت هذه المشروعات تأتي على هدى وإتساق مع المبادئ الراسخة والمستقرة في القانون الدولي للأنهار وأهمها عدم الإضرار بالآخرين والمنفعة للجميع .

تساهم مصر في تقديم الخبرة الفنية والمعونة المالية في إنشاء وتشغيل آبار للمياه الجوفية بقصد توفير الإحتياجات المنزلية من المياه لصالح المجتمعات المحلية ، بدول الحوض وتحديدا كينيا وتنزانيا ، كما وفقت مصر على إنشاء سد " بوجا جالي " الأوغندي في عام 2000 م بعد إجراء الدراسات الفنية التي أكدت عدم تأثر الأمن المائي المصري بإنشائه ، وفي ذات الوقت مساعدة أوغندا في إنتاج طاقة كهرومائية قدرها 900 ميغا واط . [1]

إلا أن هذه المنافع التي ذكرناها تعد تحصي حاصل لأن السد العالي أنشئ لتنظيم حركة وإدارة المياه في مصر ، أما بالنسبة للآثار السلبية المتوقعة في حالة إنشاء سد النهضة الإثيوبي فإنها ستؤثر تأثيرا سلبيا على دولتي المصب مصر والسودان وذلك لأن الضرر الرئيسي الذي يتحسب له المصريون والسودانيون يكمن في العجز المائي الخطير الذي سيحدث خلال فترة ملئ الخزانات الإثيوبية ، فإذا كانت الفترة قصيرة من 03 إلى 05 سنوات فإن التأثير على العجز المائي المصري والسوداني سيكون كبيرا ، أما إذا كانت هذه الفترة متوسطة من 15 سنة إلى 20 سنة فسيكون تأثيرا بأقل ضرر ، وفي حالة إملا هذه الخزانات خلال فترة تزيد عن 40 سنة فإن الضرر سيقع حتما ولكن بأقل درجة فالبرغم من أن المدة التي تستغرقها إثيوبيا في ملئ سد النهضة طويلة المدى إلا إن إحتمال وقوع الضرر على دولتي المصب يبقى واردا ومحتمل الوقوع .

ومن المتوقع أن يتكرر هذا العجز المائي في هذه الحالة مرة كل 04 سنوات تقريبا ، ويمكن أن يتراوح العجز بالنسبة لحصة مصر بين 09 إلى 12 مليار $م^3$ في السنة .

ومن المعلوم أن السعة التخزينية لسد النهضة ستكون خصما من كمية مخزون السدود السودانية والسد العالي في مصر ، كما أن عملية ري الأراضي المتوقع زراعتها في إثيوبيا .[2]

ومن الآثار السلبية نجد إحتمال إنهيار سد النهضة أو السدود الإثيوبية الأخرى ، فحالة الإنهيار ستؤدي إلى آثار تدميرية على دولتي المصب مصر والسودان ، و إضافة إلى ذلك قامت جامعة " ديزوك "

1 - هاني نبيل صبحي شراب ، **المرجع السابق** ، ص 142 .

2 – شرمالي تسعديت ، **المرجع السابق** ، ص ص 115 – 116 .

الأمريكية وتم نشرها في شهر نوفمبر 2010 م في دورية بحوث الموارد المائية التي يصدرها الإتحاد الجيوفيزيقي الأمريكي بشأن سد " منداية " الإثيوبي على دولتي المصب والتي توصلت إلى أن هذا السد يؤثر على إنتاج الطاقة الكهربائية في السد العالي .

وبالتالي فإن قامت إثيوبيا بتشييد سد النهضة فستكون نسبة العجز المائي لدولتي المصب 09 مليارات م^3 سنويا ، بحيث سيتم تخفيض الحصة المائية لمصر بمقدار 4.5 مليار م^3 لتصبح الحصة المصرية 51 مليار م^3 .

ومما سبق قوله فيما يخص تأثير سد النهضة الإثيوبي على دولتي المصب في حالة تشييده فإنه على مصر والسودان القيام بتشكيل مجموعة من الخبراء والفنيين المختصين في هذا الشأن لدراسة الآثار المترتبة على بناء هذا السد بكل إهتمام وموضوعية تامة ، فإن توصلت وأثبتت أن تشييد هذا السد سيتسبب في التأثير على الدولتين تأثيرا سلبيا وبخاصة حصة كل دولة من مياه النيل فإنه يجب عليها الإعتراض رسميا على بناء هذا السد والعمل على توقيف هذا المشروع بكل الطرق والوسائل الدبلوماسية والقانونية لمنع تشييد هذا السد أو على الأقل محاولة الإتفاق مع دولة إثيوبيا على مراعاة هذه الأخيرة لمصالح دولتي المصب والأخذ بعين الإعتبار الأضرار التي يمكن أن تصيب مصر والسودان في حالة تشييده ويكون هذا بقيام إثيوبيا بإدخال بعض التغييرات والتعديلات على برنامج تشييد سد النهضة والتي من شأنها أن تقلل من الأضرار والتأثيرات السلبية على مصر والسودان .[1]

يرى البعض أن " د . محمود أبو زيد " قد إستمر أكثر من 12 عاما وزيرا للموارد المائية ، ويقع عليه جزء كبير مما حدث في أزمة مياه النيل ، لأنه قبل فكرة الإتفاقية الإطارية دون ضمانات لحقوق مصر المائية ، وقد إستمر أبو زيد لعامين كاملين إبتداءا من 2007 م في مفاوضات خاصة بالإتفاقية الإطارية مع دول منابع النيل ، وافق خلالها على معظم بنود تلك الإتفاقية ، وكان من أخطر البنود التي إستحال التوافق حولها بين مصر والسودان من جانب ودول المنبع من جانب آخر هو بند الأمن المائي ، والبند الآخر الذي لا يلزم بإبلاغ دولتي المصب مسبقا عن أية مشروعات أو سدود مزمع إقامتها في أعالي النيل ، والحصول على موافقتهما على تلك المشروعات ، حيث إكتفى ذلك البند فقط بمجرد إخطار هاتين الدولتين .[2]

1 – شرمالي تسعديت ، **المرجع السابق** ، ص 117 .

2 – زكي البحيري ، **المرجع السابق** ، ص 531 .

كانت دول حوض النيل الشرقي ، مصر والسودان وإثيوبيا قد شكلت لجنة ثلاثية دولية مشتركة لتقييم حالة السد في 2012 م من النواحي الفنية والهيدرولوجية ، وبعد صدور تقرير اللجنة في ماي 2013 م ، ينشر بشكل رسمي إلا بعد مرور عام كامل على صدوره ، وخلال ذلك الوقت صرحت الجمعية الأمريكية الدولية بأن " هدف إثيوبيا من بناء سد بهذا الشكل الضخم هو خنق لمصر " ، وكانت اللجنة الدولية لسد النهضة قد إنتهت إلى عدم وجود دارستين للسد في غاية الأهمية ،كان ينبغي وجودهما ، أولهما : الخاصة بتأثير السد على تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان ، أي التأثيرات الهيدرولوجية ، وثانيهما : لتأثير البيئي والإقتصادي لسد النهضة على دولتي المصب ، ومدى أمان بناء السد ومخاطره ، وقد عقدت ثلاث جولات من المفاوضات في الخرطوم كان آخرها في فيفري 2014 م لم تكلل بالنجاح .

وأزمة سد النهضة في الواقع أزمة طابعها سياسي وإستراتيجي أكثر منه طابعا فنيا ، لذلك إذا ما كان هناك تحرك سياسي من مركز القوة والصراحة فسيؤدي إلى حلحلة تلك الأزمة ، ولعل ذلك ماحدث عندما جاء إلى رأس السلطة في مصر الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي كان من الواضح تيقظه لخطورة المسألة المائية ، وفي مقدمتها سد النهضة ، ولذلك رتب لقاء قمة مع المسؤوليين الإثيوبيين ، وقد تم ذلك اللقاء بين السيسي رئيس جمهورية مصر العربية ، و" هيلا مريام ديسالجين " رئيس وزراء إثيوبيا في 27 جانفي 2014 م على هامش مؤتمر قمة الإتحاد الإفريقي الذي أنعقد في " مالابو " عاصمة غينيا الإستوائية .[1]

رفض مصر لإتفاقية عنتيبي نابع من تمسكها بإتفاق 1959 م وحصتها المقدرة بـ 55.5 % وهو الأمر الذي ترفضه إثيوبيا وباقي دول المنبع الداعية إلى إعادة تقسيم المياه عبر الإتفاقيات ومعاهدات جديدة .

القلق المصري مصدره أن السياسات الزراعية والصناعية لدول المنبع يمكن أن يؤثران على حصتها المائية مما يقود إلى إفقارها مائيا وهو ما تعتبره تهديدا مباشرا لأمنها القومي ، وتعارض مصر قيام سد النهضة الإثيوبي لخشيتها من فقدان كميات من الماء أثناء فترة ملئ الخزان .[2]

بجانب أن مصر بروادها دوما هاجس إستخدام مياه النيل كورقة ضغط سياسي عليها من قبل دولتي السودان وإثيوبيا عبر التحكم في مياه النيل بإقامة السدود على طول النيل في البلدين . كما أن الخلاف حول الحدود

1 – زكي البحيري ، **المرجع السابق** ، ص ص 541 – 542 .

2 – النذير محمد التوم شاع الدين ، **المرجع السابق** ، ص 128 .

السودانية – المصرية في " حلايب " عمل آخر يقوي الشعور المصري تجاه نوايا السودان المستقبلية . أن خطورة مشروع سد النهضة في المخيلة المصرية يتمثل في أنه يشكل سابقة في الخروج العلني على حصة مصر التاريخية من مياه النيل ، ويأتي تشدد الموقف المصري الرافض لقيام السد من مضيء إثيوبيا قدما في قيام السدود دون الرجوع إلى مصر . لذلك فيما يبدو سيسعى المصريون إلى حشد تحالف مع بعض الدول الإفريقية بما فيها دولة جنوب السودان الوليدة لتأسيس موقف ضد قيام سد النهضة الإثيوبي والمشاريع على نهر النيل ككل عبر سلسلة من برامج التنمية ، الدعم المالي والسياسي وحتى العسكري لهذه الدول .[1]

2 – الموقف السوداني من مشروع سد النهضة الإثيوبي .

الحق السوداني فيما يتصل بمياه النيل يتراوح بين الإتفاق الكامل مع الموقف المصري ، والإختلاف عنه ، أو التناقض معه خاصة في فترات التوتر السياسي بين السودان ومصر أو إضطراب الوضع السياسي في محيطهما الإقليمي ، فأسباب تغير موقف السودان عن الموقف المصري بخصوص قضايا مياه النيل هي في الواقع أسباب تتعلق بالوضع الداخلي السوداني ، أو الوضع السياسي الإقليمي ، فخلال سنوات الخمسينيات من القرن الماضي إختلف الموقف السوداني الرسمي عن الموقف المصري بخصوص الموافقة على إتفاقية النيل قبيل إنشاء السد العالي ، حيث كان حزب الأمة مسيطرا على الحكومة والبرلمان السودانيين ، ولم تعقد إتفاقية 1959 م إلا في عهد الرئيس " إبراهيم عبود " بعد التغير السياسي الذي وقع في 1958 م ، كذلك تناقض الموقف السوداني مع الموقف المصري بخصوص المسألة المائية خلال تسعينيات القرن الماضي في الفترة التي وقع فيها إتفاق التعاون المشترك بين مصر وإثيوبيا حول إستخدام مياه النيل عام 1993 م ، وقد أصبح الموقف السياسي السوداني شديد التناقض مع الموقف المصري .

وحدث تناقض آخر في رؤية البلدين بين سنتي " 2011 م و 2013 م " بخصوص سد النهضة حين تبنى السودان موقفا مغايرا للموقف المصري الرافض لبناء السد بالمواصفات المبالغ فيها ، حيث أعلن تأييده لبناء ذلك السد ، وبأنه سيكون لفائدة السودان وإثيوبيا معا ، وذلك على الرغم من أن سد النهضة مهما كانت إيجابياته للسودان فإن له سلبيات كثيرة ويشكل خطرا داهما عليه خاصة لو إنهار ، وذلك أمر محتمل حدوثه .[2]

1 – النذير محمد التوم شاع الدين ، **المرجع السابق** ، ص 129 .

2 – زكي البحيري ، **المرجع السابق** ، ص ص 567 – 568 .

وعقب قيام إثيوبيا بتحويل مياه النيل الأزرق في ماي 2013 م دون إبلاغ مصر رسميا بذلك أعربت الحكومة السودانية عن موافقتها على ذلك التحويل ، وعلى إقامة سد النهضة – بعد تصريحات سفيرها في القاهرة كمال حسن على " برفض بناء السد على هذا الشكل – معلنة أنه لا يضر بالمصالح السودانية . [1]

نجد أن الموقف السوداني إلى اليوم يحو نحو الوسطية والدبلوماسية مع تبني بعض المواقف الواضحة تجاه قضية مياه النيل والسدود الإثيوبية ، فيما يخص حصة السودان من مياه النيل والإتفاقيات المشتركة سابقا مثل إتفاقية 1959 م ، يتشابه الموقف السوداني بدرجة ما مع موقف دول الحوض الأخرى خاصة فيما يتعلق بشرعية الإتفاقيات المتصلة بالنيل . فإلى الآن هناك إعتراض في بعض القطاعات السودانية حول قانون إتفاقية 1959 م ، بإعتبارها تفتقد للتفويض الشعبي وأنها وقعت زمن الحكم العسكري 1958 م – 1964 م . وأنها غير عادلة سواء بالنسبة للحصة التي حصل عليها السودان من المياه ، أو بالنسبة للتعويض نظير غمر المياه لبعض الأراضي السودانية .

ففيما يتعلق بقضية سد النهضة جاء الموقف السوداني مؤيدا للسد ، وترى حكومة السودان أن على الحكومة المصرية إخراج القضية من إطارها السياسي إلى إطارها الفني .

وتقول الخرطوم إن السد الإثيوبي لا يشكل قضية سياسية بالنسبة لها وإنما هو قضية تنمية ومصالح مشتركة . على عكس الموافقة على قيام سد النهضة لم يوقع على السودان على إتفاق عنتيبي 2010 م ، وأكد على لسان وزير الموارد المائية أن السودان لن يوقع على إتفاق عنتيبي بشكله الحالي ما لم يتم الإتفاق حول بعض القضايا العالقة . وأوضح أن موقف السودان الثابت هو الإستمرار في التعاون حول قضايا حوض النيل بصرف النظر عن الإتفاق الإطاري والذي يعتبره السودان وسيلة للتعاون وليس غاية في ذاته .

على ما يبدو أن الموقف السوداني من قضية مياه النيل والمشاريع الإثيوبية يرتبط بملفات أخرى في الإقليم ، من بينها الحروب الأهلية والدولة الجديدة في الجنوب ومطالبها في النيل والتي يمكن أن تقلل من حصة السودان.[2]

1 – زكي البحيري ، **المرجع السابق** ، ص 568 .

2 - النذير محمد التوم شاع الدين ، **المرجع السابق** ، ص 129 .

أيضا في تقرير لوكالة الأناضول التركية للأنباء ذكر خبراء سودانيين رأو أن موقف الخرطوم غير التصادمي مع إثيوبيا إزاء موضوع سد النهضة على نهر النيل مرده علاقات السودان الوثيقة مع إثيوبيا . كما أنه ربما يعكس توجها سودانيا للضغط على مصر بورقة المياه مقابل تنازل القاهرة على المثلث الحدودي المتنازع عليه . كان موقف السودان تجاه القرار الإثيوبي بخصوص سد النهضة مفاجئا . حيث بدا موقفها محايدا . وذلك خلافا للسنتين الماضيتين التي شهدت تكتل دولتي المصب مصر والسودان ضد دول المنبع بسبب إتفاقية عنتيبي التي تؤسس لتقليل حصتي مصر والسودان من مياه النيل . كانت الخرطوم صامتة وكان الأمر لا يعنيها ورغم إلحاح الصحفيين على مسؤولي وزارتي الموارد المائية والخارجية السودانية .

أثار تأييد الحكومة السودانية الكامل وغير المشروط لمشروع سد النهضة دهشة وإستغراب بل وإستهجان الكثير من الأواسط في مصر ، وذلك لتجاوز الخرطوم ثوابت العلاقات الإستراتيجية بين البلدين الشقيقين ووافقت منفردة على كامل وجهة النظر الإثيوبية ضاربة عرض الحائط بوجهة النظر المصرية وراء الخبراء الفنيين والإستراتيجيين موقف الحكومة السودانية لم يأت عقب التطورات التي شهدتها مصر ،كما يظن البعض

، وإنما كان موقف الخرطوم هو الموقف نفسه أيام حكم الإخوان المسلمين .[1]

وقد أوضح السودان بأن موقفه من مشروع سد النهضة يعتمد على الدراسات وقواعد البيانات المبنية على الأساس العلمي في تحديد موقف الدولة بعيدا عن الناحية السياسية ، وبالتالي فإن رؤيته مبنية على العلم والتي تشير إلى أنه يسير في الإتجاه الصحيح . إذن يمكن القول أن دراسات علمائه أثبتت فوائدها الجمة ليس على السودان فحسب ، وإنما على مصر أيضا بنفس القدر ، وإنحصرت الإشكالية المتعلقة بقيام سد النهضة في فترة ملئ خزانات السد ، وفي المشاركة في إدارة تشغيله ، والكيفية التي يتم بها التشغيل حتى تعم فوائده دولة المنبع ودولتي المصب وخاصة المشاريع المشتركة مثل الكهرباء والحماية من الفيضانات وتوفير المياه .[2]

1 – أسامة محمد الحسيني ، **نهر النيل " حابي " وملف سد النهضة** ، (القاهرة : شركة إسكرين لاين ، 2015 م) ، ص 166 .

2 – فيصل حسن الشيخ ، " **مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة مابعد قيام سد النهضة الأثيوبي** " ، دراسات إفريقية ، ص 37 .

3 – موقف دولة جنوب السودان من مشروع سد النهضة الإثيوبي .

يعتقد العديد من المحليلين العرب ، أن إنفصال جنوب السودان عن شماله سيقود إلى تعميق أزمة تقسيم مياه النيل ، بسبب بروز عامل أساسي وهو ولادة دولة جديدة في جنوب السودان ستطالب بحصتها من المياه التي كانت توزع بين مصر والسودان وفق إتفاقية 1959 م الموقعة بينهما .[1]

يمكن إجمال موقف دولة جنوب السودان في :

1 – إعتراف دولة جنوب السودان بإتفاقية 1959 م ، ويعتبر هذا إقرارا ضمنيا بإتفاق عام 1929 م .

2 – مطالبتها بحصتها من مياه شمال السودان في حصته التي تبلغ 18.5 مليار $م^3$ ، مما قد يثير نزاعات بين الدولتين فضلا عن النزاعات القائمة كالنزاع في إقليم " أبيي " ، ولتقاسم دولة جنوب السودان المياه من شمال السودان يستلزم بها التنسيق مع مصر والسودان في هذا الشأن وبالتالي يمكن لدولة جنوب السودان الإنضمام للهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه نهر النيل .

3 – رفض دولة جنوب السودان الإعتراف بجميع الإتفاقيات المبرمة في الفترة الإستعمارية ، بإعتبارها أبرمت بعد حصول جنوب السودان على إستقلالها ، وإستنادا على أحكام وقواعد القانون الدولي العام بخاصة مبدأ الإستخلاف الدولي فإن هذه الإتفاقيات ملزمة لدولة جنوب السودان ، والمسلم به أن المعاهدات المبرمة لتحقيق مصالح الإقليم سواء إستقل أم لا ، فالدولة الجديدة تكون مسؤولة مسؤولية تامة عن الإقليم بما في ذلك الإلتزامات المترتبة عنها والحقوق المكتسبة لها .

مما سبق فإن دولة جنوب السودان ملزمة بإحترام مبدأ التوارث الدولي المعمول به دوليا بالإضافة إلى إلتزامها بالمعاهدة المبرمة في 1959 م والتي تخول لمصر الإعتراض على المشاريع المقامة على حوض النيل ووجوب الرجوع إليها في ذلك .[2]

1 – توفيق المديني ، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال** ، ط 1 ، (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2012 م) ، ص 128 .

2 – شرمالي تسعديت ، **المرجع السابق** ، ص ص 132 – 134 .

المطلب الثاني : موقف دول المنبع من مشروع بناء سد النهضة .

1- كينيا وتنزانيا وأوغندا :

يتمثل موقف الدول الثلاث في عدم إعترافهم بإتفاقية عام 1929 م ، والتي وقعتها بريطانيا ممثلة لهم ، وما تلا ذلك من تعهدات قدمتها حكومات المستعمرات . وذلك إستنادا إلى مبدأ " نيريري "الذي ينكر الإتفاقيات والمعاهدات السابقة على الإستقلال . وقد بدأت تنزانيا أولا في مذكرة وزعتها بتاريخ : 04 جويلية 1962 م تفيد إتفاقية 1929 م لم تعد سارية المفعول بالنسبة لتنزانيا مع فترة سماح سنتين . وتبعها كل من أوغندا وكينيا على ذات النسق .[1]

ومن جهة أخرى لم تعترف هذه الدولة بأي إتفاقيات تتعلق بمياه النيل يتم توقيعها دون مشاركتها .

مرر البرلمان الكيني في 11 ديسمبر 2003 م بيانا للحكومة الكينية طالبها فيه بإعادة التفاوض على معاهدة حوض النيل ، وذلك بعد إنسحاب " مارثا كاروا " وزيرة المياه الكينية السابقة من مؤتمر وزراء الري الأفارقة والذي عقد في إثيوبيا في الفترة من 08 إلى 12 ديسمبر 2003 ، وكان مخصصا لمصادقة دول الحوض على الوضع الراهن للمعاهدة . وردا على ذلك وجهت مصر تحذيرا إلى كينيا على لسان الدكتور " محمود أبو زيد " وزير الري والموارد المائية ، ردا على إنسحاب كينيا من المعاهدة ، حيث أكد أبو زيد أن إنسحاب كينيا من المعاهدة يعد خرقا للقانون الدولي ، وإعلان حالة حرب ، وأن لا أحد يستطيع منع مصر من أي إجراء تتخذه للدفاع عن نفسها .[2]

وفي جانفي 2007 م أعلن وزير المياه الكيني " ميوتا كاتوكي " أن كينيا لا تعترف بمعاهدة دول حوض النيل . والتي تمنع إستخدام مياه بحيرة فيكتوريا ، أو إقامة أي مشروعات عليها إلا بموافقة مصر . وأضاف أن موقف كينيا منذ إستقلالها من هذه الإتفاقية هو عدم الإعتراف بها ، وأكد " كاتوكي " أن حكومته ستشرع في بناء عدد من السدود ومشاريع خاصة في المناطق التي دمرتها الفيضانات .

---

1 - مخيمر سامر ، و خالد حجازي ، " **أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة** " ، (الكويت : عالم المعرفة ، 1996 م) ، ص 94 .

2- عصام عبد الشافي ، " **إدارة مياه النيل المحددات والسيناريوهات** " ، تم تصفح الموقع يوم : 09 / 02 / 2018م **Http : // essamashafy.blogspot.com** :

في فيفري 2004 م ، أعلن وزير الري التنزاني عن رغبة بلاده في نقل مياه من بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد لمسافة 170 كلم لتوصيلها إلى 24 قرية تنزانية ، وإلى أجزاء أخرى في الشمال الغربي لتنزانيا . كما أكد أن بلاده لن تلتزم بمعاهدة 1929 م أو إتفاقية 1959 م .

فطالب بعض الأعضاء في الحكومة العمل على إلغاء المعاهدة أو تعديلها وطالب البعض الآخر بمقاضاة المملكة المتحدة على إشتراكها بشكل مباشر على إبرام هذه المعاهدة .[1]

2 – زائير وروندا وبورندي :

تشارك الدول الثلاث في عضوية منظمة الإندجو . وتشارك كل من روندا وبورندي في منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا . كما تشترك زائير مع مصر في إعداد دراسات تتعلق بالبط الكهربائي بينهما تمهيدا لمد الشبكة إلى أوروبا . وليس للدول الثلاث مواقف مناوئة للحقوق المصرية والسودانية في المياه . كما لم تنكر أي منهما الإتفاقيات السابقة على الإستقلال . وربما تلعب حالة عدم الإستقرار السياسي في هذه الدول دورها في الحد من إكتراث هذه الدول بالموضوعات المشتركة والجدالية لسائر دول حوض النيل.[2]

3 – الموقف الإثيوبي من مشروع سد النهضة .

تمثل الهضبة الإثيوبية أكبر مصدر لمياه النيل والذي ترفدهن بحوالي 86 % من المياه . ومنذ خمسينيات القرن الماضي أعلنت إثيوبيا عدم إعترافها بإتفاقيتي 1929 م و 1959 م اللذان خصا مصر والسودان بحصص تعادل 55.5 % و 18.5 % على التوالي وما نص عليه الإتفاق الثنائي بين مصر والسودان في 1959 م تحديدا بعدم تأثر حصة الدولتين من مياه النيل أو إقامة مشاريع عليه دون موافقتهما . لذلك ترى إثيوبيا أن النيل ملكا لكل دول الحوض وتنادي صراحة بالتحلل من هذه الإتفاقيات والقيود التي تحد دول الحوض من إقامة مشاريع عليه . وتصر على إستقلال مياه النيل لمشاريع الري والكهرباء كما وضح في مؤتمر النيل السابع 2002 م . وترى أن مشاريعها المائية لا تعدو أن تكون إستغلالا واعي لحصتها المائية في حدود المتاح لها دون أن تسبب ضرر لباقي دول الحوض .[3]

---

1 – عصام عبد الشافي ، " **المرجع نفسه**" ، : **Http// essamashafy.blogspot.com .**

2 – مخيمر سامر ، و خالد حجازي ، **المرجع نفسه** ، ص 94 .

3 – النذير محمد التوم شاع الدين ، **المرجع السابق** ، ص 127 .

وفي المقابل تتمسك مصر والسودان بإتفاقية مياه النيل وعدم موافقة مصر على بعض المشاريع على النيل مثل سد النهضة . الآن تسعى إثيوبيا لبناء تحالف أفريقي متضامن معها ضد مصر في حوض النيل لتطابق مصالحه مع مصالح دول النيل الأخرى ، كما حدث في إتفاقية عنتيبي 2010 م .

وكررت في أكثر من مناسبة أن تطوير مشاريعها الزراعية والكهربائية يوجبان إعادة توزيع حصص مياه النيل بين الدول . كما مضت منذ بداية القرن الحالي في تنفيذ مشاريعها المائية والكهربائية دون الرجوع إلى دولتي المصب " مصر والسودان " مثل مشروع سد " تيكيزي " على نهر تيكيزي " نهر عطبره " ، مشروع نفق تانا – بليس في حوض النيل الأزرق ، مشروعات جيبي الأول والثاني والثالث تحت الإنشاء على نهر أومو ، إضافة إلى سد النهضة الإثيوبي العظيم " الألفية العظيم ، مشروع إكس أو بوردر سابقا" على النيل بالقرب من الحدود السودانية . [1]

فلهيئة الأنهار الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية ، رأي آخر فهي عارضت ولا تزال تعارض بناء سد النهضة الإثيوبي ، ووزعت تقريرا أعدته لجنة الخبراء الدوليين على الحكومات المصرية والسودانية والإثيوبية في ماي 2013 م ، تضمن تداعيات سد النهضة الإثيوبي وخطورته ، فهو سد يهدف إلى تخزين المياه وليس توليد الكهرباء ، فسدود الكهرباء في العالم صغيرة تحتاج مابين 08 مليارات م^3 و 15 مليار م^3 من المياه ، وليست بحجم سد النهضة الإثيوبي الذي سيقوم بتخزين أكثر من 74 مليار م^3 . [2]

أما بالنسبة لتقدير الموقف بالنسبة لسد النهضة ، فهو جزء من إستراتيجية عامة لبناء أربعة سدود على النيل الأزرق . وبشكل عام فسيؤثر سد النهضة على مصر من الناحية المائة والزراعية والإقتصادية ، والأهم أنه سيكرس مايسمى بـ : " الهيمنة الهيدروليكية " لإثيوبيا ، وبالتالي سيكون الأمن المائي الأمن المائي المصري تحت الهيمنة الإثيوبية .[3]

1 – النذير محمد التوم شاع الدين ، **المرجع السابق** ، ص 127 .

2 – أحمد السيد النجار ، " **الإتفاقيات الدولية وأزمة سد النهضة هل يتم اللجوء للعدل الدولية على حصة مصر في مياه النيل ؟** " ، تم التصفح الموقع يوم : 2018/02/13 م : **Http://www.ahram.org.eg .**

3 – علاء الدين عرفات ، " **السياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل عرض لفعاليات منتدى شركاء التنمية** " ، آفاق التنمية ،العدد 08 ، (القاهرة : 2013 م) ، ص 26 .

توضح المستجدات الراهنة في خريطة التفاعلات الهيدروبوليتيكية " المائية السياسية " في حوض النيل ، أن ثمة تطورات صراعية هيمنت على العلاقات النيلية – النيلية ، ولا سيما بعد الإخفاق في عملية التفاوض حول الإتفاقية الإطارية ، والتوقيع عليها بشكل منفرد من جانب ستة دول المنابع ، جاءت التطورات السلبية على ملف المياه النيل من خلال التحرك الإثيوبي المكثف لإنشاء عدد من السدود الجديدة على منابع النيل .

وبالنظر إلى النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل يتبن أنه يشهد نمطين من التفاعلات الهيدروبوليتيكية : بعضها تعاوني ، والآخر صراعي ، وتتمثل مجالات الصراع المائي في ثلاث مجالات رئيسية :

أولها : الصراع حول " مشروعية " الإتفاقيات السابقة التي وقعت في نهايات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، ومدى مرجعيتها كإطار قانوني ينظم المسائل الإجرائية المتعلقة بالنهر .

ثانيها : الصراع حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل والدعوة إلى إعادة توزيع الحصص .

ثالثها : الصراع حول " لزومية " شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية قطرية من قبل دول منابع النهر .[1]

إستمرت لغة العداء والتصعيد بين مصر وإثيوبيا ، فمن جانبها رأت مصر أن السد العالي غير كاف لحمايتها من أخطار المجاعات ، ومن ثم فهي تضغط نحو زيادة حصتها من المياه ، أما إثيوبيا فترى حقها مسلوب من جانب مصر والسودان .[2]

بشكل عام تشترط كثير من المؤسسات المالية الدولية – كالبنك الدولي – رضا وموافقة كل الدول النهرية المتأثرة قبل تمويل أي مشروع تنموي في أحواض الأنهار الدولية ، وهو ما يشكل حماية لدول المصب الأضعف جغرافيا ، ومن ثم فإن عدم موافقة دول المصب يمكن أن يشكل عقبة بالنسبة لتمويل مشروعات إستخدام المياه في دول المنابع .[3]

---

1 – محمد سالمان طايع ، " **مشكلة المياه في إفريقيا أزمة إدارة لا ندرة** " ، آراء حول الخليج ، العدد 109 ،(السعودية : 2016 م) ، ص ص 22 – 23 .

2 – أحمد محمد أبو زيد ، " **الضفة الأخرى الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل** " ، سياسات عربية ، العدد 07 ، (دبي : 2014 م) ، ص 18 .

3 – صبحي علي قنصوه ، " **المطالب الإثيوبية في مياه النيل وأثرها على الأمن المائي المصري** " ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، قسم السياسة والإقتصاد) ، ص 21 .

4 – موقف إريتريا من مشروع سد النهضة الإثيوبي .

إرتيريا دولة إفريقية تقع كما نعلم على شكل مثلث بين إثيوبيا والسودان وجيبوتي ولها أطول ساحل على البحر الأحمر بطول 1000 كلم ، هي دولة علمانية وأغلبية السكان مسلمون ، وتتبعها في مضيق باب المندب مدخل البحر الأحمر 126 جزيرة معظمها غير أهل بالسكان ولكن لها أهمية إستراتيجية كبرى ، يساعد في ما ستؤول إليه علاقات التعاون بين مصر والسودان وإريتريا العداوة التاريخية بين إثيوبيا وإريتريا التي بدأت بالإنفصال عن إثيوبيا عام 1965 م والت قامت إثيوبيا ضدها بحملات إبادة بشعة في الثمانينات وحتى بداية التسعينات إلى أن إستقلت عام 1993 م . [1]

تعد إريتريا التي إستقلت حديثا من دول حوض النيل ، ولكنها لم تنضم إلى مبادرة حوض النيل ، كما أنها لم تنضم للجامعة العربية رغم أنها دولة عربية . [2]

عانت كثيرا في حرب الإستنزاف مع جارتها إثيوبيا قرابة الثلاثين عاما ، وإقتصادها يحتاج للتنمية وبنيتها التحتية المدمرة والتعليم والصحة المتعثرة ، وبالتالي فهي في أشد الحاجة لمورد المياه . ونهر الأتبرا يشق الأراضي الإريترية ، وعليه فإن إريتريا تعتبر إحدى دول حوض النيل " دول شرق إفريقيا " . يسري عليها ما يسري على بقية دلو الحوض ولا بد من تبيان حصتها ، واضعين في الإعتبار ما يجري على العلاقات السودانية الإثيوبية والإريترية من تناقض . [3]

ومن العوامل الإيجابية أن إريتريا قد صرحت بشكل واضح أنها تؤيد عدم المساس بحصة مصر في مياه النيل ، وكان أحد مسؤولي المياه في أديسا بابا قد حذر من إحتمال زيادة الحرب على المياه في المنطقة وكانت الحكومة الإريترية قد أعلنت عن دعمها للموقف المصري .[4]

---

1 – إبراهيم يسري ، " **إريتريا ومياه النيل** " ، تم تصفح الموقع يوم : 28 / 02 / 2018 م . الرابط : **Http // : www.shorouknews.com .**

2 – زكي البحيري ، " **المرجع السابق** " ، ص 697 .

3 – عبد الله عيسى عبد الله محمد ، " **البعد الجيوسياسي للصرع في منطقة حوض النيل دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية** " ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الجغرافيا ، (جامعة الخرطوم : كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 2006 م) ، ص 220 .

4 – إبراهيم يسري ، " **المرجع نفسه** " ، الرابط :**www.shorouknews.com : Http // .**

المطلب الثالث : آفاق أزمة سد النهضة في العلاقات الإثيوبية المصرية .

في تسعينيات القرن الماضي شدد المؤرخ الكبير " د. جمال حمدان " على حتمية أن يكون للقارة الإفريقية مكانا هاما وتقدما على سلم أولويات السياسة المصرية وذلك إنطلاقا من ثلاثة أسباب ، وهي : مصلحة الإقتصاد والتنمية نظرا لثراء القارة بالموارد النادرة والأسواق والإمكانات المتزايدة ، و ضمان الأمن القومي المصري حيث لا ينبغي أن تترك مصر فناءها الخلفي فراغا يمكن للقوى العظمى أن تحاصرها به من الخلف ، و مواجهة التوغل الإسرائيلي في القارة ومحاصرة خطرها الداهم . [1]

فمن خلال التصريح حول مسألة النيل أن : " الحضارة الأولى كانت ثمرة زواج جغرافي محظوظ بين مصر والنيل ، وإذا كان التاريخ أبا للمصريين وكانت مصر أما للعالم هو ببساطة الجد العظيم للحضارة الإنسانية " . [2]

إن الجهود جارية لخلق تعاون بين دول حوض النيل من خلال الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وتعكس هذه الإتفاقيات مدى تأثير القوى الاستعمارية على حوض النيل. [3]

وبتراكم النزاعات الصغيرة والتوترات السياسية التي لم تكن محلا للحل منذ محاولة إغتيال " حسني مبارك " فضلا عن إنعدام الثقة المتبادلة بين النظامين والشعبين أدى إلى فشل كافة الآليات الدبلوماسية في ضبط العلاقات وإستعادة التفاهم المشترك حتى وصلت إلى مرحلة صعبة تستوجب بل وتحتم ضرورة دعم وتقوية العلاقات بجوانبها المختلفة ، لما ينطوي على ذلك من منافع متبادلة ستكون أساسا صلبا لإقامة شبكة كبيرة من المصالح في جميع المجالات .[4]

---

1 – صلاح سمير البنداري ، " **مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية** " ، " **الدراسات الأفريقية وحوض النيل** " ، م 01 ، عدد 01 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2018 م ، ص 35 .

2 - Hamdy A. Hassan and Ahmad Al Rasheedy , **The Nile River and Egyption Forgeign Policy Interests** , African Sociological , Departement of Political Science , Cairo University , Egypt : 2007 , p 26 .

3 – Ejigu , Natan Aslake , **Construction of Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile : Cause For Cooperation or Conflict among Egypt , Ethiopia and sudan** , University of Tampere , School of Social Sciences and Humanities , Master s Degree Program in Peace , Mediation and Conflict Research , 2016 , p 44.

4 – صلاح سمير البنداري ، **المرجع نفسه** ، ص 51 .

قضية سد النهضة ، رغم ما تبعها من زخم إعلامي وإتهامات متبادلة في نويا الطرفين الإثيوبي والمصري خاصة بعد أحداث المظاهرات التي شهدتها إثيوبيا في سبتمبر وأكتوبر عام 2016 م ، تشكل أزمة سياسية ويظل التحدي في قيمة التفاهم وبلوغ الثقة إلى مبلغ التعاون الذي تريد الدولتان أهميته ، إلا هناك جوانب سلبية واضحة تتمثل في عدم إنسجام الخطاب الحكومي " الذي يدرك أهمية وأبعاد التعاون " مع الرسالة الإعلامية في كلا الدولتين ، فالإعلام المصري يتعامل بتعالي شديد مع قضايا القارة الإفريقية ، ومنها العلاقات مع إثيوبيا ، حينا ، وجهل وإنشغال عن القارة الإفريقية حينا آخر ، وغالبا ما يأتي الإهتمام بالبيت والجوار الإفريقي متأخرا متى طرأت قضايا تهدد مسار علاقات مصر بقارتها وبعمقها الإقليمي والحضاري .[1]

إثيوبيا تستنزف قدرة مصر في المفاوضات لحين الإنتهاء الكامل من بناء السد وملئ الخزان حتى تضع مصر أمام الأمر الواقع ، والحقيقة أن كافة تحركات وتصرفات الدولة الإثيوبية تؤكد هذا الظن حيث نجحت في بناء السد أثناء المفاوضات وأعلنت عن تحويل مجرى النهر أثناء مفاوضاتها مع مصر والسودان في الخرطوم .

فمصر قد أخطأت في التوقيع على وثيقة المبادئ وإتفاق الخرطوم ، حيث بهذا التوقيع قد إعترفت بالواقع الذي تريد إثيوبيا فرضه دوليا وكان الأجدى أن تتمسك مصر بحصتها في المياه وفقا لما قررته إتفاقيات المياه بين دول حوض النيل وأن بناء إثيوبيا للسد مخالف للإطار القانوني الدولي لتنظيم بناء السدود على الأنهار الدولية .[2]

ومن هنا تبرز ضرورة بل وحتمية إعادة النظر في سياسة مصر الخارجية تجاه إفريقيا ، وقيام مصر بدور أكثر فاعلية في مجال تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي في دول الحوض ، حتى تتمكن من التصدي لكافة التدخلات الخارجية التي تهدف إلى تهميش دورها في تلك المنطقة الهامة والحيوية فكل المتغيرات بما فيها تلك الناجمة عن أزمة سد النهضة ، تحتم ضرورة عودة مصر لإفريقيا ومنحها الأولوية في إستراتيجية العمل الخارجي وإعادة صياغة العلاقات المصرية الإفريقية ، فمصر لاتمتلك خلال هذه المرحلة ترف الإبتعاد عن القارة ، وهو ما يلقي عبئا ثقيلا على كاهل الرئيس " عبد الفتاح السيسي " ، الذي يتوجب عليه العمل جاهدا على معالجة ذلك الخلل وإعادة ترتيب السياسة الخارجية ، بما يعيد التوازن للدبلوماسية المصرية تجاه إفريقيا وعودة الدور المصري القوي لها . ولعل ذلك مابدأ في التحقق بالفعل ، حيث حدد الرئيس السيسي وبشكل مباشر رؤيته

1 – هاشم علي حامد ، **المرجع السابق** ، ص 04 .

2 – مركز هردو للتعبير الرقمي ، **المرجع السابق** ، ص 24 .

لثوابت السياسة المصرية ، حيث أكد على " إعادة إنخراط الدور المصري في القضايا الإفريقية خاصة دول حوض النيل وإثيوبيا " .[1]

ترفض إثيوبيا مبدأ إدارة السد بواسطة فريق مشترك حيث تعتبره أمرا مستحيلا لتعارضه مع الدستور الإثيوبي فيما يتعلق بسيادة الدولة ، وقد أوضحت ذلك بأن مصر إقترحت على إثيوبيا بتمويل سد النهضة .

عموما إنحصر الأمر على موضوعين : سنوات ملئ الخزان ، والتي تتراوح بين 03 – 07 سنوات وعلى مسألة المشاركة في إدارته ، وفيما يتعلق بفترة ملئ السد ، فإن مصر ترى أن ملئ هذه الخزانات خلال أربعين عاما يجعل من التأثير على حصتها من المياه أمرا محتملا ، خاصة وأن دراسة الخزان مبنية على ملء خزانات السد خلال فترة 03 سنوات حتى تتمكن من إنتاج الكهرباء وتصديرها ، ومن ثم جني عائد إستثمارها لبلايين الدولارات من هذا المشروع في أقرب الأزمان لتحقيق النهضة التي لايمكن إرجاؤها أربعين عاما .[2]

كما ويتضح أن السنين الأولى والمتعلقة بملء الخزان تمثل فترة حرجة للغاية بالنسبة لمصر سيكون لها تأثيرها السالب على النشاط الإقتصادي في مصر ، حتى ولو إمتدت فترة ملء الخزان إلى 07 سنين ، وبلا شك سوف تنعكس سواء على العلاقات بين مصر من جانب والسودان وإيوبيا من الجانب الآخر ، وفي الوقت نفسه سوف يسهم في تقوية العلاقات بين السودان وإثيوبيا أكثر مما عليه الآن ، بخاصة وأن حاجة إثيوبيا لتحقيق أهداف السد بتصدير الكهرباء إلى العديد من الدول الإفريقية يتطلب عبور خطوط الإمداد الكهربائي عبر السودان .

لا شك أن الواقع المائي الجديد المتوقع نتيجة إنشاء سد النهضة ، يحتاج من السودان ومصر إلى القيام بمراجعة إتفاقاتهم المائية مبكرا للحيلولة دون حدوث أي سوء في الفهم أو إختلاف في التفسير للنصوص يمكن أن يقود إلى توتر في العلاقات بين البلدين .[3]

1 – صلاح سمير البنداري ، **المرجع نفسه** ، ص 76 .
2 – فيصل حسن الشيخ ، **المرجع السابق** ، ص ص 39 – 40 .
3 – فيصل حسن الشيخ ، **المرجع السابق** ، ص 44 .

خاتمة

إن الدور الفعال الذي تلعبه الأنهار الدولية على مستوى العلاقات الدولية ، أدى إلى ضرورة وضع قوانين تنظم وتحكم إستخدامات هذه الأنهار في ظل العوامل المؤثرة فيها ، وقد توجهت الجهود الدولية بوضع المبادئ والقواعد التي تنظم إستخدامات المجاري المائية في غير الأغراض الملاحية لتجسيد التعاون بين الدول المشتركة في الأنهار الدولية ، ولتكريس الأستخدام العادل والمنصف والمعقول لهذه الأنهار ، مما يحقق فض النزاعات الدولية الناشئة بسببها بالطرق السلمية ، فبتزايد الإحتياجات الدولية للمياه ، وما صاحبه من توتر العلاقات بين هذه الدول ، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى نشوب النزاعات الدولية التي تستلزم إيجاد حل لها ، ويرى المجتمع الدولي أن الحل يكمن في التعاون الدولي لا سيما أن النهر مورد مائي تشترك فيه العديد من الدول ، مما يستدعي تنميته عن طريق إقامة المشاريع التنموية الزراعية ومشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية من أجل تلبية الحاجات المتزايدة لهذه الدول ، وذلك بما يتوافق والقواعد والمبادئ المنظمة لإستخدامات مياه المجاري المائية الدولية وبصفة خاصة مبدأ الإستخدام المنصف والمعقول ، ومبدأ عدم الإضرار بالدول الأخرى .

شكلت مياه نهر النيل وتقسيمها بين الدول المشتركة فيه ، محور إهتمام المجتمع الدولي نظرا لإشتراك إحدى عشر دولة فيه ، وتوتر العلاقات بين هذه الدول مما أدى إلى نشوب النزاعات فيما بينها في غياب التعاون بينها بما يحقق تنمية وحماية نهر النيل من جهة والإستغلال الأمثل لمياهه من جهة أخرى ، وذلك عن طريق إيجاد آليات تعزيز التعاون العادل والمتكافئ لتحقيق مصالحها دون أن يؤدي إلى نشوب النزاعات بين دول الحوض .

وهذا ماسعت بعض الدول لتحقيقه غير أن إثيوبيا كان لديها رؤى مخالفة عن في تطبيق إستراتيجياتها من خلال رفضها للإتفاقيات التاريخية التي تحكم مياه نهر النيل ، فقامت بإنشاء سد النهضة الذي شارف على الإنتهاء والذي يعد بداية لمخطاطات كان لبعض الدول الخارجية اليد بتمويل قيام سد النهضة وهو ما تعارضه مصر أشد المعارضة نظرا لما يسببه من أضرار على الأمن المائي المصري .

وفي الأخير نخلص في هذه الدراسة إلى نتائج تخدم هذه الدراسة من جوانب عدة :

– العلاقات بين مصر ودول القارة الإفريقية عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة ، عانت من الإهمال والتجاهل على مدار العقود الماضية ، وهو ماجعلها تتخذ منحى سلبيا وأشكالا صراعية ، إنعكست بالسلب على الوضع الراهن بتداعياته المختلفة .

– أصبح من الضروري إعادة تصويب مسار هذه العلاقات ، وهو ما يستوجب وضع إستراتيجيات للتحرك الفاعل لحل كافة أسباب الخلاف والتوتر وتدشين إطار قانوني مؤسسي جديد يشمل كافة دول الحوض لهذا الهدف ، مع الإلتزام بالإتفاقيات القانونية السابقة التي ضمنت حقوق مصر التاريخية في مياه النيل .

– مشكلة سد النهضة تحمل لمصر قدرا كبيرا من المخاطر على كافة الأصعدة ، وهو ما يستوجب التعامل معها بأقصى قدر من الجدية والدقة ، وذلك عبر المفاضلة الدقيقة والعلمية بين البدائل والخيارات .

– هناك دور كبيير وخطير تلعبه عدد من القوى الدولية والإقليمية ، أدى إلى تفاقم حدة هذه المشكلة وتحولها إلى تحدى كبير أمام السياسة المصرية ، وهو ما يستدعي التحرك الفاعل لمواجهته ، وخاصة الوجود الإسرائيلي الهادف إلى محاصرة مصر ومشاركتها مياه النيل ، والدور الأمريكي المتزايد في دول الحوض وإنشاء كتل تهدف إلى إضعاف التعاون بين مصر وهذه الدول .

– تعامل الحكومة المصرية مع مشكلة سد النهضة لم يكن صائبا في كثير من الأحيان وإتسم بالضعف والتراجع ، وهو ما جعل الجانب الإثيوبي في مركز أقوى تمكن من خلاله من فرض شروطه على الجانب المصري

– بينت مشكلة سد النهضة بجلاء ضرورة بل حتمية صياغة توجهات جديدة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة الإفريقية ، ترتكز على قاعدة توازن المصالح وتجنب أخطاء الماضي ، وتدشن لعلاقات تتسم بقدر أكبر من القوة و المتانة و الشراكة .

– لا توجد إتفاقية تجمع عليها دول الحوض كما أن التطور الحادث في القانون الدولي يسمح بمراجعة الإتفاقيات القائمة والنظر فيها بعين الإنصاف نسبة للتغيرات الجوهرية التي حدثت في المنطقة .

– تخطط إثيوبيا لإقامة عدة مشاريع على النيل الأزرق بتخطيط أمريكي ومساعدات إسرائيلية وهذه المشاريع إذا تم تأثيرها ستؤثر وتقلل من حصة مصر والسودان وتمكن إثيوبيا من التحكم في مياه النيل .

– تعتبر دول المنبع وعلى رأسها إثيوبيا أن كل الإتفاقيات التي تنظم تقسيم مياه نهر النيل غير منصفة وتم توقيعها في حقبة الإستعمار ولم تستشر فيها ولم تراع مصالحها وبالتالي فهي غير ملزمة بها وتدعو لتغييرها وتقف وراء تلك الدعوات دول أجنبية وعلى رأسها إسرائيل .

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية .

أ – الكتب .

01- أبو الغيظ أحمد ، **السياسة الخارجية المصرية 2004 م – 2011 م** ، دار نهضة مصر للنشر، مصر.

02- إسماعيل مُحَمَّد داليا ، **المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية** ، مكتبة مدبولي : 2006 م .

03- البحيري زكي ، **مصر ومشكلة مياه النيل – أزمة سد النهضة** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2016 م .

04- السيد النجار أحمد ، **مياه النيل القدر والبشر** ، ط 1 ، القاهرة : دار الشروق ، 2010 م .

05- اللوزي سالم ، **دراسة تطوير أساليب إسترداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية** ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية . دون سنة النشر .

06- المديني توفيق ، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال** ، ط 1 ، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2012 م .

07- النداوي حقي ، **النزاعات الدولية للمياه المشتركة في بلاد مابين النهرين** ، بيروت : مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، 2013 م .

08- براشيه كريستوف وآخرون ، **كتيب الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أحواض الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود** ، لبنان : مؤسسة : Publima Adevertising ، 2012 م .

09- جاسم العنكبي نزار ، **قواعد القانون الدولي بشأن إستغلال الموارد المائية المشتركة للأغراض غير الملاحية** ، الإتحاد البرلماني العربي ، دمشق : 1997 م .

10- خوري جان ، **دور العمل العربي في الحفاظ على الحقوق المائية العربية** ، الإتحاد البرلماني العربي ، دمشق : 1997 م .

11- روسو شارل ، **القانون الدولي العام** ، بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1979 م .

12- زكريا دعاء ، **تنمية المارد المائية في الوطن العربي** ، الدار الثقافية للنشر . دون سنة النشر .

13- سامر مخيمر ، و خالد حجازي ، **أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة** ، الكويت : عالم المعرفة ، 1996 م .

14- سري الدين عايدة العلي ، **السودان والنيل بين مطرقة الإنفصال والسندان الإسرائيلي** ، ط 1 ، بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة ، 1997 م .

15- سلامة رمزي ، **مشكلة المياه في الوطن العربي إحتمالات الصراع والتسوية** ، مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية .

16- شاع الدين النذير مُحَّد التوم ، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2013 – 2014 م** ، الخرطوم ، جامعة إفريقيا العالمية : مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، 2014 م .

17- طايع مُحَّد سالمان ، **مشكلة المياه في إفريقيا أزمة إدارة لا ندرة** ، آراء حول الخليج ، العدد 109 ، السعودية : 2016 م .

18- عبد الرحمن حمدي ، **الإختراق الإسرائيلي لإفريقيا** ، ط 1 ، الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2015 م .

19- مُحَّد الحسيني أسامة ، **نهر النيل – حابي – وملف سد النهضة** ، القاهرة : شركة إسكرين لاين ، 2015 م .

ب – الدوريات .

20 – أبو زيد أحمد مُحَّد ، " **الضفة الأخرى الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل** " ، سياسات عربية ، العدد 07 ، دبي : 2014 م .

21 – دياب مُحَّد ، " **العلاقات المصرية الإثيوبية وتداعيات سد النهضة** " ، سياسات ، العدد 24 ، رام الله – فلسطين : 2013 م .

22 – سمير البنداري صلاح ، " **مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخاارجية المصرية في الدائرة الأفريقية** " ، " **الدراسات الأفريقية وحوض النيل** " ، م 01 ، عدد 01 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2018 م .

23 – شراف عقون وآخرون ، " **تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة إستخدامها بالجزائر دراسة تحليلية** " ، مجلة إقتصاديات المال والأعمال **JFBE** ، الجزائر : 2017 م .

24 – عاشور مُحَّد ، " **سد النهضة تحولات وتحديات** " ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، العدد 01 ، 2016 م .

25 – عبد العاطي شتيوي مساعد ، " **الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية دراسة تطبيقية على حوض النيل** " ، آفاق إفريقية ، م 11 ، العدد 39 ، جامعة القاهرة : 2013 م .

26 – عرفات علاء الدين ، " **السياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل عرض لفعاليات منتدى شركاء التنمية** " ، آفاق التنمية ،العدد 08 ، القاهرة : 2013 م.

27 – فليفل السيد ، " **الأزمة المائية في حوض نهر النيل ... المسيرة والمصير** " ، قراءات إفريقية ، العدد 06 ، السعودية : 2010 م .

28 – معلم مُحَّد عبد النور ، " **قراءة حول زيارة نتنياهو إلى إفريقيا " أوغندا –كينيا – إثيوبيا – روندا** " ، صدى الأسبوع ، مركز مقديشيو للبحوث والدراسات ، العدد 23 ، جانفي 2016 م .

جـ – الرسائل الجامعية .

29– أحمد بدر بدر نضال ، " **الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية** " ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر :كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2012 م .

30– الأمين حامد مبارك ، " **الأمن المائي وأثره الإقتصادي على السودان ومصر: دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي**" ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين – الخرطوم : كلية الدراسات العليا ، قسم الإقتصاد ، 2017 م .

31- العساف بيان ، " **إنعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2005) .

32- خالد العتيبي مُحَمَّد هزاغ ، " **مشكلة مياه النيل بين المعاهدات التاريخية والتداعيات الحالية** " ، مشروع بحث التخرج ، جامعة الملك فيصل : كلية الآداب ، قسم الدراسات الإجتماعية ، 2014 .

33- شرمالي تسعديت ، " **أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية – دول حوض النيل نموذجا** " ، رسالة ماجستير في القانون ، جامعة الجزائر : كلية الحقوق ، 2014 م .

34- عيسى عبد الله مُحَمَّد عبد الله ، " **البعد الجيوسياسي للصرع في منطقة حوض النيل دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية** " ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الجغرافيا ، جامعة الخرطوم : كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 2006 م .

35- غيلاني عبد السلام ، " **تسيير الموارد المائية في الجماعات المحلية : دراسة حالة بلدية باتنة** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم تسيير المالية العامة ، 2012 م – 2013 م .

36- نبيل صبحي شراب هاني ، " **الأمن المائي العربي : نهر النيل نموذجا** " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر – غزة : كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم العلوم السياسية ، 2015 م .

د – الدراسات .

37 – حسن الشيخ فيصل ، " **مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة مابعد قيام سد النهضة الأثيوبي** " ، دراسات إفريقية ، دون سنة النشر .

38 – ذكى إبراهيم عبد المعطى ، " **مصر وسد النهضة التاريخ والقانون والسياسة** " ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر : 2016 م) .

39 – سليمان أحمد علي ، " **سد النهضة الإثيوبي ... ومستقبل الأمن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة** " ، (القاهرة : جامعة الأزهر ، 2013 م) .

40 – سيد أحمد الكرم سعد عبد اللهّ ، " **التعاون المائي بين السودان ومصر وجنوب السودان – قناة جونقلي** " ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية : قسم الإقتصاد .

41 – شنطاوي مُحَّد رشيد ، " **الحقوق القانونية المتشاطئة للأنهار الدولية** " ، الأردن : جامعة الأردن .

42 – عبد الرحمن الأمين أسامة ، " **التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا " إثيوبيا نموذجا " وأثره على دول حوض النيل الشرقي** " ، دراسات إفريقية ، جامعة الزعيم الأزهري ، السودان : كلية التربية .

43 – عطا المنان مأمون مصطفى ، " **إتفاقية النيل بين بريطانيا ومصر عام 1929م** " ، جامعة النيلين : كلية القانون ، قسم القانون الدولي .

44 – فؤاد خالد ، " **سد النهضة مصر وأزمة الخيارات الصعبة** " ، تقديرات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 04 جانفي 2016 م .

45 – قنصوه صبحي علي ، " **المطالب الإثيوبية في مياه النيل وأثرها على الأمن المائي المصري** " ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة : جامعة القاهرة ، قسم السياسة و الإقتصاد .

46 – الكسم بدر ، " **وجهة نظر القانون الدولي في إقتراح تسعيرة المياه الدولية** " ، دون سنة النشر .

47 – لعجال ليلى ، " **الدور الإسرائيلي في النزاعات المائية بحوض النيل – النزاع الإثيوبي المصري نموذجا** " ، دراسات دولية ، العدد 68 .

48 – محمود عليان عليان ، " **المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار** " ، المستقبل العربي.

49 – هاشم علي حامد ، " **سد النهضة ومستقبل العلاقات المصرية الإثيوبية** " ، المعهد المصري للدراسات ، مصر : 2017 م .

50 – يسري إبراهيم ، " **النيل وسد النهضة رحلة عبر التاريخ والجغرافيا** " ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ج 2 ، مصر : 2016 م .

51 – يوسف مُحَّد سعيد سيف الدين ، " **البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل** " ، 2010 م .

هـ – التقارير .

52 – حزب التحرير ، " **سد النهضة ونذر حرب المياه تفريط الحكام وواجب الأمة** " ، ولاية السودان ، 2017 م .

53 – مركز هردو للتعبير الرقمي ، " **أتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة** " .

و – المؤتمرات .

54 – عباس مُحَمَّد شراقي ، " **جيولوجيا سد النهضة الإثيوبي وأثرها على أمان السد** " ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2014 م .القاهرة ، 2015 م .

ز – المواقع الإلكترونية .

55 – جمال شوقي إسلام ، " **مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي** " ، تم تصفح الموقع : 2018/02/08 م : **Http// qoll.net/ archives/22192 .**

56 – جوزيف رامز ، " **العلاقات المصرية الإثيوبية نقاط فوق الحروف** " ، تم تصفح الموقع يوم : 28 / 02 / 2018 م . الرابط : **www. Almasryalyoum.com .**

57 – حمدي شوالي علاء الدين ، " **مصر وسد النهضة ... ضبابية الواقع وتخوفات المستقبل** " ، تم تصفح الموقع يوم : 2018/02/06 م : **Http://www.arabrenewal.info .**

58 – عبد الشافي عصام ، " **إدارة مياه النيل المحددات والسيناريوهات** " ، تم تصفح الموقع يوم : 09 /02 / 2018م : **Http : essamashafy.blogspot.com** .

59 - **Http: cms.shorouknews.comnewsview.aspxcdate .**

60 - **Http : www.agri2day.com2017 .**

61 - **Http:shawkat-elbialy.blogspot.com .**

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية .

62 - Hamdy A. Hassan and Ahmad Al Rasheedy , **The Nile River and Egyption Forgeign Policy Interests** , African Sociological , Departement of Political Science , Cairo University , Egypt : 2007.

63 - Ejigu , Natan Aslake , **Construction of Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile : Cause For Cooperation or Conflict among Egypt , Ethiopia and sudan** , University of Tampere , School of Social Sciences and Humanities , Masters Degree Program in Peace , Mediation and Conflict Research , 2016 .

الفهرس

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	**خريطة توضح موقع سد النهضة الإثيوبي**	74
02	**صورة فضائية لموقع سد النهضة الإثيوبي**	74
03	**منظر جانبي لسد النهضة في إطار تواصل أشغال البناء**	75

فهرس المحتويات

المـــــــــــــــوضوع	رقم الصفحة
شكـــــــــر وتقديـر	
إهـــــــــــــــداء	
مقدمـــــــــــــــة	أ
الفصل الأول : إدارة مياه حوض نهر النيل في القانون الدولي	08
المبحث الأول : القواعد القانونية لإستخدام مياه الأنهار الدولية	09
المطلب الأول : القواعد القانونية في مؤتمر هلنسكي 1966 م	12
المطلب الثاني : القواعد القانونية في إتفاقية الأمم المتحدة 1997 م	13
المطلب الثالث : قواعد العرف الدولي التي تنظم إستعمال مياه المجاري المائية	15
المبحث الثاني : نظريات الانتفاع بمياه الأنهار الدولية	19
المطلب الأول : نظرية السيادة الإقليمية المطلقة	19
المطلب الثاني : نظرية الوحدة الإقليمية	21
المبحث الثالث : الحقوق التاريخية للإنتفاع بمياه حوض نهر النيل	22
المطلب الأول : العوامل المتحكمة في تقسيم مياه الأنهار الدولية	23
المطلب الثاني : الإتفاقيات الدولية التي تنظم الإنتفاع بمياه نهر النيل الدولي	26
الفصل الثاني : أهم الإشكاليات التي تواجه مسألة الإنتفاع بمياه حوض النيل	36
المبحث الأول : إشكالية تقاسم مياه حوض نهر النيل	37
المطلب الأول : أزمة المياه في منطقة حوض نهر النيل	37
المطلب الثاني : مبدأ جوليوس نيريري	41
المطلب الثالث : الأطماع الخارجية في مياه النيل	45
المبحث الثاني : إشكالية تسعير مياه حوض نهر النيل	53
المطلب الأول : مفهوم تسعير المياه لدى البنك الدولي	53
المطلب الثاني : الموقف المصري من إشكالية تسعير المياه	59

المـــــــــــــــوضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : تأثير مشروع بناء سد النهضة على العلاقات الإثيوبية المصرية	62
المبحث الأول : دراسة في تاريخ العلاقات الإثيوبية المصرية	63
المطلب الأول : العلاقات التاريخية من منطلق تأمين المصالح المشتركة	63
المطلب الثاني : **التوجهات السياسية للعلاقات الإثيوبية المصرية**	66
المبحث الثاني : مشروع سد النهضة	69
المطلب الأول : الخلفية التاريخية لسد النهضة الإثيوبي	69
المطلب الثاني : إجراءات بناء سد النهضة الإثيوبي	72
المبحث الثالث : موقف دول حوض نهر النيل من مشروع بناء سد النهضة	77
المطلب الأول : موقف دول المصب من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي	77
المطلب الثاني : موقف دول المنبع من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي	85
المطلب الثالث : آفاق أزمة سد النهضة في العلاقات الإثيوبية المصرية	90
خاتمة	
قائمة المراجع	
فهرس الأشكال	
فهرس المحتويات	
الملخص	

الملخص

ملخص المذكرة

الصراع على المياه في حوض النيل صراع موروث وهو صراع تتعدد فيه الأهداف والغايات ، هوصراع طبيعي من ناحية ، وصراع مصطنع من ناحية أخرى ، فالعلاقات القائمة على المصالح المشتركة يؤسس لها أولا على الثقة والإحترام المتبادل ثم الإرتباط المؤسسي لكل مصلحة مشتركة ، خاصة فيما يتعلق بمورد حساس كالمياه ، فمبادرة حوض النيل المختلفة تمثل إتجاها حميدا في بناء الثقة والمصالح المشتركة ، ولكن الأمر ينقصه الوضوح المطلوب في أن الغاية العظمى هي تسيير الوصول إلى إتفاية شاملة حول إقتسام مساه النيل بناء على ماجاء في قوانين المياه الدولية . و مشكلة الإتفاقيات السابقة المرفوضة من قبل معظم دول الحوض لا تشكل معضلة لو إعترف الجميع بالمعايير الدولية لتقسيم المياه .

في هذه الدراسة عولجت الإشكالية التالية : كيف ساهمت أزمة سد النهضة في التأثير على العلاقات المصرية الإثيوبية في ظل تنامي الأطماع الخارجية على موارد المياه ؟

ومن خلالها تم التوصل ومن خلالها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي :

– مشكلة سد النهضة تحمل لمصر قدرا كبيرا من المخاطر ، وهو ما يستوجب التعامل معها بجدية .

– هناك دور كبيير وخطير تلعبه عدد من القوى الدولية والإقليمية ، أدى إلى تفاقم هذه المشكلة وتحولها إلى تحدى كبير أمام السياسة المصرية ، وخاصة الوجود الإسرائيلي الهادف إلى محاصرة مصر ومشاركتها مياه النيل ، والدور الأمريكي المتزايد في دول الحوض .

– تخطط إثيوبيا لإقامة عدة مشاريع على النيل الأزرق بتخطيط أمريكي ومساعدات إسرائيلية وهذه المشاريع إذا تم تأثيرها ستؤثر وتقلل من حصة مصر والسودان وتمكن إثيوبيا من التحكم في مياه النيل .

– سد النهضة الإثيوبي الهدف من ورائه سياسي بالدرجة الأول وتأثيره سلبي على الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في السودان ومصر .

– الإتفاقيات التي تم توقيعها في فترة الإستعمار والتي إنحصرت بين مصر والسودان جعل مياه النيل محل نزاع ، كذلك الدور الذي لعبه الإستعمار في تأجيج هذه النزاعات حيث إنه لم يراعي مصالح الدول الإفريقية الأخرى في ذلك ولا المستجدات المستقبلية .

Abstract

The conflict over water in the Nile basin is an hereditary conflict, one where there are many goals and objectives, a natural conflict on the other, and an artificial conflict on the other, relationships based on common interests first based on trust , mutual respect, and then the institutional link of each common interest, particularly with regard to a sensitive resource such as water, the different initiative of the Nile Basin represents a commendable trend in building trust and Common interests, but it lacks clarity is necessary that the great objective is to lead universal access to a comprehensive agreement on the sharing of the Nile, on the basis of international waters laws . The problem of previous conventions rejected by most of the basin states is not a dilemma if international standards for water Division are recognized by all.

In this study, the following problem was addressed : How has the Renaissance crisis contributed to influencing Egypt-Ethiopia relations in the light of growing external ambitions for water resources ?

Through it, a series of results have been achieved, which can be summed up as follows : The problem of the Renaissance presents a great risk for Egypt, which must be treated seriously.

-The role of a number of international and regional powers, which aggravated this problem and turned it into a major challenge to Egyptian politics, in particular the Israeli presence aiming to trap Egypt and the sharing of the waters of the Nile, and the America's growing role in the basin states.

-Ethiopia plans to set up several Blue Nile projects with US planning and Israeli aid, and if they are affected, they will affect Egypt and Sudan and allow Ethiopia to control the waters of the Nile.

- The revival of the Ethiopian Renaissance is above all a political objective and has a negative impact on the economic, political and social conditions in Sudan and Egypt.

-the agreements signed during the colonial period, which were confined to Egypt and Sudan, made the waters of the Nile a litigation, as well as the role that played a game of colonization in fuelling these conflicts, because it does not take into account the interests of Other African States in this and future developments.